

طبقاً للفتاوى

سماحة آية الله العظمى الشيخ يوسف الصانعي دام ظله

الإجابة عن الاستفتاءات

مكتب سماحة آية الله العظمى الصانعي مدظله العالی

مكتب قم - الهاتف: ۷۷۴۴۷۶۷ - ۷۷۴۴۰۰۹ - ۷۷۴۴۰۱۰

الفاكس: ۷۷۳۵۰۸۰ - (۲۵۱)(+۹۸)

العنوان: ایران - قم

شارع الشهيد محمد المنتظري، الفرع الثامن، رقم ۴

مكتب مشهد - الهاتف: ۲۲۵۱۱۵۲ - ۲۲۲۲۲۷۷

الفاكس: ۲۲۱۰۰۰۲ - (۵۱۱)(+۹۸)

مكتب شیراز - الهاتف: ۲۲۴۳۳۳۴ - ۲۲۴۳۴۹۸ - (۷۱۱)(+۹۸)

<http://www.saanei.org/>

E-mail

Istifta@saanei.org

Saanei@saanei.org

Info@saanei.org

عنوان الإنترنت:

البريد الإلكتروني:

الإجابة عن الاستفتاءات

الاتصال بالمكتب

التزويد بالكتب

الفهارس

الموضوع الصفحة

- مقدمة الناشر ... ٢١
- التقليد ... ٢٧
- تقليد الأعم ... ٢٩
- العدول من المجتهد الحي إلى المجتهد الميت ... ٣٠
- علامات البلوغ ... ٣١
- الطهارة ... ٣٣
- المياه ... ٣٣
- ١- ماء الكر ... ٣٣
- ٢- الماء القليل ... ٣٣
- ٣- الماء الجاري ... ٣٤
- ٤- ماء المطر ... ٣٤
- ٥- ماء البئر ... ٣٤
- الماء المضاف ... ٣٥
- النجاسات ... ٣٥
- أحكام النجاسات ... ٣٦
- طهارة او نجاسة الكفار وأهل الكتاب ... ٣٧
- المطهرات ... ٣٨
- ١- الماء ... ٣٨
- ٢- الأرض ... ٣٩
- ٣- الشمس ... ٣٩
- ٤- الاستحالة ... ٤٠
- ٥- ذهاب ثلثي العصير العنبي ... ٤١
- ٦- الانتقال ... ٤١
- ٧- الإسلام ... ٤٢
- ٨- التبعية ... ٤٢
- ٩- زوال عين النجاسة ... ٤٢

١٠ - استبراء الحيوان الجلال ... ٤٣

١١ - غيبة المسلم ... ٤٣

٤٣ ... مسائل المتفرقة في الطهارة والنجاسة

الوسواسي ... ٤٥

الوضوء ... ٤٦

الوضوء الارتماسي ... ٤٨

شرائط الوضوء ... ٤٨

أحكام الوضوء ... ٤٩

غايات الوضوء ... ٥٠

مبطلات الوضوء ... ٥٠

وضوء الجبيرة ... ٥١

الأغسال الواجبة ... ٥٣

الجنابة ... ٥٣

ما يحرم على الجنب ... ٥٤

غسل الجنابة ... ٥٥

الغسل الترتيبي ... ٥٦

الغسل الارتماسي ... ٥٦

أحكام الغسل ... ٥٦

الاستحاضة ... ٥٧

أحكام الاستحاضة ... ٥٨

الحيض ... ٥٩

أحكام الحائض ... ٦٠

النفاس ... ٦١

٦١ ... مسائل المتفرقة في الغسل

غسل مس الميت ... ٦٣

المحتضر ... ٦٣

٦٥ ... تغسيل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه

غسل الميت ... ٦٥

تكفين الميت ... ٦٦

- الحنوط ... ٦٧
- صلاة الميت ... ٦٧
- الدفن ... ٦٨
- نبش القبر ... ٦٨
- مسائل المتفرقة حول الميت ... ٦٩
- التيمم ... ٧٠
- ما يصح به التيمم ... ٧٢
- كيفية التيمم ... ٧٢
- أحكام التيمم ... ٧٢
- الصلاة ... ٧٤
- الفرائض ... ٧٤
- الفرائض اليومية ... ٧٥
- وقت الظهر والعصر ... ٧٥
- وقت المغرب والعشاء ... ٧٥
- وقت الصبح ... ٧٦
- أحكام الأوقات ... ٧٦
- الفرائض التي يجب فيها الترتيب ... ٧٧
- القبلة ... ٧٧
- ستر البدن في الصلاة ... ٧٨
- ثياب المصلي ... ٧٨
- الحالات التي لا تجب فيها طهارة بدن المصلي وثيابه ... ٨٠
- كما أنّ هناك حالتين تصح فيهما الصلاة بثياب نجسة ... ٨٠
- مكان المصلي ... ٨١
- المسجد ... ٨٢
- الأذان والإقامة ... ٨٣
- واجبات الصلاة ... ٨٣
- وأركان الصلاة خمسة ... ٨٤
- النية ... ٨٤
- تكبيرة الإحرام ... ٨٤

- القيام ... ٨٤
- القراءة ... ٨٥
- الركوع ... ٨٥
- السجود ... ٨٥
- ما يصح السجود عليه ... ٨٦
- سجدة تلاوة القرآن ... ٨٧
- التشهد ... ٨٧
- السلام ... ٨٧
- الترتيب ... ٨٨
- الموالة ... ٨٨
- القتوت ... ٨٨
- الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) ... ٨٨
- مبطلات الصلاة ... ٨٩
- بعض الحالات التي يجوز فيها قطع الفريضة ... ٩٠
- صلاة الاحتياط ... ٩١
- سجود السهو ... ٩١
- كيفية سجود السهو ... ٩٢
- قضاء السجدة والتشهد المنسيين ... ٩٣
- الزيادة والنقص في واجبات الصلاة ... ٩٣
- النوافل ... ٩٣
- صلاة المسافر ... ٩٤
- من يعمل في غير وطنه ... ٩٧
- الوطن والإعراض عنه ... ٩٧
- قصد الإقامة ... ٩٨
- كثير السفر ... ٩٩
- صلاة القضاء ... ١٠٠
- قضاء ما فات الوالد على الابن الأكبر ... ١٠١
- صلاة الجماعة ... ١٠٢
- شروط إمام الجماعة ... ١٠٣

- إمامة المعوقين ... ١٠٤
- أحكام الجماعة ... ١٠٤
- صلاة الجمعة ... ١٠٥
- شرائط صلاة الجمعة ... ١٠٥
- وقت صلاة الجمعة ... ١٠٦
- كيفية صلاة الجمعة ... ١٠٦
- صلاة الآيات ... ١٠٧
- كيفية صلاة الآيات ... ١٠٨
- صلاة عيدي الفطر والأضحى ... ١٠٨
- صلاة الاستنجار ... ١٠٩
- الصوم ... ١١٠**
- النية ... ١١٠
- المفطرات ... ١١١
- ١ - الأكل والشرب ... ١١١
- ٢ - الجماع ... ١١٢
- ٣ - الاستمناء ... ١١٢
- ٤ - الكذب على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله) ... ١١٣
- ٥ - إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق ... ١١٣
- ٦ - غمس الرأس في الماء ... ١١٤
- ٧ - البقاء على الجنابة والحيض والنفاس إلى طلوع الفجر ... ١١٤
- ٨ - الحقنة ... ١١٥
- ٩ - التقبؤ ... ١١٦
- أحكام المفطرات ... ١١٦
- الحالات التي يجب فيها القضاء والكفارة ... ١١٧
- كفارة الصيام ... ١١٧
- قضاء الصوم ... ١١٨
- الصيام في السفر ... ١١٨
- من لا يجب عليه الصيام ... ١٢٠
- الصيام المستحب ... ١٢١

ثبوت الهلال ... ١٢٢

الصوم المحرم والمكروه ... ١٢٣

مسائل المتفرقة في الصوم ... ١٢٣

الاعتكاف ... ١٢٣

شرائط الاعتكاف ... ١٢٤

ما يحرم على المعتكف ... ١٢٥

الخمس ... ١٢٦

١- أرباح المكاسب ... ١٢٦

٢- المعدن ... ١٣١

٣- الكنز ... ١٣٢

٤- الحلال المختلط بالحرام ... ١٣٢

٥- الجواهر المستحصلة بالغوص ... ١٣٣

٦- الغنيمة ... ١٣٣

٧- الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم ... ١٣٣

مصرف الخمس ... ١٣٤

مسائل المتفرقة في الخمس ... ١٣٤

الزكاة ... ١٣٦

شروط وجوب الزكاة ... ١٣٧

١٣٧ ... زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب

١٣٨ ... زكاة الذهب والفضة

١٣٨ ... زكاة الإبل والبقر والغنم

١٣٨ ... مصرف الزكاة

١٣٩ ... شروط مستحقي الزكاة

١٤٠ ... نية الزكاة

١٤٠ ... مسائل المتفرقة في الزكاة

١٤٠ ... زكاة الفطرة

١٤٢ ... مصرف زكاة الفطرة

الصدقات ... ١٤٣

الحج ... ١٤٩

- الاستطاعة ... ١٥٠
- النيابة والاستتجار في الحج ... ١٥١
- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ... ١٥٢
- شروط الأمر والنهي ... ١٥٢
- مراتب الأمر والنهي ... ١٥٤
- مسائل المتفرقة حول الأمر بالمعروف ... ١٥٥
- البيع والشراء ... ١٥٦
- المعاملات الباطلة ... ١٥٦
- شرائط المتبايعين ... ١٥٨
- شرائط العوضين ... ١٥٩
- صيغة البيع والشراء ... ١٥٩
- النقد والنسيئة والسلف ... ١٦٠
- الحالات التي يجوز فيها فسخ المعاملة ... ١٦٢
- الأملاك ... ١٦٤
- مسائل المتفرقة في البيع والشراء ... ١٦٤
- بعض الأفعال والحرف المحرمة ... ١٦٧
- الموسيقى والغناء ... ١٦٧
- الرقص والتصفيق ... ١٦٩
- الرهان والمقامرة ... ١٦٩
- صنع التماثيل ... ١٧٠
- الرشوة ... ١٧٠
- حقوق التأليف ... ١٧١
- حلق اللحية ... ١٧١
- الغيبة والتجسس ... ١٧٢
- إهانة الآخرين ... ١٧٣
- التشبه بالكفار ... ١٧٤
- مسائل المتفرقة ... ١٧٤
- الشركة ... ١٧٥
- المضاربة ... ١٧٧

الصلح ...	١٧٩
الإجارة ...	١٨١
شرائط العين المستأجرة ...	١٨٢
شرائط منفعة العين المستأجرة ...	١٨٣
مسائل المتفرقة حول الإجارة ...	١٨٣
شراء حق الخلو (السرقفلية) ...	١٨٥
الجعالة والمزارعة والمساقاة ...	١٨٧
الجعالة ...	١٨٧
المزارعة ...	١٨٧
المساقاة ...	١٨٩
المحجور عليهم ...	١٨٩
الوكالة ...	١٩٠
القرض ...	١٩١
القرض الربوي ...	١٩٣
المعاملات المصرفية ...	١٩٧
السندات (الكمبيالات) ...	٢٠٠
الحوالة ...	٢٠٠
الرهن ...	٢٠٢
الضمان ...	٢٠٤
الكفالة ...	٢٠٥
الوديعة ...	٢٠٧
العارية ...	٢٠٩
النكاح ...	٢١٠
عقد النكاح ...	٢١٠
شرائط العقد ...	٢١١
العيوب التي يجوز فسخ العقد لأجلها ...	٢١٦
المحرمات من النساء ...	٢١٧
العقد الدائم ...	٢٢١
الزواج الموقت (المتعنة) ...	٢٢٢

- النظر ... ٢٢٤
- مسائل النكاح المتفرقة ... ٢٢٧
- التلقيح والحمل الصناعي ... ٢٣٢
- منع الحمل ... ٢٣٦
- الإجهاض ... ٢٣٧
- تغيير الجنس ... ٢٣٩
- الاستنساخ ... ٢٤٠
- الرضاع ... ٢٤٢
- شروط الرضاع المحرّم ... ٢٤٦
- مسائل المتفرقة في الرضاع ... ٢٤٧
- الحضانة ... ٢٤٨
- الطلاق ... ٢٥١
- عدّة الطلاق ... ٢٥٢
- عدّة الوفاة ... ٢٥٤
- الطلاق البائن والرجعي ... ٢٥٤
- الرجوع ... ٢٥٥
- طلاق الخلع ... ٢٥٥
- طلاق المباراة ... ٢٥٥
- أحكام الطلاق المتفرقة ... ٢٥٥
- الغصب ... ٢٥٩
- اللقطة ... ٢٦١
- الولاية على الأولاد والتصرّف في أموالهم ... ٢٦٣
- الصيد والذبابة ... ٢٦٦
- تذكية الحيوان ... ٢٦٧
- شروط التذكية ... ٢٦٧
- نحر الإبل ... ٢٦٩
- الصيد بالأسلحة ... ٢٧٠
- صيد السمك ... ٢٧٠
- الأطعمة والأشربة ... ٢٧٢

النذر والعهد	٢٧٤ ...
اليمين	٢٧٧ ...
الهبة	٢٧٩ ...
الوقف	٢٨٠ ...
الوصية	٢٨٤ ...
الإرث	٢٨٧ ...
إرث الزوجين	٢٨٨ ...
مسائل المتفرقة في الإرث	٢٩٠ ...
القضاء والشهادات	٢٩٤ ...
شروط القاضي	٢٩٤ ...
الحدود	٣٠٢ ...
التعزيرات	٣٠٤ ...
القصاص	٣٠٥ ...
موجبات القصاص	٣٠٥ ...
القتل	٣٠٨ ...
الاشتراك في القتل	٣١٠ ...
قصاص الأعضاء	٣١٢ ...
اللوث والقسامة	٣١٢ ...
مسائل المتفرقة في القصاص	٣١٥ ...
الديات	٣١٦ ...
دية القتل	٣١٦ ...
دية الأعضاء	٣١٨ ...
دية الجنين	٣١٨ ...
مسائل المتفرقة في الديات	٣١٩ ...
ملحقات منتخب الأحكام	٣٢٥ ...
التأمين	٣٢٥ ...
التشريح وزرع الأعضاء	٣٢٦ ...
مجالس العزاء	٣٢٨ ...

المقدمة

«إنَّ الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً يحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه وبيَّنه لرسوله (صلى الله عليه وآله) وجعل لكلِّ شيء حدًّا وجعل عليه دليلاً يدلُّ عليه، وجعل على من تعدَّى ذلك الحدَّ حدًّا»^١.

الإمام محمد الباقر (عليه السلام)

لا شكَّ في أنَّ الإسلام كدين تُختم به الأديان، هو دين يفي بكلِّ حاجات البشر الفردية والاجتماعية كما أوضحه الحديث الشريف أعلاه. والقرآن والسنة هما المنبعان الرئيسيان اللذان يفيان بإعداد إنسان مهتد ومجتمع سعيد. لكلِّ شيء حكم وحدُّ يعينه الكتاب والسنة، والله تعالى حينما جعل دينه يفي بحاجات البشر، عيَّن أيضاً الطريق إلى حدوده وأحكامه. وعلى هذا، فمن أعرض عن حدود الله وتجاهلها، حدَّت له الشريعة الإلهية حكمه أيضاً. من هنا، ركَّز الفقهاء جهودهم - على مدى تاريخ الفقه - على رسم الحدود الإلهية والأحكام الشرعية والحقوق الإنسانية في إطار أصول الاجتهاد والاستنباط. وتاريخ الفقه الشيعي الحافل بآلاف الكتب والرسائل الفقهية يشهد بحقيقة أنَّ الفقهاء الشيعة - رضوان الله عليهم - قد شَمَّروا سواعدهم في إبلاغ الدين والشريعة في كلِّ حقبة بحسب مقتضيات عصرها والعلاقات الاجتماعية الحاكمة فيها، وفي حدود مسؤوليتهم في إثراء الفقه، فأولوا البحث الفقهي بالغ الأهمية من بين علوم الدين الأخرى، واتسعت لأجله كلُّ العلوم التي تمتَّ إليه بصلة، كأصول الفقه والتراجم والرجال وعلم الحديث، فتأسَّست مئات الجامعات الإسلامية ودوت آلاف الكتب العلمية.

ولقد جاء القسم الأعظم من مؤلفات الفقه إثر توالي الطلبات أو الاستفسارات التي قام بها المعنيون بعلوم الدين أو المقلدون من الناس. فهناك المنات من مجاميع الأسئلة والأجوبة الشرعية من القرون الأولى من عهد الشيخ الصدوق والشيخ المفيد والسيد المرتضى والشيخ الطوسي وإلى يومنا هذا، هي حصيلة علاقات متينة شدَّت الجماهير المتديِّنة إلى المرجعية الشيعية والحوزات والجامعات الإسلامية وتكوَّنت على أثر الرجوع المتواصل إلى العلماء. وفي العهود الأخيرة كان تدوين مجاميع ثمينة وقيمة من المسائل من قبيل (جامع الشتات) للميرزا القمي و(مجمع المسائل) للميرزا الشيرازي استمراراً لتلك الأصرة العلمية بين المرجعية

الشيعية والجماهير المتشرّعة، وهي لا زالت تتواصل إلى اليوم. هذا إلى جانب مئات الرسائل الصغيرة والكبيرة في شرح المسائل الشرعية والأحكام الفقهية التي كانت على الدوام موضع رجوع وحاجة المجتمع الإسلامي.

ومن ناحية أخرى، كانت الحاجات المتعدّدة والمتنوّعة لجمهور المتديّنين ولمختلف شرائح المجتمع تستدعي بطبيعة الحال عرض المسائل الدينية والأحكام الشرعية بأساليب جديدة ومناسبة في الوقت ذاته، ولا سيما عندما اقتضت المسائل الجديدة، والتي تسمى اليوم بـ (المسائل المستحدثة)، إصدار فتاوى وآراء فقهية تتسم بالحدّاث والتجديد، أو عندما كان يتمخّض الاجتهاد الشيعي الفاعل - بقدر ما يسمح به السعي والجهد الفقهي - عن استحداث الفقيه المرجع - في نطاق الأصول الفقهية التي كانت ولا تزال موضع اهتمام الفقهاء الشيعة - لآراء أو في الواقع لفتاوى جديدة أو عدول وتبدّل في الرأي.

ولا شكّ في أنّ تبدّل الرأي والفتوى هو أمر شائع في دائرة الاجتهاد والفقه الشيعي منذ بداياته وإلى يومنا هذا، وأنّ المجتهد يجد نفسه أحياناً مضطراً إلى العدول والتبديل، لا من بعد تأليف عدة كتب في الفقه، بل حتى خلال تأليف كتاب فقهي واحد أحياناً، الأمر الذي يحكي بوضوح عن حركة تنبض بالحياة لدى الفقه والتفقه الشيعي، وعن النشاط الفكري المتواصل لفقيه يرى نفسه ملزماً باستمرار باتباع الأدلة لاستنباط الأحكام على أساس المعايير الفقهية، أي ما صار يُطلق عليه في السنوات الأخيرة بـ (الاجتهاد الجوهري) الذي يحكي عن اجتهاد صحيح، دقيق، شامل ومطابق للأصول الموضوعية ومصادر الاستنباط الأصيلة.

وكما يقال في تعريف الاجتهاد إنّهُ بذل الفقيه وسعه لاستنباط الحكم الشرعي من مجموع أدلته التفصيلية، فإنّ من له أدنى إلمام بكتب الفقه الاستدلالي يعلم جيّداً أنّ وجود رأيين أو أكثر في مسألة فقهية ما لدى فقهاء كبار كالشيخ الطوسي والمحقق الحلي والشهيدين هو أمر طبيعي معتاد. فنصفُح يسير لكتاب (مفتاح الكرامة) الذي يستعرض فتاوى وأقوال الفقهاء في كل مسألة، يكشف بوضوح عن هذه الحقيقة، حيث يعدّ ذلك في الواقع من امتيازات الفقه الشيعي ومن مفاخره في الوقت ذاته. ومن الطبيعي أنّ يكون آخر هذه الآراء هو أدقّها وأكثرها بحثاً ودراسة.

وحيث نتقدم إلى القارئ هنا بهذه المجموعة من المسائل الشرعية، نوذّ الإشارة إلى آخر آراء وفتاوى الفقيه الكبير سماحة آية الله العظمي الحاج الشيخ يوسف الصانعي. وهذه الفتاوى وإنّ كانت تغاير الفتاوى المشهورة بل والمجمع عليها أحياناً، إلا أنّها في الحقيقة حصيلة ساعات طويلة من الدراسة والبحث ومراجعة النصوص في إطار الأصول والمعايير الفقهية والتأمّل بما من شأنه أن يتلم أو يجبر الشهرة.

من جملة الفتاوى الملفتة التي تحكي عن تبدّل رأي الشيخ نشير إلى ما يلي:

طهارة البشر جميعاً من المسلمين وغير المسلمين، أي أنّ الناس جميعاً، سوى المعاندين للدين ممّن ليسوا إلا نزرأً يسيراً.

التفصيل في حكم الارتداد بين من يستوجب إنكاره للإسلام اقتراح جرم، كهتك حرمة الرسول (صلى الله عليه وآله) والمسلمين، ومن لا يستوجب ارتداده جرماً وإنما كان ارتداده عن قصور أو أنّه لا زال في حال دراسة وتفحص.

جعل حرمة الموسيقى والغناء تدور على محور محتوَاهما، لا على محور اللحن والغناء نفسه. عدم حرمة الربا الاستثماري.

تساوي المسلم والكافر في القصاص.

تساوي دية المرأة والرجل في جنابة الخطأ و شبه العمد سواء في القتل أو في غيره، وجريان القصاص والمقابلة بالمثل في قتل الرجل للمرأة من دون حاجة إلى رد التفاوت، كما هو الحال في عكس ذلك ومن دون تمييز وظلم.

إرث غير المسلم (الذي ليس معانداً) من المسلم كما هو الحال في عكسه.

عدم اشتراط الاجتهاد في القاضي وكفاية العلم بمسائل وقوانين القضاء وإن كان ذلك عن تقليد وعدم اشتراط الذكورة في القضاء والفقاهة والمرجعية وولاية الأمر.

ولزوم اتباع النظم الاجتماعية القائمة على أساس العدل وبرأي أكثر الناس، لأجل الحفاظ على حقوق المجتمع كالضرائب والقوانين البلدية وتعليمات الوزارات وغيرها من قوانين إدارة المجتمع والمحافظة على الأمن الفكري والاقتصادي والروحي والمالي والعرضي وما إلى ذلك.

لقد نشرت في الأعوام الأخيرة كتب ورسائل عديدة لأية الله العظمى الصانعي، حيث كان كلٌّ منها يلبي جانباً من حاجات وطلبات المعنيين والمقلّدين، فبالإضافة إلى كتاب (توضيح المسائل) الذي أعيد طبعه مراراً، يعتبر كتاب (مجمع المسائل) مصدراً غنياً في الإجابة عن الاستفتاءات. والمجلد الأوّل من هذا الكتاب - الذي احتوى على أكثر من ألفي استفتاء وأعيد طبعه مراراً - هو مجموعة كبيرة من أجوبة الشيخ انتخب من بين آلاف الاستفتاءات ووضعت على ترتيب (توضيح المسائل).

مرجعنا الكبير هو من التلامذة المبرزين للسيد الإمام الخميني (قدس سره)^٢، وهو غالباً ما يشير في (مجمع المسائل) - وفقاً لطريقته المعهودة وبما يناسب الاستفتاء - إلى شيء من الأدلة التي

٢ - التعبير الذي استخدمه سماحة السيد الإمام في خصوص سماحة الشيخ يحكى عن تقدير خاص للمكانة العلمية التي عليها سماحته: «لقد ربيت الشيخ الصانعي كابن لي. عندما كان الشيخ الصانعي يشارك في البحوث التي دارت بيننا على مدى سنوات طويلة كان يأتي سماحته بشكل خاص ويتحدث معي، وكنت ألتدّ لمعلوماته، و هو شخصية بارزة بين علماء الدين و رجل عالم» (صحيفة الإمام ١٧: ٢٣١).

اعتمدها في الجواب لعلها تفتح الطريق أمام السائلين والمهتمين، كما أن ذكر تاريخ الإجابة عن الاستفتاء هو ميزة أخرى من ميزات هذه المجموعة.

وعلى الرغم من ثراء (توضيح المسائل) و(مجمع المسائل) بصفحاتهما التي فاقت الألف والمأتين كمصدرين رئيسيين لفتاوى سماحة الشيخ، إلا أنّهما لا يلبيان حاجة الكثير من الراغبين في اقتناء منتخب يسير لمسائل واستفتاءات هذين الكتابين. من هنا جاءت مجموعة (منتخب الأحكام) التي نضعها بين أيديكم تلبية لهذه الحاجة. هذه المجموعة اختارها أولاً ثلة من أفضل طلاب شيخنا الأستاذ ثم عُرضت عليه ليقوم هو بمراجعة بعض مسائلها، وبذلك احتوت على أحدث الآراء الفقهية والفتاوى الشرعية لمرجعنا الكبير والتي أشرنا إلى بعضها فيما مرّ.

نسأل المولى القدير دوام العزّ والازدهار العلمي للحوزات العلمية والمرجعية الشيعية والصحة والسلامة لمرجعنا الكبير، ونأمل أن يلبي (منتخب الأحكام)، بإذنه تعالى - حاجة الطالبين والراغبين في مختصر لأهم وأشمل فتاوى واستفتاءات سماحة الشيخ.

الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

العمل بهذه الرسالة منتخب الأحكام مجزئ و مبرئ للذمة إن شاء الله تعالى

ربيع الأول ١٤٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطاهرين، ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

التقليد

مسألة ١ - يجب على كل مسلم أن يستيقن من أصول دينه، وأما في غير الضروري من أحكام الدين الأخرى فيجب عليه إما أن يكون مجتهداً يستطيع استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، أو مقلداً لمجتهد، بمعنى أنه يعمل بحسب فتواه، أو يحتاط في العمل بتكاليفه بحيث يتيقن من إنجازها. فمثلاً إذا أفتى بعض المجتهدين بحرمة عمل وأفتى آخرون بجوازه، اجتنب ذلك العمل، وإذا أوجب بعضهم عملاً ورأى آخرون استحبابه، أتى به. ومن ليس مجتهداً ولا يمكنه العمل بالاحتياط يجب عليه التقليد، بل الأولى والأحوط لمن يمكنه العمل بالاحتياط أن يقلد ويترك العمل بالاحتياط، لأن الاحتياط بحد ذاته يستلزم قدرة علمية توازي الاجتهاد أو أن المحتاط بحاجة إلى التقليد في كيفية الاحتياط، وهو على كل حال أمر صعب و عسير.

مسألة ٢ - التقليد في الأحكام هو العمل بفتوى المجتهد. ويشترط في المجتهد المراد تقليده أن يكون بالغاً، عاقلاً، إمامياً اثني عشرياً، طاهر المولد، حياً، عادلاً، كما أن الأحوال وجوباً أن يكون المجتهد غير حريص على الدنيا، وأعلم ممن سواه من المجتهدين، أي أنه أقدر من مجتهد زمانه على فهم حكم الله تعالى.

مسألة ٣ - من بلغته فتوى المجتهد عن طريق شخص عادل وعمل بها، كما لو سمع أن الأرض الموحلة تطهر باطن القدم بالمشي عليها، فطهر باطن قدمه بتلك الأرض وقام للصلاة، ثم علم بعدها أن الفتوى خلاف ذلك، فإن بقي وقت الصلاة أعادها، وإن خرج فالأحوط قضاؤها.

مسألة ٤ - لا يجوز تقليد الميت ابتداءً، إلا أنه لا أشكال في البقاء على تقليده بعد موته، وهذا البقاء يجب أن يكون بفتوى من المجتهد الحي. ومن عمل ببعض المسائل طبقاً لفتوى مجتهد معين، أمكنه تقليده بعد وفاته في كل مسائله، حتى تلك التي لم يعمل بها، كما يمكنه العمل في أي مسألة أراد أو في جميع المسائل بفتوى المجتهد الحي؛ لأنَّ البقاء بحسب رأينا جائز وليس واجباً حتى في الحالات التي يكون فيها الميت أعلم من الحي.

مسألة ٥ - تقليد الأعمى واجب مطلق غير مشروط، بمعنى أنه يجب الاستطلاع عن الأعمى وتشخيصه.

مسألة ٦ - لا يجوز العدول من مجتهد حي إلى مجتهد حي آخر إلا للرجوع إلى الأعمى.

مسألة ٧ - إذا كان أحد المجتهدين المتساويين أكثر ورعاً بصفة عامة أو أكثر ورعاً في الإفتاء بصفة خاصة، فإنَّ الأورع مقدّم، إلا أنَّ الأعمى العادل مقدّم على الأعدل العالم.

مسألة ٨ - يجوز الرجوع إلى غير الأعمى في المسائل التي لا يكون للأعمى فيها فتوى كالأحتياط الواجب ومواضع التأمل والإشكال مع ملاحظة الأعمى فالأعمى.

س ٩ - شخص لم يكن منتبهاً إلى مسألة التقليد، إلا أنه كلما كانت تعرض له مسألة كان يرجع إلى رسالة المجتهد في حينها ليعمل بها، فهل يكفي ذلك في تحقق التقليد والبقاء عليه بعد موته؟

ج - نعم يكفي. ٢١ محرم ١٤١٨

تقليد الأعمى

س ١٠ - هل يلزم على المكلف تقليد الأعمى أو لا؟

ج - يلزم على الأعمى، إن لم نقل على الأقوى، وكيف يمكن الإفتاء بعدم لزومه مع ما يُروى عن المحقق الثاني (قدس سره) من التصريح بدعوى الإجماع على عدم جواز تقليد غير الأعمى، بل يُروى عن السيد المرتضى علم الهدى (قدس سره) أيضاً أنَّ عدم جواز تقليد غير الأعمى هو من مسلمات الشيعة.

س ١١ - هل الأعلمية أمر نسبي؟ فمن له آراء في الدين مثلاً ويؤيده عليها أحد المجتهدين، هل يمكن تقليده باعتباره الأعلم؟

ج - المعيار هو الأعلمية في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، وذلك يرجع إلى وفرة طلب العلم، وتدريس الفقه والأصول على مستوى البحث الخارج في الحوزات، وفاعلية الذهن في المسائل الفقهية. ٦ صفر ١٤١٦

س ١٢ - قبل سنوات من الثورة، وبالنظر للتكليف الشرعي الذي كان على عاتقي، جنّت برسالة شخص على معرفتي الشخصية ومن دون علم بشرائط اختيار المجتهد الجامع للشرائط وأخذت بتقليده، فهل يصح هذا الشكل من التقليد؟

ج - إذا كنت واثقاً من أعلميته في ذلك الزمان، أو عملت بفتواه من دون التفات إلى ذلك، وبعد أن تحققت لم تقف على أعلمية غيره أيضاً، فتقليدك وعملك صحيحان، إلا أنه إذا تبين لك أعلمية شخص آخر، فالرجوع عن الشخص الأول واجب عليك، والعمل يجب أن يكون بعد ذلك مطابقاً لفتوى الأعلم، ولو انتهت الآن إلى أعلمية شخص آخر فإن ذلك لا يضرّ بأعمالك السابقة. ١٣ ربيع الثاني ١٤١٠

العدول من المجتهد الحي إلى المجتهد الميت

س ١٣ - إذا رجعنا في مسألة ما من المرجع المتوفى إلى سماحتكم، فهل يمكننا بعد مدة الرجوع إلى ذلك المرجع السابق نفسه أو لا؟ وإذا رجعنا فما هو حكم صلاتنا وصومنا؟

ج - لا يجوز الرجوع من المجتهد الحي إلى المجتهد الميت، وما مضى من الصلاة والصوم يجب قضاؤه في حال اختلاف الفتوى بشكل يؤثر في صحة الصلاة والصوم. ١٤ ذوالقعدة ١٤١٤

س ١٤ - إذا مارس شخص أعماله طبقاً لفتوى مرجع وهو في سن التمييز قبل أن يبلغ الحلم، ثم مات ذلك المرجع قبل بلوغ هذا الشخص، فهل يمكنه البقاء على تقليده أو لا؟

ج - يمكنه البقاء ولا مانع من ذلك، لأنّ البلوغ ليس شرطاً في صحة التقليد. ١٥ محرم ١٤١٨

س ١٥ - فتاة كانت تقلد الإمام الراحل أو أحد المراجع السابقين رحمهم الله ممن يرى سنّ التكليف للفتيات تسع سنوات، هل يمكنها الآن في قضاء الصلاة والصوم الأخذ بفتوى سماحتكم في اعتبار سنّ التكليف للفتيات ثلاثة عشرة سنة؟

ج - إذا كانت قد بلغت فيما مضى سن التاسعة وتركت صلاتها وصومها على علم منها بوجوبهما فإنه يجب عليها القضاء طبقاً لفتوى المرجع المتوفى. ٢١ محرم ١٤١٨

علامات البلوغ

مسألة ١٦ - علائم البلوغ أحد أربعة أمور:

الأول: نبات الشعر الخشن أعلى العورة.

الثاني: خروج المنى.

الثالث: إكمال خمس عشرة سنة قمرية للذكور وثلاث عشرة للإناث.

الرابع: رؤية دم الحيض بالنسبة إلى الإناث.

مسألة ١٧ - ليس من علائم البلوغ نبات الشعر الخشن على الوجه والشارب والصدر وتحت الإبطن، وكذا خشونة الصوت وما شابه ذلك، إلا أن يستيقن من خلالها ببلوغ الحلم.

س ١٨ - ما رأي سماحتكم في سنّ التكليف؟

ج - مع فقدان علائم البلوغ الأخرى، سنّ التكليف هو اكمال خمس عشرة سنة قمرية للفتيان وثلاث عشرة سنة قمرية للفتيات. ٢٠ ذو الحجة ١٤١٧

س ١٩ - تفضلتم أن سنّ البلوغ للفتيات هو ثلاث عشرة سنة، فهل يجب على الفتيات المقدمات لسماحتكم الالتزام بالحجاب والفرائض من هذا السنّ؟

ج - أجل، لا فرق بين الفرائض وغيرها، إلا أن مسألة الحجاب تمتاز بتأثيرها في العفة الاجتماعية، ولمقرراتها حالة خاصة ومهمة تفرض رعايتها على غير البالغات أيضاً. ٢٢ ربيع الأول ١٤١٦

الطهارة

المياه

مسألة ٢٠ - الماء إمّا مطلق أو مضاف. فالمضاف هو الماء الذي يُستخرج من غيره كماء الورد والرمّان، أو هو الماء المخلوط بشيء آخر كالطين وما شابهه بحيث لم يعد يُسمّى ماءً، وما عدا ذلك فهو ماء مطلق. والماء المطلق على خمسة أقسام: ماء الكر، و الماء القليل، و الماء الجاري، وماء المطر، وماء البئر.

١ - ماء الكر

مسألة ٢١ - ماء الكر هو الماء الذي يبلغ - على الأحوط وجوباً - ملء حوض أو وعاء كل من طوله وعرضه وارتفاعه ثلاثة أشبار ونصف الشبر (ومجموع ذلك اثنان وأربعون ونصف شبر وسبعة أثمان الشبر). وبالوزن، يبلغ الكر ١٢٨ مثلاً تبريزياً إلا عشرين مثقالاً، أو ٣٧٧ كيلواً و ٤١٩ غراماً على الأقرب.

٢ - الماء القليل

مسألة ٢٢ - الماء القليل هو الماء الذي لا ينبع من الأرض ولا يبلغ كراً.

مسألة ٢٣ - ينجس الماء القليل إذا أريق على شيء نجس أو لاقاه شيء نجس، إلا أنّه إذا تدقق من الأعلى على شيء نجس فأثّه ينجس منه المقدار الذي يلاقي النجاسة، وما كان فوقه فهو طاهر. فإذا أرقنا الماء من الإبريق وما شابه على شيء نجس فأثّه ينجس منه ما يلاقي النجاسة، لا بقية الماء الذي في الإبريق.

٣ - الماء الجاري

مسألة ٢٤ - الماء الجاري هو الماء الذي ينبع من الأرض ويجري عليها، كميّاه الأعين والقنوات.

مسألة ٢٥ - لا ينجس الماء الجاري بملاقاة النجاسة - وإن كان أقل من كراً - ما لم يتغير بالنجاسة لونه أو طعمه أو رائحته.

٤ - ماء المطر

مسألة ٢٦ - إذا تساقط المطر مرة واحدة على شيء متنجس لا توجد فيه عين النجاسة فإنه يظهر منه ما يصيبه المطر، ولا حاجة معه للعصر في الملابس والسجاد وأمثالها، إلا أنه لا يكفي للتطهير تساقط بضع قطرات، بل لا بد أن يصل المطر إلى حد يقال إن السماء تمطر.

٥ - ماء البئر

مسألة ٢٧ - ماء البئر النابع من الأرض لا ينجس بملاقاة النجاسة وإن كان أقل من كراً ما لم يتغير لونه أو طعمه أو رائحته بها، إلا أنه يستحب نزح مقدار منه بملاقاة بعض النجاسات كما تذكره الكتب الفقهية الموسعة. وأمّا مياه الأنابيب المتصلة بخزانات ضخمة تحتوى أضعاف حجم الكر فحكمها حكم الماء الجاري، ويكفي في تطهير المتنجسات بها غسلها بهذه المياه من بعد إزالة عين النجاسة كالدّم وما شابه. نعم لا بد من العصر في الأشياء التي يمكن عصرها كالسجاد والملابس كي يخرج منها المقدار المتعارف من الماء. وليعلم هنا أنه إذا لاقى ماء الأنابيب عيناً نجسة وارتدت منها إلى الملابس أو البدن فإنه طاهر ما لم يحمل معه شيئاً من العين النجسة، وهذا خلافاً للماء القليل الذي يتنجس بمجرد ملاقاة النجاسة، كما مرّ ذكره.

الماء المضاف

مسألة ٢٨ - الماء المضاف - الذي تقدّم تعريفه - لا يظهر المتنجسات ولا يصح به الوضوء والغسل.

النجاسات

مسألة ٢٩ - النجاسات إحدى عشر شيئاً:

الأول والثاني: بول وغانط كل حيوان حرام اللحم وذي نفس سائلة (أي ذي دم دافق عند الذبح). وعلى هذا لا تعتبر فضلات الحشرات - كالخنافس - نجسة. الثالث: المنى. الرابع: الميئة.

الخامس: الدم. السادس والسابع: الكلب والخنزير. الثامن: الكافر المعاند للدين. التاسع: الخمر.
العاشر: الفقاع. الحادي عشر: عرق الإبل الجلالة.

مسألة ٣٠ - دم الإنسان وكل حيوان ذي نفس سائلة، أي الحيوان الذي يتدفق دمه عند ذبحه، يكون نجساً. ومن هنا يعتبر دم الأسماك والبعوض وما شابهها من الحيوانات التي لا تدفق لدمها طاهراً، كما أنّ فضلاتها ليست نجسة، كما مرّ.

مسألة ٣١ - الكافر هو من ينكر الله تعالى أو يشرك به، أو ينكر نبوة خاتم النبيين محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله) أو يشك في أحد هذه الأمور. والمعاندون من الكفار نجسون مطلقاً، وأما غير المعاندين منهم فالأظهر عدم نجاستهم، وإن كان من اللازم تحاشي كثرة الاحتكاك بهم خوفاً من التأثير بمعتقداتهم.

مسألة ٣٢ - عرق الجنب من الحرام ليس نجساً، إلا أنّ الأحوط وجوباً عدم الصلاة ببدن أو ملابس أصابها هذا العرق.

أحكام النجاسات

مسألة ٣٣ - يحرم تتجسس كتابة القرآن الكريم وأوراقه وجلده الخاص به، وإذا تتجسس يجب تطهيره فوراً.

س ٣٤ - ما هو المسكر؟ وهل كل مسكر حرام؟ وهل يجوز تناوله لمن يستطيع مقاومته ولا يزول به عقله؟ وهل من فارق في تناول المسكر بين الكثير والقليل؟

ج - كل شيء يسكر عادة يقال له: مسكر، ولا فرق بين القليل والكثير من الناحية الشرعية، وتناوله حرام وإن كان لا يؤدي إلى السكر لكثرة تناوله أو لأي سبب آخر. ٦ جمادى الأولى ١٤١٧

س ٣٥ - إلى كم واسطة تعتبرون ملاقي المتجسس نجساً؟

٣ - المعاند هو من يعلم أنّ الإسلام حق و مع ذلك ينكره أو يشكك فيه، ولا يحاول تحريّ الحقيقة عمداً بسبب عداوته للإسلام. و باختصار، المعاند هو الذي يكون كفره عن حجود.

ج - لا فرق في تتجس ملاقى المتجس بين قلة الوسائط وكثرتها، والمتجس يوجب نجاسة ملاقه عند السراية كالنجس. علماً أن زوال العين يوجب الطهارة في مثل الأجسام الصقيلة وجسم الإنسان، حيث لا تنفذ النجاسة فيها. ٢١ محرم ١٤١٨

س ٣٦ - الأسنان الاصطناعية، الثابتة منها أو غير الثابتة، وكذلك المواد التي تُحشى بها الأسنان، هل تعتبر من الباطن بحيث لا حاجة إلى تطهيرها إذا تتجست أو يجب تطهيرها إذا ما تتجست بالدم؟

ج - لا تتجس الأسنان الاصطناعية ما دامت داخل الفم. ٢٢ محرم ١٤١٨

طهارة او نجاسة الكفار وأهل الكتاب

س ٣٧ - من المعلوم أن أصحاب الديانات الأخرى غير الإسلام نجسون، فهل يعتبر القساوسة المسيحيون واليهود نجسين أيضاً؟

ج - الكفار المعاندون هم النجسون فحسب، وأما غير المعاندين - وأكثرهم كذلك - فالأظهر طهارتهم وعدم نجاستهم. ١١ جمادى الأولى ١٤٢٠

س ٣٨ - فرد مسلم يرفض بعض مسلمات الإسلام من القضايا غير الحسيّة. وبكلمة: أنه يرفض القضايا التي لم يثبتها العلم لحدّ الآن ويصرّح بذلك علناً، فهل يجوز لزوجته شرعاً أن تعيش معه علماً أنه ليس لها ولد، الأمر الذي يرفع عنها المسؤولية من هذه الناحية؟ وهل يجوز لأقربائه وأصدقائه التردد عليه وتناول الطعام والشراب أو الصلاة في داره؟

ج - ما دام قد أجرى الشهادتين على لسانه، فلا تدققوا كثيراً في أفكاره ومعتقداته. هكذا فرد يعتبر مسلماً بمجرد إقراره بالشهادتين وحكمه حكم سائر المسلمين. ١٤ ذوالحجة ١٤١٥

المطهرات

مسألة ٣٩ - تُطهر المتنجّسات بعشرة أشياء تسمى بالمطهرات، وهي:

الأول: الماء. الثاني: الأرض. الثالث: الشمس. الرابع: الاستحالة. الخامس: الانتقال.
السادس: الإسلام. السابع: التبعية. الثامن: زوال عين النجاسة في بعض الحالات. التاسع: استبراء
الحيوان الجلال. العاشر: غيبة المسلم.

و هذه أحكامها بالتفصيل:

١ - الماء

مسألة ٤٠ - يطهر الماء المتنجّسات بأربعة شروط:

الأول: أن يكون مطلقاً، فالماء المضاف - كماء الورد وما شابه - لا يطهرها.

الثاني: أن يكون طاهراً.

الثالث: ألا يتحول الماء حين التطهير إلى ماء مضاف ولا تتأثر رائحته أو لونه أو طعمه
بالنجاسة.

الرابع: ألا تبقى عين النجاسة في الشيء المتنجس بعد التطهير.

وهناك شروط أخرى للتطهير بالماء القليل - أي الأقلّ من الكر - أوردناها من رسالتنا (مصباح
المقلّدين).

٢ - الأرض

مسألة ٤١ - تطهر الأرض باطن القدم والحذاء النجسين بثلاثة شروط:

الأول: أن تكون الأرض طاهرة.

الثاني: أن تكون الأرض جافة.

الثالث: أن تزول عين النجاسة - كالدّم والبول - أو المتنجس - كالطين المتنجس الملتصق بباطن
القدم أو الحذاء - بواسطة السير على الأرض أو المسح بالقدم عليها.

مسألة ٤٢ - تظهر باطن القدم والحذاء بالسير على الأرض المزقّنة والمفروشة بالخشب بعد زوال عين النجاسة.

٣ - الشمس

مسألة ٤٣ - تطهر الشمس الأرض والأبنية والأشياء المستعملة في البناء كالأبواب والشبابيك، وكذلك المسامير المثبتة في الجدران التي تعدّ جزءاً من البناء، وذلك بستة شروط:

الأول: أن يكون الشيء المتنجّس رطباً بحيث إذا لامسه شيء آخر سرت رطوبته إليه، فإذا كان جافاً لزم ترطيبه بوسيلة ما لكي تجفقه الشمس.

الثاني: زوال عين النجاسة عنه - إن وجدت - قبل شروق الشمس عليه.

الثالث: ألا يكون حائل بينه وبين أشعة الشمس. فلو أشرقت عليه الشمس من خلف ستار أو سحاب وجفّفته فإنه لا يطهر، ولكن إذا كان السحاب خفيفاً بحيث لا يحول دون أشعة الشمس فلا إشكال فيه.

الرابع: أن تستقلّ الشمس بتجفيف الشيء المتنجّس. فلو جفّ بسبب الريح والشمس معاً مثلاً لم يطهر، إلا أنه إذا كانت الريح خفيفة بحيث لا يقال: إنها ساعدت في تجفيفه، فلا إشكال فيه.

الخامس: أن تجفّف الشمس المقدار المتنجس من الأرض والبناء مرّة واحدة. فلو أشرقت الشمس عليه في المرّة الأولى وجفّقت ظاهره، ثم أشرقت مرّة أخرى وجففت باطنه، يطهر ظاهره ويبقى باطنه على نجاسته.

السادس: ألا يكون بين ظاهر الأرض أو البناء الذي تشرق عليه الشمس وبين باطنه فاصل من هواء أو جسم ظاهر آخر، وهذا الشرط هو لأجل طهارة باطن الأرض.

٤ - الاستحالة

مسألة ٤٤ - يطهر الشيء النجس إذا تحوّلت مادته إلى شيء طاهر، ويُسمّى ذلك بالاستحالة، كأن يحترق الخشب المتنجّس ويتحوّل إلى رماد أو يغور الكلب في مملحة ويستحيل إلى ملح. وأمّا إذا لم تتحول مادته، كما لو طحنت الحنطة المتنجّسة أو صنعت خبزاً، فإنه لا يطهر.

س ٤٥ - هل يجوز أكل الجيلاتين المُعدّة من مخ عظام الخنزير أو البقر المذبوح بنحو غير شرعي المستخدم في مأكولات من قبيل الحلوى واللبن الرائب وكغشاء لبعض الأدوية (الكبسولة).

ج - إذا كان الجيلاتين المعدّ من حيوانات من قبيل الخنزير أو البقر غير المذبوح بالطريقة الشرعية قد تبدّلت ماهيته واستحال بالكلية بحيث أصبح كالكلب الذي تحوّل إلى ملح في معادن الملح، عندئذ يكون طاهراً، ولا مانع من استخدامه، أمّا إذا لم يحصل هذا التحوّل والاستحالة فالجيلاتين غير طاهر، ولا يجوز استخدامه، إلّا في موارد من قبيل المعالجة والتداوي، فهو حينئذ غير محرّم، رغم كونه نجساً، وتحديد الموضوع. وتشخيصه من حيث حصول الاستحالة بعهدة المكلف.

٥ - ذهاب ثلثي العصير العنبي

مسألة ٤٦ - إذا غلى عصير العنب ولم يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو ليس نجساً، ولكن يحرم شربه، إلّا إذا ثبت أنّه مسكر فهو نجس وحرام لا يطهر ولا يحلّ إلّا إذا صار خلاً. وعليه فالخيار والبادنجان الموضوعان للتخليل في عصير العنب الذي لم يتحوّل إلى خل، لا مانع من أكله بعد أن يصير العصير خلاً. كما أنّه لا مانع من طبخ وقلي الزبيب، لأنّه أولاً لا يوجد فيه ماء، وثانياً لا يصدق على الماء الذي فيه مسمى العصير الذي تناولته الروايات والأدلة، كما قال صاحب المستند (قدس سره) ويذكر هنا أنّ مربي العنب يجب أن يذهب ثلثاً عصيرها لكي تصبح حلالاً وإلّا فهي حرام.

٦ - الانتقال

مسألة ٤٧ - يطهر دم الإنسان أو الحيوان الذي يتدفق دمه عند الذبح إذا انتقل إلى جسم حيوان ليس بذئ دافق وأصبح جزءاً من دم هذا الحيوان، ويُسمّى ذلك بالانتقال. وعلى هذا فالدم الذي يمتصّه العلق من جسم الإنسان يبقى نجساً، إذ لا يقال له: دم علق، بل يقال: دم إنسان.

٧ - الإسلام

مسألة ٤٨ - إذا نطق الكافر بالشهادتين، أي قال: «أشهد أنّ لا إله إلا الله، وأشهد أنّ محمداً رسول الله»، صار مسلماً. والكافر المعاند للدين يطهر بالإسلام بدنه وعرقه ولعابه ومخاط أنفه،

إلا أنه إذا كانت على بدنه نجاسة رطبة مسرية عندما أسلم، فعليه إزالتها وتطهير موضعها، ولكن إذا كانت عين النجاسة قد زالت قبل إسلامه ولم تبق منها رطوبة، فلا يلزم تطهير ذلك الموضع.

٨ - التبعيّة

مسألة ٤٩ - إذا غلى ما في الأواني التي يوضع فيها العنب من أجل صناعة الخل قبل أن يصبح خلا، يحرم تناوله فقط ولكنه ليس نجساً. فإذا خرج شيء من مائها أو لاقى شيئاً، فهو ليس بمنجس. وقد مرَّ أنّ ما فيها من الخيار والبادنجان وعناقيد العنب لا تتجس أيضاً، ويجوز تناولها بعد التحول إلى خلّ.

٩ - زوال عين النجاسة

مسألة ٥٠ - يطهر جسم الحيوان بزوال النجاسة عنه. وكذلك يطهر باطن جسم الإنسان بزوال النجاسة، كباطن الفم والأنف، فإنهما يطهران بمجرد زوال الدم عنهما مثلاً. والمراد من العبارة المعروفة: «الفم كر» هو هذا المعنى، أي أنّ الباطن لم يتجس في الحقيقة ولا حاجة لتطهير باطن الفم. وبالنسبة إلى الأسنان الاصطناعية فإنها بحكم الأسنان الطبيعية وباطن الفم ما دامت في داخل الفم.

س ٥١ - يخرج عند تزريق الإبر عادة شيء من الدم، حيث يزال بقطنة تحتوي مادة الكحول، فهل يعتبر موضعها نجساً ويجب تطهيره؟

ج - لا حاجة لتطهيره، فالبدن يطهر بإزالة عين النجاسة وذهابها.

٢٨ صفر ١٤٢٢

١٠ - استبراء الحيوان الجلال

مسألة ٥٢ - بول وغانط الحيوان الجلال الذي اعتاد أكل عذرة الإنسان وصار يتغذى بها نجسان ما دام هذا الحيوان جلالاً يأكل العذرة.

١١ - غيبة المسلم

مسألة ٥٣ - إذا تتجسّس بدن المسلم أو ثيابه أو الأثياء الأخرى التي تحت يده كآنيته وفراشه، ثم غاب ذلك المسلم، فإن زالت عين النجاسة عنها أو كان من المحتمل أنه طهرها بنفسه أو أنها طهرت لسبب آخر كسقوطها في الماء الجاري مثلاً، فإنه لا ضرورة لاجتتابها.

مسائل المتفرقة في الطهارة والنجاسة

س ٥٤ - يصبح ماء الأنابيب أحياناً أبيض كالحليب بسبب المواد الكيماوية (كالكلور) المضافة إليه، ثم يصفو بعد ذلك، كيف يكون الوضوء والتطهير به؟ وهل يعتبر هذا الماء مضافاً؟

ج - هذا الماء مطلق لأننا إذا جئنا به إلى أحد لقال: جيء بالماء، أو إذا رآه أحد لقال: ماء، فلا يصح سلب اسم الماء عنه في عرف الناس، أي لا يقولون: لا يوجد عندنا ماء أو لا يوجد ماء. أضف إلى ذلك أنّ هذا الماء كان مطلقاً، ومع شكنا في صدق الماء المطلق عليه نعتبره ماءً مطلقاً بحكم الاستصحاب، ولا فرق بينه وبين المياه الأخرى. ٢١ محرم ١٤١٨

س ٥٥ - تعتبر الشمس أحد المطهرات، فهل يجب إشعاع الشمس مباشرة أو يكفي إشعاعها من خلف الزجاج؟

ج - يكفي من خلف الزجاج. ٢٢ محرم ١٤١٨

س ٥٦ - إذا تتجسّس البساط الملتصق على أرضية الغرف، فهل يجب نزع وتطهيره أو أنّ هناك طريقة أخرى للتطهير؟

ج - لا حاجة لنزعه، بل يطهر بعد إزالة عين النجاسة إذا وجّهنا عليه الماء بقوة بواسطة خرطوم المياه أو ضغطناه بحيث يخرج الماء الذي في داخله. والمياه التي تخرج منه طاهرة لأنها غسالة ماء أنابيب وخزانات كبيرة، والغسالة النجسة هي غسالة الماء القليل. ٢١ محرم ١٤١٨

س ٥٧ - تفضلتم في رسالتكم العملية (مصباح المقلّدين) في أحكام المطهرات أنّ الشيء المتجسّس لا يطهر ما دامت عين النجاسة فيه، إلا أنّه لا إشكال في بقاء رائحة النجاسة أو لونها، في حين أنّ الرائحة واللون هما أثر تلك النجاسة السابقة ولا بد أن تكون نجسة. الرجاء توضيح هذه المسألة.

ج - المسألة المشار إليها بصدد بيان ما يتعلق بالحكم الشرعي في خصوص المياه والنجاسة والطهارة، وأمّا ما يعنى القضايا الصحية والكيميائية أو الفلسفية فذاك يرجع إلى ما يتعلق به من البحوث، ومراعاة النظافة أمر مرغوب فيه ومستحب بحد ذاته، وربما أصبح واجباً في بعض الأحيان.

٦ جمادى الأولى ١٤١٧

س ٥٨ - من المواد التي تدخل في تركيبة الأدهان المستخدمة ضد أشعة الشمس مادة تسمى «ستيل الكحول»، وأريد أن أعرف هل أن ستيل الكحول هذا طاهر أو نجس؟

ج - كل أنواع الكحول الصناعي والصحي طاهرة، والنجس منه هو الكحول المشروب المسكر فحسب، حيث يوجد لشربه حدٌ شرعي. ١٠ صفر ١٤١٧

س ٥٩ - ما حكم الجلود التي تستورد من البلدان الأجنبية من حيث الطهارة و النجاسة حال عدم علمنا برعاية شروط التذكية فيها، لكننا على يقين من عدم كونها ميتة؟

ج - هي محكومة بالطهارة لليقين بأنها غير ميتة، ولا مانع من الصلاة بها اذا كانت من حيوانات يحل لحمها، والذي لايجوز الصلاة فيه من الجلود هو جلود الميتة والجيفة، ولا يخفى أن غير المذكى عندنا لا يكون بميتة.

الوسواسي

س ٦٠ - يرى سماحتكم في الوسواس أن الفرد الذي يعاني منه يجب عليه ألا يعتني به، فهل يعتبر البول والدم بالنسبة إلى الفرد الوسواسي نجساً أو لا؟

ج - يجب على الوسواسي ألا يعتمد على يقينه. فإذا أيقن بشيء أنه دم أو بول فهو طاهر بالنسبة إليه، إلا أن يخبره الآخرون بأنه بول أو دم. ٦ شوال ١٤١٤

الوضوء

مسألة ٦١ - يجب في الوضوء غسل الوجه واليدين ومسح مقدم الرأس وظاهر القدمين.

مسألة ٦٢ - يجب غسل الوجه من منبت شعر الرأس إلى نهاية الذقن طولاً، وبمقدار ما اشتملت عليه الإبهام والإصبع الوسطى عرضاً. وإذا لم يغسل شيئاً قليلاً من هذه المساحة فالوضوء باطل. ولكي يحصل اليقين بغسل هذه المساحة، يجب غسل شيء مما حولها.

مسألة ٦٣ - يجب بعد غسل اليدين مسح مقدّم الرأس بالبلل الباقي على الكف من ماء الوضوء، ولا يلزم أن يكون المسح باليد اليمنى أو من الأعلى إلى الأسفل، وإن كان يحسن الاحتياط بمراعاة ذلك.

مسألة ٦٤ - موضع مسح الرأس هو مقدّمه، أي القسم العلوي منه على امتداد الجبهة، ويكفي مسح أي مكان من مقدم الرأس وبأي مقدار كان، وإن كان الأحوط استحباباً المسح بطول إصبع وعرض ثلاثة أصابع مضمومة، ولا يصح المسح على شعر الجانب الأيمن أو الأيسر أو الخلفي المسحوب إلى مقدّم الرأس والمسح عليه باطل. كما أن شعر مقدّم الرأس إذا كان طويلاً متركماً فوق بعضه، يجب المسح على منبت الشعر أو على الشعر الذي إذا استرسل لا يتجاوز الجبهة. وأمّا المسح على الشعر المصبوغ أو المدهون أو المستخدم فيه مواد التجميل، فإن لم تكن تلك المواد جرمًا يحول دون صدق المسح ووصول الرطوبة إلى الموضع، فلا مانع منها. ولو شك في أن هذه المواد تشكل جرمًا أو لا فهي بحكم وجود الجرم، لأنّه يجب إحراز عدم الحائل، واستصحاب عدم الجرم في هذه الحالة لا ينفع، لأنّه بغض النظر عن كون استصحاب العدم جامعاً، فهو مثبت أيضاً.

مسألة ٦٥ - يجب في مسح الرأس والقدمين سحب اليد عليها. فإذا ثبتت اليد وسحب الرأس أو القدمين بطل الوضوء، إلا أنّه لا ضير في الحركة اليسيرة للرأس والقدمين عند سحب اليد عليها.

س ٦٦ - الغسلة الثالثة في الوضوء حرام، فهل هي مبطلّة للوضوء؟ وإذا غسل شخص يده اليمين ثلاث مرّات ويده الشمال مرّتين تفادياً للإشكال في المسح، أيعتبر وضوءه صحيحاً أم لا؟

ج - الوضوء صحيح، والبطلان بالغسلة الثالثة هو لأجل المسح بغير ماء الوضوء، والمفروض أنّه لم

س ٦٧ - اجتناباً لإهدار الماء، نغلق حنفية المياه وهي مبتلة أثناء الوضوء، فهل الماء الذي ينتقل من الحنفية إلى اليد يضر بالوضوء؟ وهل يجب أن ننوي أنه ماء وضوء لكي يصح وضوءنا؟

ج - إذا كانت رطوبة الحنفية بحدّ تنتقل معه إلى الكفّ ويتمّ المسح بهذا القسم الذي يحتوي على ماء آخر غير ماء الوضوء، فالمسح باطل. ولكن إذا كانت الرطوبة قليلة بحيث لا تنتقل إلى اليد فالوضوء صحيح. وعلى أي حال يجب أن يكون المسح بماء الوضوء، لا بماء آخر. ١٦ محرم ١٤١٨

الوضوء الارتماسي

مسألة ٦٨ - الوضوء الارتماسي هو إدخال الوجه في الماء واليدين بقصد الوضوء مع مراعاة الغسل من الأعلى إلى الأسفل. ولكي يكون مسح الرأس والرجلين بماء الوضوء يجب أن ينوي غسل اليدين عند إخراجهما من الماء، أو يبقي شيئاً من اليد الشمال بلا غسل ليغسله بطريقة ترتيبية باليد اليمين، أو يغسل اليد الشمال ثانية بطريقة ترتيبية بعد إخراجها من الماء.

شروط الوضوء

لصحة الوضوء ثلاثة عشر شرطاً:

الأول: أن يكون ماء الوضوء طاهراً.

الثاني: أن يكون مطلقاً.

الثالث: أن يكون مباحاً. والأحوط أن يكون المكان والفضاء الذي يقع فيه الوضوء مباحاً أيضاً، وإن كانت الإباحة فيهما ليست إلزامية.

الرابع والخامس: أن يكون إناء ماء الوضوء مباحاً بأن لا يكون من الذهب أو الفضة على الأحوط استحباباً.

السادس: طهارة أعضاء الوضوء حين الغسل والمسح.

السابع: أن يكون هناك وقت كاف للوضوء والصلاة.

الثامن: أن يكون الوضوء بقصد القربة، أي امتثالاً لأمر الله تعالى، وإذا كان الوضوء للتبرّد أو لغرض آخر فهو باطل.

التاسع: أن تكون أفعال الوضوء بالترتيب الذي مرّ، أي غسل الوجه أولاً ثم اليد اليمين ثم الشمال، وبعد ذلك مسح الرأس ثم الرجلين، والأحوط وجوباً عدم مسح الرجل الشمال قبل اليمين، إلا أنه لا إشكال في مسحهما معاً، فإذا لم يتم الوضوء بهذا الترتيب فهو باطل.

العاشر: الموالاة والمتابعة في أفعال الوضوء بحيث يغسل أو يمسح العضو اللاحق قبل جفاف العضو السابق.

الحادي عشر: أن يباشر المتوضئ بنفسه غسل وجهه ويديه ومسح رأسه وقدميه، فإذا وضّاه شخص آخر أو أعانه في إيصال الماء إلى وجهه ويديه وفي مسح رأسه وقدميه بحيث يقوم كلاهما بالغسل والمسح فالوضوء باطل، إلا أن تقديم إناء الماء أو خرطوم المياه، بل وصب الماء على يد المتوضئ على فرض أن يقوم هو بالغسل ليس مبطلاً وبشكل عام الإعانة التي تبطل الوضوء هي الإعانة فيه بحيث يقال: فلان وضّاً فلاناً.

الثاني عشر: عدم وجود ما يمنع عن استعمال الماء.

الثالث عشر: عدم وجود مانع في أعضاء الوضوء يحول دون وصول الماء إليها.

أحكام الوضوء

مسألة ٦٩ - من يشك كثيراً في أفعال الوضوء وشروطه، كطهارة الماء وإباحته، يجب عليه عدم الاكتراث بشكه.

غايات الوضوء

مسألة ٧٠ - يجب الوضوء لستة أمور:

الأول: للصلوات جميعاً عدا صلاة الميت.

الثاني: للسجدة والنشء المنسيان إذا أحدث بينهما وبين الصلاة، كما لو بال.

الثالث: للطواف الواجب حول الكعبة الشريفة.

الرابع: إذا نذر أو عاهد أو أقسم أن يتوضأ.

الخامس: إذا نذر أن يمسّ كتابة القرآن بشيء من جسمه.

السادس: لمن وجب عليه مسّ كتابة القرآن بشيء من جسمه أو كان مجبراً على ذلك.

مبطلات الوضوء

مسألة ٧١ - مبطلات الوضوء سبعة

الأول: البول.

الثاني: الغائط.

الثالث: ريح الأمعاء والمعدة إذا خرجت من مخرج الغائط.

الرابع: النوم الغالب على السمع والبصر، ولكن إذا لم تر العين وسمعت الأذن لم يبطل الوضوء.

الخامس: ما يذهب العقل مثل الجنون والسكر والإغماء.

السادس: استحاضة النساء التي سيأتي بيانها.

السابع: الأفعال التي توجب الغسل، كالجنابة، بل ومسّ الميّت إذا أوجب الغسل على الأحوط وجوباً.

وضوء الجبيرة

الجبيرة هي ما يُشدُّ به الجرح والكسر، والدواء الذي يوضع على الجرح وأمثالها.

مسألة ٧٢ - إذا كان الجرح أو الدمّل أو الكسر في الوجه واليدين مكشوفاً ويضرّه صبّ الماء عليه، كفى غسل أطرافه. ولكن إذا لم يكن يضرّه المسح بيد مبتلة فالأفضل مسحه بها ثم وضع قطعة قماش طاهرة عليه ومسح قطعة القماش باليد المبتلة أيضاً. فإن كان ذلك مضرّاً أو كان الجرح نجساً ولا يمكن تطهيره وجب غسل أطراف الجرح بالشكل الذي مرّ في الوضوء من الأعلى إلى الأسفل، والأحوط استحباباً وضع قطعة قماش طاهرة على الجرح ومسحها باليد المبتلة أيضاً، وإذا لم يمكن وضع قطعة قماش كفى غسل أطراف الجرح، ولا حاجة للتيمم على أي حال.

مسألة ٧٣ - إذا استوعبت الجبيرة كل أعضاء الوضوء وجب التيمم.

س ٧٤ - شخص مضطر إلى وضوء الجبيرة بسبب جراحة، هل يمكنه أن يتوضأ وضوء الجبيرة لغرض البقاء على طهارة قبل دخول وقت الصلاة؟ وهل يمكنه أن يصلّي بهذا الوضوء أو يجب عليه تجديد الوضوء للصلاة؟

ج - وضوء الجبيرة للبقاء على طهارة أمر مرغوب فيه، والظاهر أنّه لا مانع من الصلاة بهذا الوضوء نفسه. ٢٠ محرم ١٤١٨

س ٧٥ - نذهب في مهمات نعمل خلالها بالزيت الصناعي الذي يستحيل تنظيفه من اليد من دون مواد مزيلة، ولا يكون في متناول أيدينا عادة في هذه المهمات مواد مزيلة وليس بالإمكان حملها معنا أيضاً، فما هو تكليفنا في الوضوء والغسل في مثل هذه الحالات؟

ج - في حال الاضطرار حكمها حكم الجبيرة، والوضوء مع وجودها صحيح ولا مانع منه. ٦

ربيع الثاني ١٤١٧

الأغسال الواجبة

الأغسال الواجبة سبعة:

الأول: غسل الجنابة. الثاني: غسل الحيض. الثالث: غسل النفاس. الرابع: غسل الاستحاضة.
الخامس: غسل مسّ الميت. السادس: غسل الميت. السابع: الغسل الذي يجب بالندى والقسم وأمثالها.

الجنابة

مسألة ٧٦ - تحصل الجنابة بأمرين:

الأول: الجماع.

الثاني: خروج المنى، سواء كان في النوم أو اليقظة، كثيراً أو قليلاً، بشهوة أو بدونها، باختيار أو بدون اختيار.

مسألة ٧٧ - إذا خرجت رطوبة من رجل سليم ولم يعلم أنه مني أو بول أو غيرهما، فإن كان خروجه بشهوة ودفق وشعور باسترخاء الجسم من بعده، فهذه الرطوبة تعتبر منياً، وإن لم تكن هذه العلامات الثلاث أو بعضها فليس بمنى. إلا أنّ الرجل المريض إذا خرجت منه هذه الرطوبة بشهوة ودفق كفى ذلك في اعتباره منياً بهاتين العلامتين، ولا تشترط هنا علامة استرخاء الجسم.

س ٧٨ - إذا خرجت رطوبة من شخص أثناء النوم ولم يمكنه تحديد علامات الاحتلام الثلاث بسبب النوم وكذلك بعد اليقظة، فما هو تكليفه؟

ج - ما دام لم يتأكد من اجتماع العلامات الثلاث فليس جنباً، ولا يجب عليه التحري والبحث أيضاً.

٢٢ جمادى الأولى ١٤١٦

س ٧٩ - ما هي شرائط المنى عند السيدات؟ ومتى يجب عليهن الغسل؟

ج - السيدات يجنبن بالمقاربة فحسب، ولا يصبحن جنباً بغير ذلك إلا مع اليقين بخروج المنى، فإذا شككن بكونه منياً يحكمن بعدمه ولسن جنباً، وإن صاحبت خروجه شهوة ولذة واسترخاء في الجسم.

وهذا ما يقتضيه الجمع بين الأخبار في هذا الباب وإن كان خلافه معروفاً. ١٢ ذوالقعدة ١٤١٧

ما يحرم على الجنب

مسألة ٨٠ - تحرم على الجنب خمسة أشياء:

الأول: مس كتابة القرآن أو اسم الله بأي جزء من أجزاء الجسم، ويلحق باسم الله أسماء الأنبياء والأئمة والسيدة الزهراء (عليها السلام) على الأحوط وجوباً.

الثاني: الدخول إلى المسجد الحرام و مسجد النبي (صلى الله عليه وآله) وإن كان عابراً من باب وخارجاً من آخر.

الثالث: المكث في المساجد الأخرى، ولكن إذا دخل من باب وخرج من آخر أو دخل المسجد لأخذ شيء منه فلا حرمة فيه. والأحوط وجوباً عدم التوقف في حرم الأئمة (عليهم السلام) ، بل عدم دخولها مطلقاً.

الرابع: وضع شيء في المسجد.

الخامس: قراءة سور العزائم التي فيها آيات السجدة الواجبة، وهي أربع سور: ١ - السورة الثانية والثلاثون (السجدة). ٢ - السورة الحادية والأربعون (فصلت) . ٣ - السورة الثالثة والخمسون (النجم). ٤ - السورة السادسة والتسعون (العلق). فتحرم قراءة حتى حرف واحد من هذه السور الأربع.

س ٨١ - ما المراد بالحرم في العتبات المقدسة ومزارات الأئمة الأطهار (عليهم السلام) الذي لا يجوز للجنب والحائض الدخول فيه؟ وهل يشمل ذلك حرم أبناء الأئمة؟

ج - المراد بالحرم أطراف الضريح وما تحت القبة ولا يشمل الأروقة والباحات التي ليست مسجداً، والدخول في حرم أبناء الأئمة، إن لم يكن مسجداً، ليس حراماً، وإن كان يستحسن احترامها أيضاً.

١٧ محرم ١٤١٨

س ٨٢ - ما حكم مسّ النقود المنقوشة بأسماء المعصومين (عليهم السلام) أو أسماء الله تعالى للمجنب وللمحدث الذي ليس على وضوء؟

ج - الظاهر جواز مسّ المجنب أو المحدث لأسماء المعصومين (صلوات الله عليهم أجمعين) بل لـ
«أسماء الله» المكتوبة على النقود المتداولة احتراماً.

غسل الجنابة

مسألة ٨٣ - غسل الجنابة مستحب في نفسه، وهو واجب لأداء فريضة الصلاة وما شابهها،
إلاّ أنّه لا يلزم غسل الجنابة لصلاة الميت وسجدة الشكر والسجدة الواجبة في القرآن.

الغسل الترتيبي

مسألة ٨٤ - يجب في الغسل الترتيبي غسل الرأس والرقبة ثم بقية البدن بنية الغسل، ولا
يشترط في صحته الترتيب بين الجانب الأيمن والأيسر، أي تقديم الأيمن على الأيسر، إذ ليس
ذلك لازماً، وإن كان الأحوط استحباباً مراعاته.

س ٨٥ - من لم يكن يراعي الترتيب في الغسل الترتيبي بحيث كان يغسل الجانب الأيمن ثم
الجانب الأيسر ثم الرأس والرقبة، فهل يعتبر غسله صحيحاً أو لا؟ وإذا كان باطلاً فهل يجب عليه
إعادة الصلاة وقضاؤها؟

ج - إذا لم يراع الترتيب اللازم والواجب (الترتيب بين الرأس والرقبة وبقية الجسم) فالغسل باطل
وعليه القضاء والإعادة إلا في الجاهل القاصر حيث لا يلزمه الإعادة والقضاء وغسله صحيح،
وترتفع عنه شرطية الترتيب بمقتضى حديث الرفع. ١ رجب ١٤٢١

الغسل الارتماسي

مسألة ٨٦ - الغسل الارتماسي هو رمس البدن بتمامه في الماء بنية الغسل وإن حصل الدخول
فيه تدريجاً.

أحكام الغسل

مسألة ٨٧ - يجب في الغسل الارتماسي طهارة البدن بكامله، ولا يجب ذلك في الغسل
الترتيبي، بل يكفي فيه تطهير كل قسم قبل غسله.

س ٨٨ - إذا خرج بول أو رطوبة بعد غسل مقدار من الجسم (كالرأس والرقبة والجانب الأيمن)، فهل يبطل الغسل ويجب استئنافه أو لا؟

ج - لا يبطل الغسل ولا حاجة للاستئناف، ولكن لا تجوز الصلاة بذلك الغسل، ويجب الوضوء لأجل الصلاة على الأحوط. ١١ رمضان ١٤١٦

س ٨٩ - إذا كان هناك حاجب على الجسم قبل الغسل ولم نجده بعده، فما هو الحكم؟

ج - لا يخلو الحكم بالصحة من وجه، إذ تشمله قاعدة الفراغ، وإن كان الاحتياط في الإعادة بسبب عدم الالتفات أثناء الغسل الذي اشترطه بعض الفقهاء - قدس الله أسرارهم - فتوى أو احتياطاً في جريان القاعدة.

٢٤ ذوالحجة ١٤١٥

الاستحاضة

دم الاستحاضة هو أحد الدماء التي تراها النساء، ويقال للمرأة التي تراه: مستحاضة. ولا يتحقق دم الحيض والاستحاضة من النساء اللاتي استوصلت أرحامهن، لأن كليهما من دماء الرحم ولا معنى لوجودهما مع انعدام الرحم، والدم الذي يخرج من هذه النساء في هذه الحالة يعتبر كغيره من دماء الجسم نجساً فحسب.

مسألة ٩٠ - دم الاستحاضة غالباً ما يكون أصفر اللون، بارداً، غير متدفق، لا تصاحبه حرقة، وليس غليظاً، إلا أنه قد يكون أحياناً أسود أو أحمر فيه حرارة وغلظة ويخرج بدفق وحرقة.

مسألة ٩١ - الاستحاضة ثلاثة أقسام: قليلة ومتوسطة وكثيرة. فالقليلة هي ألا ينفذ الدم في القطن التي تضعها المرأة داخل الفرج ويظهر من جانبها الآخر. والمتوسطة هي التي ينفذ الدم في القطن ويظهر من طرفها الآخر، إلا أنه لا يصل إلى الخرق التي تضعها النساء عادة لمنع سيلان الدم. والكثيرة هي التي يصل فيها الدم من القطن إلى الخرق.

أحكام الاستحاضة

مسألة ٩٢ - يجب على المرأة في الاستحاضة القليلة الوضوء لكل صلاة وغسل ظاهر الفرج إذا وصل إليه الدم، والأحوط وجوباً تغيير القطنة أو تطهيرها.

مسألة ٩٣ - إذا رأت المرأة قبل الصلاة أو في أثناءها دم الاستحاضة المتوسطة، وجب عليها الغسل لتلك الصلاة.

مسألة ٩٤ - يجب في الاستحاضة الكثيرة - مضافاً إلى العمل بوظيفة الاستحاضة المتوسطة في المسألة المتقدمة - تغيير الخرقعة أو تطهيرها لكل صلاة والإتيان بغسل لصلاتي الظهر والعصر وبغسل آخر لصلاتي المغرب والعشاء والجمع بين الصلاتين، فإن فرقت بينهما وجب عليها الغسل ثانية لصلاة العصر، وكذلك إذا فرقت بين المغرب والعشاء فعليها أن تغتسل ثانية لصلاة العشاء.

س ٩٥ - يشترط الغسل في مقاربة المستحاضة، فهل يجب الغسل على المستحاضة القليلة أيضاً، أو يكفيها الوضوء؟

ج - لا يجب الغسل على المستحاضة القليلة وكفيها الوضوء للصلاة. كما أن الوضوء ليس شرطاً في جواز مجامعتها. وإنما يشترط الغسل في جواز مجامعة المستحاضة المتوسطة والكثيرة. ٦ صفر ١٤١٦

الحيض

الحيض دم يخرج من الرحم في كل شهر عدة أيام في الأغلب، والمرأة التي ترى هذا الدم تُسمى حائضاً.

مسألة ٩٦ - تياس النساء القرشيات بعد إكمال سنتين سنة قمرية، أي لا يعتبر الدم الذي يريته بعد هذا السنّ حيضاً وإن كان بصفات الحيض، وتياس غير القرشيات بعد إكمال خمسين سنة قمرية. والدم الذي تراه النساء في سنّ اليأس لا يعتبر حيضاً وإنما هو استحاضة وإن كانت فيه كل خصوصيات دم الحيض، لأنّ المعيار في سريان أحكام الحيض هو أن تعتبره الشريعة حيضاً، لا أي حيض كان، كالمسافر الذي يقطع ما دون المسافة الشرعية، أي ثلاثة فراسخ ونصفاً ويعود، فهو ليس بمسافر شرعي تترتب عليه أحكام المسافر، وإن كان في عرف الناس مسافراً.

مسألة ٩٧ - الدم الذي تراه البنت قبل إكمال تسع سنين، والمرأة بعد سن اليأس لا يعتبر حيضاً.

مسألة ٩٨ - الفتاة التي لا تدري أنها أكملت الثالثة عشرة أو لا، إذا رأت دمًا لا يحمل صفات الحيض، فهو ليس بحيض، وإن كان بصفات دم الحيض ووثقت من أنه حيض فهو حيض ينبئ عن بلوغها الحلم.

س ٩٩ - يصف بعض الأطباء في الآونة الأخيرة حبوباً خاصة للسيدات اللاتي بلغن سن اليأس بحيث تعيد تنظيم عاداتهن الشهرية كما كانت قبل سن اليأس ليرين في كل شهر الدم في تاريخ معين وبمدة معينة. وبتعبير آخر : تؤدي هذه الحبوب إلى استمرار العادة الشهرية فيهن دفعاً للمشاكل والأعراض التي تعانيها النساء من جراء انقطاع العادة الشهرية، فهل يعتبر هذا الدم شرعاً دم حيض أو استحاضة؟

ج - في الحالة التي ذكرت يعتبر استحاضة.^٤ ٩ ربيع الأول ١٤١٧

س ١٠٠ - تناولت سيدة حبوب منع الحمل طوال شهر رمضان منعاً للعادة الشهرية، ومع تناول الحبوب رأت لمدة ثلاثة أيام متوالية بقعاً قليلة، وبعد شهر رمضان توقفت عن تناول الحبوب ورأت دم الحيض، فهل تُلحق تلك البقع السابقة بدم الحيض؟ وإذا ألحقت بالحيض فهل تكون الأيام الثلاثة حيضاً؟

ج - إذا توالى الحيض في تلك الأيام الثلاثة ولم ينقطع الدم على الإطلاق، فتلك الأيام الثلاثة حيض أيضاً، ولكن إذا رأت في كل يوم مقداراً قليلاً من بقع الدم فهو ليس بحيض. ٢٨ ذوالحجة ١٤١٠

أحكام الحائض

مسألة ١٠١ - يحرم على الحائض ما يلي:

الأول: العبادات التي يجب أن تؤدي بوضوء أو غسل أو تيمم كالصلاة، ولكن لا مانع من أداء العبادات التي لا يجب فيها الوضوء والغسل والتيمم كصلاة الميت.

٤ - تم توضيح سبب ذلك في آخر المسألة ٩٥.

الثاني: كل ما يحرم على الجنب، وقد تقدّم في أحكام الجنابة.

الثالث: الجماع في الفرج، فهو حرام على المرأة والرجل معاً، حتى بمقدار إدخال الحشفة ومن دون خروج المنى، بل الأحوط وجوباً عدم إدخال أقل من الحشفة. ويحرم أيضاً وطء الحائض من الدبر.

النفاس

مسألة ١٠٢ - دم النفاس هو كل دم تراه المرأة منذ خروج أول جزء من الطفل من بطنها، إذا انقطع قبل عشرة أيام أو في نهاية العشرة، وتسمى المرأة في هذه الحالة نفاساً.

مسألة ١٠٣ - لا يشترط في النفاس اكتمال خلقة الطفل. فإذا سقطت علقة دم من الرحم وعلمت المرأة بنفسها أو شهدت أربع قابلات أن تلك العلقة لو بقيت لصارت إنساناً، فإنّ الدم الذي تراه إلى عشرة أيام يعتبر نفاساً.

مسألة ١٠٤ - قد يكون أمد النفاس لحظة واحدة فحسب، ولكنه لا يزيد على عشرة أيام.

س ١٠٥ - المرأة التي تلد بعملية قيصرية ويخرجون طفلها من بطنها، هل يعتبر الدم الذي تراه نفاساً أو استحاضة؟

ج - الدم الذي يخرج من المجرى الطبيعي بسبب الولادة يعتبر دم نفاس، وإن خرج الطفل بعملية جراحية، إلا أنّ الدم الذي يخرج من موضع العملية ليس بنفاس. ١٨ محرم ١٤١٨

مسائل المتفرقة في الغسل

س ١٠٦ - هل يمكن الإتيان بغسل واجب ومستحب (كالجنابة والجمعة) معاً؟ وكيف الحال بالنسبة إلى الغسل الواجب والغسل رجاءً (كغسل التوبة)؟ وكذلك بالنسبة إلى الغسل المستحب والغسل رجاءً؟

ج - نعم، لا مانع منه، وتداخل الأغسال جائز مطلقاً. ٤ جمادى الثانية ١٤١٦

س ١٠٧ - هل تجزئ الأغسال المستحبة، كغسل الجمعة وغيرها، أو الأغسال الواجبة غير غسل الجنابة، عن الوضوء ويمكن الصلاة بها، أو أنّ الإجزاء وعدم لزوم الوضوء يختص بغسل الجنابة كما جاء في الرواية المرسلة لابن أبي عمير: «كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة» أو في مرسلته الأخرى: «في كل غسل وضوء إلا الجنابة»؟

ج - الأظهر إجزاء الغسل عن الوضوء في جميع الأغسال ولا اختصاص لذلك بغسل الجنابة كما جاء في صحيحة محمد بن مسلم: «الغسل يجزي عن الوضوء وأي وضوء أظهر من الغسل»، فيجزي الغسل عن الوضوء على كل حال بسبب أظهريته، وتعبير الصحيحة مقدّم لأنه أظهر من تعبير المرسلة، والظاهر يُحمل على الأظهر، والتعارض على فرض وجوده هو بدوي في ضوء الجمع العرفي. ٢٣ ذوالقعدة ١٤٢٠

س ١٠٨ - الدم الذي تراه الفتاة بعد ليلة العرس لمدة يوم أو يومين يوجب الغسل أو لا؟

ج - كلا، ليس في هذا الدم غسل، لأنه دم جروح وقروح، وإنما يجب بعد غسل الجنابة التطهر منه لأجل الصلاة. ٢١ ربيع الثاني ١٤١٨

س ١٠٩ - سيدة ذات عادة عدية (عادتها سبعة أيام دائماً)، ترى في شهر رمضان بقعاً في اليوم الثامن أيضاً، فما حكم هذه البقع؟ أتعبر حيضاً أم استحاضة؟

ج - إذا وثقت من أنّ الدم لا يستمر إلى عشرة أيام فحكمها الحيض، وإذا وثقت من تجاوزه العشرة فهي استحاضة، وإذا شككت فعليها الجمع بين أعمال المستحاضة وتروك الحائض حتى يوضح التجاوز أو عدمه، فإن تجاوز أضح أنه كان استحاضة والمفروض أنّها قامت بواجباتها، وإن لم يتجاوز أضح أنه كان حيضاً وعليها الاغتسال للحيض ثانية. ولأنّها تركت محرمات الحائض فليس عليها ذنب أيضاً. ٢٨ ذوالحجة ١٤١٠

غسل مسّ الميت

مسألة ١١٠ - من مسّ ميتاً بعد أن يبرد وقبل أن يُغسل، أي لامس جسم الميت بجزء من جسمه، فعليه غسل مسّ الميت، سواء مسّه في النوم أو اليقظة، باختيار أو بدون اختيار، حتى لو مسّ بظفره أو عظمه ظفر الميت أو عظمه، وجب عليه الغسل أيضاً، ولكن لا يجب الغسل لمسّ الحيوان الميت.

مسألة ١١١ - لا يجب غسل مسّ الميت قبل أن يبرد كل جسمه، وإنّ مسّ المحل الذي صار بارداً منه.

س ١١٢ - هل يجب غسل مسّ الميت على من يتولّى تغسيل الميت وتكفينه والقفازات بيده؟

ج - يجب غسل مسّ الميت على من مسّ جسم ميت برد جسمه ولم يغسل بعد (بمعنى أوصل موضعاً من جسمه إليه)، وفي حالة السؤال لم يحصل المس فلا يجب الغسل. ٢٩ شوال ١٤١٧

المحتضر

مسألة ١١٣ - يجب توجيه المسلم المحتضر، (أي الذي ظهرت عليه علامات الموت) إلى القبلة، بأن يمدد على ظهره بحيث يكون باطن قدميه إلى القبلة، صغيراً كان أو كبيراً، رجلاً كان أو امرأة. فإن لم يمكن تمديده بهذا الشكل مطلقاً، فالأحوط وجوباً القيام بما أمكن منه، فإن لم يمكن تمديده بأي نحو كان، يُجلس باتجاه القبلة بنية الاحتياط، فإن لم يمكن هذا أيضاً، يمدد بنية الاحتياط أيضاً على جانبه الأيمن أو الأيسر باتجاه القبلة.

تغسيل الميت وتكفينه والصلاة عليه ودفنه

مسألة ١١٤ - تغسيل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واجب على كل مكلف، فإن قام به بعضهم سقط عن الآخرين، وإن لم يقم به أحد منهم فقد عصوا جميعاً.

مسألة ١١٥ - يجب استئذان ولي الميت في تغسيله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه، ويكفي في ذلك فحوى إذنه ورضاه.

غسل الميت

مسألة ١١٦ - يجب تغسيل الميت ثلاثة أغسال:

الأول: بالماء المخلوط بالسدر.

الثاني: بالماء المخلوط بالكافور.

الثالث: بالماء الخالص.

مسألة ١١٧ - يجب فيمن يغسل الميت أن يكون مسلماً اثني عشرياً، عاقلاً، بالغاً، وعارفاً بمسائل الغسل.

مسألة ١١٨ - يجب تغسيل السقط الذي بلغ أربعة أشهر أو أكثر، وإن لم يبلغ أربعة أشهر فيُلف بخرقه ويدفن بلا غسل.

مسألة ١١٩ - غسل مس الميت كغسل الجنابة، والأحوط وجوباً عدم تغسيل الميت ارتماساً ما دام الغسل الترتيبي ممكناً، كما أن الأحوط استحباباً في الغسل الترتيبي عدم رمس كل من الأقسام الثلاثة للجسم في الماء، بل يصب الماء عليها صلباً.

ولا يخفى أن المعيار في غسل الميت هو حصول الغسل بالشكل المذكور بقصد القرية ولا يشترط أن يكون باليد مباشرة، فإذا تمَّ الغسل بالة أوتوماتيكية يتحكَّم بها من يتولى التغسيل ووصل الماء إلى جسمه فالغسل صحيح، وإن كانت تلك الآلة تعمل بضغط زر وتحريك مفتاح

ليجري منها الماء ويتقلب الميت من جانب إلى آخر، وهي نفسها تخلط الماء بالسدر والكافور. وعلى أي حال، المراد هو ثلاثة أغسال منفردة بنية القربة، ولا علاقة للطريقة التي تتم بها هذه الأغسال بصحة الغسل، بل لو كان استخدام الأجهزة الأوتوماتيكية أنظف لمن يتولى التغليف أو للميت، فإنه أولى وأفضل. وكيف لا يكون كذلك وقد جاء في رواية صحيحة عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: «أحبُّ لمن غَسَلَ الميت أنْ يلفَ على يده الخرقَةَ حين يغسله».

تكفين الميت

مسألة ١٢٠ - يجب تكفين الميت المسلم بثلاث قطع: المنزر والقميص والإزار.

مسألة ١٢١ - يجب أن يستر المنزر أطراف البدن من الصرة إلى الركبة، والأفضل أن يكون من الصدر إلى ظاهر القدم. والأحوط وجوباً في القميص أن يستر كامل البدن من الكتفين إلى منتصف الساق، وفي الإزار أن يكون طوله بحيث يمكن شدُّ طرفيه بعد أن يُلفَ به الميت وأن يكون عرضه بحيث يمكن إيصال أحد طرفيه إلى الطرف الآخر.

مسألة ١٢٢ - يستحب للمرء أن يهياً كفته فإنَّ تهيئة الكفن تؤثر في إطالة العمر، كما يستحب له تهيئة نفقات ما بعد الموت والأيام الثلاثة الأولى التي تليه، ولكن يجب أن تكون من مال حلال مخمس.

الحنوط

مسألة ١٢٣ - يجب تحنيط الميت بالكافور بعد تغسيله بأن تمسح جبهته وكفيه وركبتيه ورأس إبهامي قدميه بالكافور، ويستحب أن يمسح به طرف أنفه أيضاً، ويجب أن يكون الكافور مسحوقاً ناعماً جديداً، فلا يكفي العتيق الذي فقد عطره لقدمه.

صلاة الميت

مسألة ١٢٤ - تجب الصلاة على الميت المسلم وإن كان طفلاً، ولكن لا بدَّ أن يكون أبوا الطفل أو أحدهما مسلماً، وأن يكون قد أتمَّ السادسة من عمره.

مسألة ١٢٥ - تجب صلاة الميت بعد تغسيله وتحنيطه وتكفينه، ولا تكفي الصلاة عليه قبل ذلك أو في أثنائه وإن كانت عن نسيان أو جهل بالحكم الشرعي.

س ١٢٦ - إذا لم يكن المصلي يعرف الأدعية بالعربية في صلاة الميت، فهل يمكنه الاكتفاء بخمس تكبيرات؟ ولو فرضنا إمكان الدعاء بالعربية، فهل يجوز الاكتفاء بخمس تكبيرات؟

ج - إن وجد من يستطيع الدعاء بترجمة الأدعية وجبت صلاة الميت بهذا الشكل، وإلا اكتفى بالتكبيرات. وعلى أي حال، الأحوط وجوباً الصلاة عند القبر متى ما وجد من يؤديها بشكل صحيح.^٦
١٥ جمادى الثانية ١٤١٦

الدفن

مسألة ١٢٧ - يجب دفن الميت بحيث لا تنتشر رائحته، ولا تستطيع الوحوش إخراج جثته، فإن لم يكن خوف من إخراج الوحوش لجثته أو إيذاء الناس برائحته، فالأقوى كفاية مسمى الدفن في الأرض، وإن كان الاحتياط المستحب في أن يكون عمق القبر بالقدر المذكور أعلاه، فإن خيف عليه من إخراج الوحوش لجثته وجب تمثين القبر بمواد البناء وماشابه.

مسألة ١٢٨ - يجب أن يوضع الميت حال الدفن على جانبه الأيمن بحيث يكون مقدم بدنه باتجاه القبلة.

نبش القبر

مسألة ١٢٩ - يحرم نبش قبر المسلم وإن كان طفلاً أو مجنوناً، إلا أنه إذا تلاشى بدنه وصار تراباً فلا إشكال فيه.

مسألة ١٣٠ - يحرم نبش قبور أولاد الأئمة والشهداء والعلماء والصالحين وإن تمادى عليها الزمن فيما إذا صارت مراقدة يزورها الناس، بل الأحوط وجوباً عدم نبشها وإن لم تتحول إلى مزارات.

٦ - لمعرفة كيفية صلاة الميت يرجى مراجعة في رسالتنا (مصباح المقلدين).

س ١٣١ - إذا أوصى شخص بدفنه في مكان معين كـ (كربلاء)، ولا يمكن في الوقت الحاضر نقل جثته إلى ذلك المكان، فما العمل؟ هل يمكن وضع الجثة أمانة في داخل بناية، أو لا بد من دفنه في قبر حتى إذا انفتح الطريق نبشناه ونقلنا الجثة؟

ج - إذا أوصى بذلك وكانوا قد دفنوه جاز النبش، ولكنه إذا أراد نقل الجثة إلى المشاهد المشرفة، فالأفضل وضعه في تابوت ودفن التابوت، لأنَّ هذه الحالة تخلو من الأشكال أو فيها أدنى ما يمكن من الأشكال.

٢٢ محرم ١٤١٨

مسائل المتفرقة حول الميت

س ١٣٢ - متى تترتب أحكام الميت (كالإرث والوصية وعدة الوفاة للزوجة وغيرها)؟ منذ موت الدماغ أو منذ رفع أجهزة التنفس وتوقف القلب؟

ج - تترتب أحكام الميت عندما يُطلق عليه أنه ميت عرفاً، وهو عندما يتوقف قلبه وجريان دمه بالكامل، ولا تترتب عليه تلك الأحكام عند موت الدماغ، وإن كان موت الدماغ في مورد قطع أو بتر بعض الأعضاء - كالقلب - هو الذي يسبب ذلك. ٧ رجب ١٤١٥

التيمم

يجب التيمم بدل الوضوء والغسل في سبع حالات:

الأولى:

إذا لم يمكن الحصول على الماء الكافي للوضوء أو الغسل.

الثانية:

مسألة ١٣٣ - إذا لم يكن بالإمكان التوصل إلى الماء بسبب الشبخوخة أو الخوف من سارق أو حيوان مفترس وما شابه ذلك، أو لعدم وجود ما يسحب به الماء من البئر، وجب عليه التيمم. وكذلك يجب التيمم إذا كان في تحصيل الماء أو استعماله مشقة لا يطيقها الناس.

الثالثة:

مسألة ١٣٤ - إذا خاف على حياته من استعمال الماء أو خاف أن يظهر فيه عيب أو مرض أو أن يطول به المرض أو يشتد أو تصعب معالجته نتيجة استعمال الماء، وجب عليه التيمم، ولكن إذا لم يكن يضره استعمال الماء الساخن وجب عليه التوضؤ أو الاغتسال بالماء الساخن.

الرابعة:

مسألة ١٣٥ - إذا خشي - إن استعمل الماء في الوضوء أو الغسل - أن يموت من العطش هو أو عياله أو ولاده أو رفاقه ممن معه كالخدم وغيرهم، أو يمرضوا أو يعطشوا عطشاً يشقّ عليهم، وجب عليه التيمم بدل الوضوء أو الغسل. وهكذا إذا خاف الهلاك من العطش على حيوان لا يذبح عادة للأكل كالفرس والبغل، وجب عليه أن يسقيه الماء ويتيمم بدل الوضوء أو الغسل وإن كان الحيوان ملكاً لغيره. وكذلك فيما إذا كان من يجب حفظ حياته بدرجة من العطش بحيث يخاف عليه الهلاك إن لم يسق الماء.

الخامسة:

مسألة ١٣٦ - من كان لباسه أو بدنه نجساً وعنده مقدار قليل من الماء بحيث إذا توضأ أو اغتسل به لا يبقى منه شيء لتطهير لباسه أو بدنه، وجب عليه تطهير لباسه أو بدنه بذلك الماء والتيمم للصلاة، ولكن إذا لم يكن لديه ما يتيمم به وجب عليه الوضوء أو الغسل بذلك الماء، والصلاة بالبدن أو الثياب النجسة.

السادسة:

مسألة ١٣٧ - إذا لم يكن عنده إلا الماء أو الإناء الذي يحرم استعماله كالماء أو الإناء المغصوب، وجب التيمم بدل الغسل أو الوضوء.

السابعة:

مسألة ١٣٨ - إذا ضاق وقت الصلاة بحيث لو توضأ أو اغتسل وقعت الصلاة كلها أو بعضها خارج الوقت، وجب التيمم. وكذلك إذا شك في ذلك، أمكنه التيمم أيضاً، لأنَّ ممَّا يسوِّغ التيمم هو الخوف من عدم إدراك وقت الصلاة.

ما يصح به التيمم

مسألة ١٣٩ - يصح التيمم بالتراب والرمل والحصى والمدر والحجر إذا كان طاهراً. كما يصح التيمم بالطين المفخور، كالأجر والخزف، وبالكلس والجص المصنَّع أيضاً.

مسألة ١٤٠ - يصح التيمم بأحجار الجص والكلس والمرمر الأسود وغيرها من أنواع الأحجار، إلاَّ أنَّه لا يصح التيمم بالجواهر، كحجر العقيق والفيروزج.

كيفية التيمم

مسألة ١٤١ - تجب في التيمم أربعة أمور:

الأول: النية.

الثاني: ضرب الكفين معاً على الشيء الذي يصح التيمم به.

الثالث: مسح تمام الجبهة والجبينين بالكفين من منبت شعر الرأس إلى الحاجبين وأعلى الأنف. والأحوط وجوباً مسح الحاجبين أيضاً.

الرابع: مسح تمام ظاهر الكف اليمين بباطن الكف الشمال، ومسح تمام ظاهر الكف الشمال بباطن الكف اليمين.

أحكام التيمم

مسألة ١٤٢ - إذا فات مسح شيء يسير من الجبهة أو ظاهر الكفين بطل التيمم، سواء كان عن عمد أو لجهل بالمسألة أو نسيان، إلا أنه لا تجب المبالغة في التدقيق، بل يكفي أن يقال: إنّه مسح تمام الجبهة وظاهر الكفين.

س ١٤٣ - شخص مضطر إلى التيمم بسبب جراحه، هل يمكنه التيمم ليكون على طهارة قبل دخول وقت الصلاة ويصلي بهذا التيمم عند دخول الوقت، أو لا بد له من تجديد التيمم للصلاة؟

ج - التيمم للكون على طهارة أمر مرغوب فيه، والظاهر لا مانع من الصلاة بهذا التيمم الذي تمّ قبل الوقت إذا بقي العذر إلى آخر الوقت «فإنّ التراب أحد الطهورين، ويكفيك عشر سنين». ١٩
ذوالحجة ١٤١٧

س ١٤٤ - إذا تعمّد شخص عدم الاغتسال والصلاة حتى يضيق الوقت، وفي ضيق الوقت يصلي متيمماً (بالتيمم بدل الغسل) ولا يغتسل للصلاة التالية عمداً، ما حكم صلاته؟ أتكون صحيحة بهذا التيمم؟

ج - تأخير الصلاة عمداً مع إمكان الوضوء والغسل حتى يضيق الوقت بحيث يضطر الفرد إلى الصلاة متيمماً يعتبر ذنباً ومعصية يجب التوبة منها، وإن كانت الصلاة بحدّ ذاتها صحيحة، والتيمم لضيق الوقت بهذا الشكل لا يصلح للصلوات التالية في سعة الوقت، والصلاة به باطلة، وإن كان تأخير الصلاة إلى ضيق الوقت ثانية يوجب التيمم مرّة أخرى ويلحقه الحكم السابق.

١١ رجب ١٤١٢

س ١٤٥ - إذا كان على باطن كف المتيمم دم يابس لا يمكن تطهيره، فهل يجوز إزالة عين الدم والتيمم، أو لا بدّ من التيمم بظاهر اليد؟

ج - بحسب رأينا الأخير، يكفي في طهارة أمثال كف اليد مجرد إزالة عين الدم. وعلى أي حال فإنّ طهارة الماسح غير مشروطة، إلا أنّ الأحوط استحباباً طهارته، فإذا لم يمكن تطهيره ولو بزوال عين الدم، يتيمم بباطن الكف نفسه، لأنّه لا يصح الانتقال إلى ظاهر اليد. ٢١ محرم ١٤١٨

الصلاة

الفرائض

الفرائض ست:

الأولى: الفرائض اليومية. الثانية: صلاة الآيات. الثالثة: صلاة الميت. الرابعة: صلاة الطواف الواجب حول الكعبة. الخامسة: صلاة القضاء عن الأب الواجبة على الابن الأكبر. السادسة: الصلاة التي تجب باستئجار أو نذر أو قسم أو عهد.

س ١٤٦ - هل تسقط الصلاة عن المسلم في الحرب والغرق والحريق وانعدام الطهورين (الماء والتراب) أو تسببهما الضرر والتقيه والشلل والتقييد على سرير المستشفى، العجز حتى عن الإشارة بالعين وغيرها؟

ج - لا تسقط الصلاة بحال ولا بدّ من أدائها ولو بالإشارة بالعين والرأس أو بأي نحو ممكن، والصلاة بهذا الشكل تسقط التكليف إلا في فاقد الطهورين، إذ عليه الاحتياط بإتيان الصلاة أداءً مرّةً وقضاءً مرّةً أخرى.

٢٧ شعبان ١٤١٧

الفرائض اليومية

الفرائض اليومية خمس: الظهر والعصر، وكلّ منهما أربع ركعات، والمغرب ثلاث ركعات، والعشاء أربع ركعات، والصبح ركعتان.

وقت الظهر والعصر

مسألة ١٤٧ - لكل من فريضتي الظهر والعصر وقت خاص ووقت مشترك. فالوقت الخاص بالظهر هو من أول الزوال إلى أن ينقضي من الزمان بمقدار أداء الظهر، والوقت الخاص

بالعصر هو ما يبقى من الزمان إلى المغرب بمقدار أداء العصر، فإذا لم يصل الظهر إلى هذا الوقت صارت قضاءً ويجب عليه أن يصلي فيه العصر. وما بين هذين الوقتين الخاصين هو الوقت المشترك بين الظهر والعصر، ولو صلى أحدُ الظهر أو العصر في الوقت الخاص بالأخرى صحت صلاته.

وقت المغرب والعشاء

مسألة ١٤٨ - المغرب هو الغروب العرفي الذي يكون باستتار القرص، ولا حاجة في تحقق المغرب إلى ذهاب الحمرة من جهة المشرق (ذهاب الحمرة المشرقية).

س ١٤٩ - بعض المراجع الكرام يعتبرون منتصف الليل بعد إحدى عشرة ساعة وربع من بعد أذان الظهر وهو آخر وقت صلاة العشاء، فما هو رأيكم بهذا الخصوص؟

ج - نحن نعتقد أنّ الفترة من أذان الصبح إلى طلوع الشمس هي من الليل، لذلك يجب حساب منتصف الليل من أول الغروب حتى أول طلوع الشمس، لا إلى بياض الصبح؟ ٧ ربيع الأول ١٤١٧

وقت الصبح

مسألة ١٥٠ - يظهر في المشرق قبيل أذان الفجر بياض يصعد في الأفق إلى الأعلى، ويسمى بالفجر الأول، ثم ينتشر هذا البياض عرضاً في الأفق، ويسمى بالفجر الثاني، وهو أول وقت صلاة الصبح. وآخر وقتها هو طلوع الشمس.

س ١٥١ - هل يجب في الليالي المقمرة تأخير صلاة الصبح مقداراً ما بعد الأذان حتى يغلب بياض الفجر على نور القمر بشكل محسوس؟

ج - لا فرق بين الليالي المقمرة وغيرها ويكفي الوثوق بطلوع الفجر، وإن كان الأحوط استحباً تأخير الصلاة حتى يغلب بياض الفجر بشكل محسوس، وكذلك إمساك الصائم بعد طلوع الفجر وقبل أن يغلب بياضه.

٨ شعبان ١٤١٥

أحكام الأوقات

مسألة ١٥٢ - إنَّما يصح أداء الصلاة إذا ما أُيقن المرء بدخول وقتها أو أخبره رجلان عادلان أو رجل ثقة واحد بدخوله.

س ١٥٣ - أرافق مريضاً ينوي السفر إلى مناطق ليلها ستة أشهر ونهارها ستة، ما هو تكليفي في الصلاة والصوم وكيف أقوم بحساب الأوقات الشرعية؟

ج - في المناطق التي يكون ليلها تقريباً ستة أشهر ونهارها ستة، أي أن ليلها ونهارها غير اعتياديين، يسقط وجوب الصوم على الأقرب، إلا أنه تجب صلاة نهار وليلة خلال السنة. وطريقة حساب الأوقات الشرعية هي أنه عندما تصل الشمس إلى أوج ارتفاعها فذاك هو الظهر شرعاً، وعندما تنخفض إلى أدنى درجات انخفاضها فذاك منتصف الليل، وصلاة الصبح تكون بعد بياض الصبح وإلى قبل طلوع الشمس، وصلاة المغرب والعشاء بعد الغروب العرفي. وبهذا لا تجب عليه خلال سنة واحدة أكثر من خمس صلوات. ولو أراد الاحتياط أمكنه حساب الليل والنهار بحسب الساعات المتعارفة للأيام، أي يجعل كل أربع وعشرين ساعة نهاراً وليلة ويصلي الفرائض الخمس بحسب المعتاد في الأمكنة الاعتيادية. ٢٣ محرم ١٤١٨

الفرائض التي يجب فيها الترتيب

مسألة ١٥٤ - يجب أداء فريضة العصر بعد الظهر، وفريضة العشاء بعد المغرب، فإذا صلى العصر قبل الظهر أو العشاء قبل المغرب عمداً بطلت الصلاة.

القبلة

مسألة ١٥٥ - القبلة هي الكعبة المشرفة في مكة المكرمة. ويجب استقبال الكعبة حال الصلاة، ولكن يكفي لمن بعد عنها أن يقف بحيث يقال: إنَّه متوجه إلى القبلة. وكذلك الحال في الأعمال الأخرى التي يجب فيها استقبال القبلة، كتذكية الحيوانات.

س ١٥٦ - أي حدٍّ من الانحراف عن القبلة يؤدي إلى بطلان الصلاة؟

ج - الانحراف عن القبلة عمداً يبطل الصلاة على الإطلاق، ولكن إذا اتضح بعد التحري وتحديد القبلة أن الانحراف لم يبلغ يمين أو يسار القبلة فلا مانع منه. ٦ ذوالقعدة ١٤١٥

ستر البدن في الصلاة

مسألة ١٥٧ - يجب على الرجل أن يستتر عورتيه أثناء الصلاة وإن لم يكن يره أحد، والأفضل أن يستتر ما بين السرّة والركبة أيضاً.

مسألة ١٥٨ - يجب على المرأة أن تستتر جسمها حتى رأسها وشعرها أثناء الصلاة، ويستثنى من ذلك المقدار الذي تغسله من وجهها في الوضوء ويديها إلى الزندين وقدميها إلى المفصلين. ولكي تستيقن من ستر المقدار الواجب، يجب أن تستتر شيئاً من جوانب وجهها وشيئاً من دون الزند ومفصل القدم.

س ١٥٩ - هل تشترط العباءة النسائية في الصلاة أو يمكن الصلاة بالمعطف (المانتو) والربطة؟ وهل تفرق الصلاة فرادى عن الصلاة جماعة في ذلك؟

ج - إنما يشترط على المرأة أن تستتر جسمها في الصلاة عدا الوجه والكفين، ولكن يقال: إن العباءة اليوم هي أفضل أنواع الستر للنساء؟

١ ذوالحجة ١٤١٦

ثياب المصلي

مسألة ١٦٠ - يشترط في ثياب المصلي ستة أمور:

الأول: أن تكون طاهرة. الثاني: أن تكون مباحة. الثالث: ألا تكون من أجزاء الميتة. الرابع: ألا تكون من الحيوان المحرّم أكله. الخامس والسادس: ألا تكون من الحرير الخالص أو منسوجة بالذهب إذا كان المصلي رجلاً.

وتفاصيل هذه الشروط كما يلي:

الشرط الأول:

مسألة ١٦١ - يجب أن تكون ثياب المصلي طاهرة، فإذا صلّى بثياب نجسه أو بدن نجس متعمداً بطلت صلاته.

الشرط الثاني:

مسألة ١٦٢ - يجب في الثياب الساترة للمصلي أن تكون مباحة، ومن علم حرمة ارتداء الثياب المغصوبة وصلّى عمداً بها، فعليه أن يعيد تلك الصلاة بثياب مباحة.

الشرط الثالث:

مسألة ١٦٣ - يجب في ثياب المصلي ألا تكون من أجزاء ميتة الحيوان ذي الدم الدافق عند الذبح، بل الأحوط وجوباً ألا يصلي أيضاً بالثياب المتخذة من أجزاء ميتة الحيوان غير ذي الدم الدافق كالسمك.

الشرط الرابع:

مسألة ١٦٤ - يجب في ثياب المصلي ألا تكون من أجزاء الحيوان المحرم أكله، بل لو كان مع المصلي شعرة منه بطلت صلاته.

الشرط الخامس:

مسألة ١٦٥ - يحرم على الرجال لبس الثياب المنسوجة بالذهب وتبطل صلاتهم بها. ولكن لا إشكال في ذلك للنساء في الصلاة وغيرها.

س ١٦٦ - ما حكم لبس الرجال لخاتم الذهب الأبيض الذي هو سبيكة من الذهب الأصفر والفضة؟ وما حكم الصلاة فيه؟

ج - لا فرق في حرمة لبس خاتم الذهب بين الخالص والممزوج، والصلاة به باطلة. ويُذكر هنا أنّ استخدام الرجل للذهب كحلقة أو سير ساعة وأمثال ذلك يؤثر على هرموناته الجنسية ويؤدي إلى إنجاب الإناث دون الذكور. وهذه الأمور وإن كانت لا تعني كل ما وراء هذا الحكم من حكمة، إلا أنّها قد تكون أحد أسبابه، أي أنّ لزوم المحافظة على تعادل الهرمونات لدى الرجل قد تكون السبب في الحرمة. ١٠ شوال ١٤١٢

س ١٦٧ - هل هناك إشكال في لبس خاتم البلاتين والفضة في الصلاة؟

ج - لا مانع من لبسهما في الصلاة. ٤ جمادى الثانية ١٤١٧

الحالات التي لا تجب فيها طهارة بدن المصلي وثيابه

مسألة ١٦٨ - تصح الصلاة ببدن أو ثياب نجسة في ثلاث حالات:

الأولى: إذا تلوّث بدن المصلي أو ثوبه بدم جرح أو قرح أو دمل في جسمه.

الثانية: إذا تلوّث بدنه أو ثيابه بالدم بمقدار أقل من الدرهم.

الثالثة: إذا كان مضطراً إلى الصلاة بثياب أو بدن نجس.

كما أنّ هناك حالتين تصح فيهما الصلاة بثياب نجسة

الأولى: قطع اللباس الصغيرة كالجورب والقلنسوة.

الثانية: ثياب مربية الأطفال.

وتفاصيل الحالات الخمس أعلاه جاءت في رسالتنا (مصباح المقلّدين).

مكان المصلي

يشترط في مكان المصلي ما يلي:

الأول: أن يكون مباحاً.

الثاني: أن يكون ثابتاً غير متحرك.

مسألة ١٦٩ - إذا اضطر لضيق الوقت أو لغيره إلى الصلاة في مكان متحرك - كالسيارة والسفينة والقطار - فعليه ألا يقرأ شيئاً حال الحركة قدر المستطاع، كما يجب عليه المواظبة على التوجّه إلى القبلة عندما تتحرف به هذه الوسائط عنها.

الثالث: ألا يصلي في مكان ذي سقف واطئ بحيث لا يمكنه الانتصاب الكامل تحته، أو في مكان صغير جداً بحيث لا يمكنه الركوع والسجود فيه. فإذا اضطر إلى الصلاة في هذه الأماكن وجب عليه أن يأتي بما يستطيع من القيام والركوع والسجود.

الرابع: ألا يكون مكان المصلي نجساً بحيث تسري النجاسة إلى بدنه أو ثوبه، إلا في موضع الجبهة في السجود فإنه إذا كان نجساً بطلت الصلاة وإن كان جاقاً لا تسري منه النجاسة. والأحوط استحباباً ألا يكون مكان المصلي نجساً على الإطلاق.

الخامس: ألا يكون موضع الجبهة أعلى أو أدنى من موضع ركبتيه بأكثر من أربع أصابع مضمومة، والأحوط وجوباً ألا يكون موضع الجبهة أعلى أو أدنى من موضع أطراف أصابع القدمين بهذا المقدار أيضاً.

س ١٧٠ - إذا صلت أمّ أمام ولدها وهو قائم يصلي فما حكم صلاتهما؟ هل تبطل كلا الصلاتين؟

ج - تقدّم المرأة على الرجل أثناء الصلاة فرادى لا تبطل صلاة الرجل، إلا أنها مكروهة، بمعنى قلة ثواب صلاته، والكراهة تتوجّه إلى صاحب الصلاة المتأخرة، وإذا بدأ معاً فالكراهة في كلا الصلاتين.
١٧ ذوالقعدة ١٤١٧

المسجد

مسألة ١٧١ - يحرم تنجيس أرض المسجد وسقفه وسطحه والوجه الداخلي من جدرانه، ويجب على من علم بنجاسة هذه المواضع أن يزيل عنها النجاسة فوراً، والأحوط وجوباً عدم تنجيس الجانب الخارجي من جدران المسجد وإزالة النجاسة عنه إذا تنجّس، إلا إذا لم يعتبره الواقف جزءاً من المسجد. وأما المساجد المهذّمة التي أصبحت جزءاً من الشوارع والأزقة فالأحوط استحباباً ترتيب أحكام المسجد عليها لما قالوا من أن أرض المسجد لا تخرج عن المسجدية بأي قيمة كانت، إلا أن الأقوى خروجها عن المسجدية لتكون كسائر الشوارع والأزقة، وبتغيّر اسمها تزول عنها أحكام المسجد وتعتبر في عرف الناس مسجداً قد زال، أضف إلى ذلك أن إبقاء اسم المسجد عليها لا أثر له، فلا يصح اعتبارها مسجداً أيضاً.

مسألة ١٧٢ - يحرم بيع أبواب المسجد ونوافذه وأشيبائه الأخرى. فإذا خرب المسجد يجب استعمال هذه الأشياء في إعمارها، فإن لم يمكن، وجب استعمالها في مسجد آخر، فإن لم يمكن، بيعت وأنفقت في إعمار المسجد نفسه إن أمكن، وإلا ففي إعمار المساجد الأخرى.

س ١٧٣ - هل يجوز هدم المسجد أو الحسينية الموقوفة إذا كان بناؤها قديماً من التبن والطين وإعمارها بمواد البناء الحديثة؟

ج - إذا لم يمكن ترميمها، جاز هدمها وبنائها من جديد، بل يجوز هدم مسجد غير خرب وبناء مسجد أكبر لأجل حاجة الناس، لأن ذلك إعمار معنوي له كما أوضح الفقيه اليزدي صاحب (العروة) في جواب له على أحد الاستفتاءات. ٨ رجب ١٤١٦

الأذان والإقامة

س ١٧٤ - ما حكم الأذان والإقامة بقصد القرية في صلاة النافلة؟ وما حكمهما في قضاء الفرائض اليومية وفي صلاة الآيات والوحشة؟ وهل يلزم الأذان والإقامة عند قضاء صلاة الوالدين؟

ج - يُستحب الأذان والإقامة للفرائض اليومية وقضائها، وللنوافل حرام، وفي صلاة الآيات يُستحب قول: «الصلاة» ثلاث مرات رجاء الثواب.

١١ رمضان ١٤١٦

واجبات الصلاة

واجبات الصلاة أحد عشر:

الأول: النية. الثاني: القيام. الثالث: تكبيرة الإحرام. الرابع: الركوع. الخامس: السجود. السادس: القراءة السابعة: الذكر الثامن: التشهد. التاسع: السلام. العاشر: الترتيب. الحادي عشر: الموالاتة.

مسألة ١٧٥ - بعض واجبات الصلاة ركن، أي أنّ الصلاة تبطل بنقصانه وزيادته عمداً أو سهواً، وبعضها الآخر ليس بركن، أي أنّه إذا زاد أو نقص عمداً بطلت الصلاة، وإذا زاد أو نقص سهواً لم تبطل.

وأركان الصلاة خمسة

الأول: النية. الثاني: تكبيرة الإحرام. الثالث: القيام عند تكبيرة الإحرام والقيام المتّصل بالركوع، أي قبل الركوع. الرابع: الركوع. الخامس: السجدة.

النية

مسألة ١٧٦ - يجب على المصلي أن يأتي بالصلاة بنية التقرب إلى الله وامتنال أمره، ولا يلزم أن يخطر النية في قلبه أو يذكرها بلسانه قائلاً: أصلي أربع ركعات صلاة الظهر قربة إلى الله - مثلاً.

تكبيرة الإحرام

مسألة ١٧٧ - يجب قول: «الله أكبر» في أول كل صلاة، وهي من أركان الصلاة، ويجب أن يتابع بين كلمتي الله وأكبر، وكذا يجب التلقظ بهما بالعربية الصحيحة، فإن تلقظ بهما بالعربية غير الصحيحة أو ترجمهما إلى لغة أخرى فلا تصح.

القيام

مسألة ١٧٨ - القيام عند تكبيرة الإحرام، والقيام قبل الركوع الذي يُسمّى بالقيام المتّصل بالركوع هما من أركان الصلاة، إلا أنّ القيام عند قراءة الحمد والسورة، والقيام بعد الانتصاب من الركوع ليسا بركن، فإذا ترك أحد هذين الأخيرين سهواً صحت صلاته.

القراءة

مسألة ١٧٩ - يجب قراءة «الحمد» وسورة كاملة في الركعتين الأوليين من الفرائض اليومية.

س ١٨٠ - من لا يستطيع تعلم الصلاة بشكل صحيح (مثلا مهما حاول المعلم مع التلميذ تبقى لديه أخطاء ولا يستطيع التلقظ بشكل صحيح لعدم قدرته على التعلم)، فما هو تكليفه من حيث صحة الصلاة أو مسائلها الشرعية؟

ج - تكفي صحة القراءة بقدر ما يستطيع ولا يلزم أكثر من ذلك.

س ١٨١ - إذا زادت التسبيحات الأربع عن الثلاث أو نقصت، فما هو حكمها؟

ج - تكفي فيها المرة الواحدة ويستحب تكرارها ثلاث مرات، والزيادة فيها على ذلك بقصد الذكر المطلق لا إشكال فيها. ٢٩ ربيع الثاني ١٤١٦

الركوع

مسألة ١٨٢ - يجب أن ينحني المصلي بعد القراءة في كل ركعة إلى حد يستطيع فيه وضع كفيه على ركبتيه، وهذا ما يُسمى بالركوع.

مسألة ١٨٣ - إذا انحنى المصلي بالقدر المطلوب في الركوع إلا أنه لم يضع يديه على ركبتيه، فلا إشكال فيه.

السجود

مسألة ١٨٤ - يجب على المصلي أن يأتي بسجدتين بعد الركوع في كل ركعة من ركعات الفرائض والنوافل، والسجدة هي وضع الجبهة وباطن الكفين، والركبتين، وطرفي الإبهامين من القدمين على الأرض.

مسألة ١٨٥ - السجدتان معاً ركن، فإذا تركهما المصلي معاً في الفريضة عن عمد أو نسيان أو أضاف إليهما سجدتين أخريين بطلت صلاته.

س ١٨٦ - ترتطم الجبهة بالتربة مرتين في السجدة الأولى أحياناً، فهل يُحسب ذلك سجدتين؟

ج - يُحسب سجدة واحدة، لأنَّ العودة لا إرادية، والعودة بلا إرادة كالعدم، فلا تُحسب سجدة. ١٦

نوالحجة ١٤١٥

س ١٨٧ - ما حكم السجود على الإسمنت والموزائيك والبلاط والكلس والجص المصنّع، وكذلك التيمم بها؟

ج - لا يصح السجود على الإسمنت والموزائيك والبلاط وما شاكلها ممّا لا يصدق عليه اسم الأرض على ما يبدو بسبب التغير الكبير الذي طرأ عليه، إلا أنّ الكلس والجص المصنّع وأمثالها كالكلس الخام والجص الخام، يجوز السجود عليها، وحكم التيمم بهذه المواد هو حكم السجود عليها.

١٠ محرم ١٤١٨

ما يصح السجود عليه

مسألة ١٨٨ - يجب السجود على الأرض وما ينبت منها من غير المأكول والملبوس كالخشب وورق الشجر، ولا يصح السجود على المأكولات كالفواكه، ولا على الملابس كالقطن، وكذلك لا يصح على المعادن كالذهب والفضة وكذا على العقيق والفيروزج، إلا أنّه لا إشكال في السجود على الأحجار المعدنية، كحجر المرمر والأحجار السوداء.

سجدة تلاوة القرآن

مسألة ١٨٩ - تحتوي كلُّ من السور الأربع: السجدة وفصلت والنجم والعلق على آية إذا تلاها أو استمع إلى تلاوتها أحد وجب عليه بعد تمامها السجود فوراً، وإذا نسي السجود أتى به في أي وقت ذكر.

مسألة ١٩٠ - إذا كان يقرأ آية السجده وسمعها من شخص آخر أيضاً فإنّ أصغى فعليه سجدتان، وإنّ طرقت سمعه كفته سجدة واحدة.

التشهد

مسألة ١٩١ - يجب الجلوس للتشهد في الركعة الثانية من كلّ الفرائض، وفي الركعة الثالثة من المغرب، والرابعة من الظهر والعصر والعشاء، وذلك بعد فراغ المصلي من السجدة الثانية واستقرار بدنه حيث يقول:

«أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ».

السلام

مسألة ١٩٢ - يجب على المصلي بعد التشهد في الركعة الأخيرة من الصلاة أن يقول جالساً مستقر البدن: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ» والأحوط استحباباً أن يضيف إليها «وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ»، أو يقول: «السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ»، كما يستحب له بعد التشهد وقبل السلام أن يقول: «السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ».

الترتيب

مسألة ١٩٣ - من أخل بترتيب الصلاة عمداً، مثلاً قرأ السورة قبل الحمد أو سجد قبل الركوع أو أخل بترتيب أمور أخرى في الصلاة عمداً، بطلت صلاته.

الموالاتة

مسألة ١٩٤ - يجب على المصلي أن يراعي الموالاتة في الصلاة، بمعنى الإتيان بأفعال الصلاة كالركوع والسجود والتشهد تباعاً بلا فصل، وكذا عليه مراعاتها في قراءته وأذكاره كما هو متعارف، فلو فصل بينها بحيث لا يقال: إِنَّهُ يَصَلِّي بطلت صلاته.

القنوت

مسألة ١٩٥ - يستحب القنوت في جميع الفرائض والنوافل، وذلك قبل الركوع في الركعة الثانية، ويستحب القنوت في صلاة الوتر وإن كانت ركعة واحدة قبل الركوع أيضاً، وفي صلاة الجمعة في كل ركعة قنوت، وفي صلاة الآيات خمسة قنوتات، وفي صلاة العيد في الركعة الأولى منها خمسة قنوتات وفي الثانية أربعة.

الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله)

مسألة ١٩٦ - تستحب الصلاة على النبي (صلى الله عليه وآله) لمن ذكره أو سمع أسماءه كمحمد وأحمد، أو لقبه كالمصطفى، أو كنيته كأبي القاسم، وإن كان ذلك أثناء الصلاة.

مبطلات الصلاة

مسألة ١٩٧ - مبطلات الصلاة اثنا عشر:

الأول: أن يفقد في أثناء الصلاة شرطاً من شروطها، كأن يعلم في أثناءها بأن مكانها مغصوب.

الثاني: أن يعرض له في أثناء الصلاة ما يبطل الوضوء أو الغسل، عمداً أو سهواً أو اضطراراً، كخروج البول. لكن من لا يستطيع الإمساك عن خروج البول والغائط لا تبطل صلاته بخروجهما في أثناءها إذا عمل بأحكام الوضوء المتقدمة. كما أن المستحاضة إذا رأت الدم أثناء الصلاة وكانت قد عملت بأحكام الاستحاضة، فصلاتها صحيحة.

الثالث: التكفير وهو وضع إحدى اليدين على الأخرى كما يفعله بعض المذاهب الأخرى.

الرابع: قول «أمين» بعد قراءة الحمد، ولكن إذا قال ذلك سهواً أو تقيّة لم تبطل صلاته.

الخامس: أن يستدبر القبلة عمداً أو نسياناً، أو ينحرف إلى يمين القبلة أو يسارها، بل إذا انحرف عمداً بمقدار لا يقال: إنّه مستقبل القبلة بطلت صلاته وإن لم يبلغ الانحراف يمين القبلة أو يسارها.

السادس: التكلم بشيء ليس من الصلاة بحيث يقصد منه معنى وإن لم يكن له معنى بحد ذاته وكان مجرد حرف واحد، بل الأحوط وجوباً إعادة الصلاة وإن لم يقصد منه معنى أيضاً، ولكن لا تبطل الصلاة بفعل ذلك سهواً.

السابع: القهقهة عمداً. وأما القهقهة سهواً أو التبسّم فلا يبطلان الصلاة.

الثامن: البكاء على أمور الدنيا بصوت عمداً، إلا أنّه لا إشكال فيه من دون صوت. وأما البكاء من خشية الله أو لأجل الآخرة بصوت مرتفع أو منخفض فلا إشكال فيه، بل هو من أفضل الأعمال.

التاسع: فعل شيء يمحو هيئة الصلاة، كالنصفيق والقفز وما شابه ذلك، قليلاً أو كثيراً، عمداً أو سهواً، ولكن لا ضير في الإتيان بعمل لا يمحو هيئة الصلاة كالإشارة باليد.

العاشر: الأكل والشرب. والأحوط وجوباً عدم الأكل والشرب أثناء الصلاة سواء أضرَّ ذلك بالموالة أو لا، وسواء ذهبت به هيئة الصلاة أو لم تذهب، ولكن لا تبطل الصلاة بابتلاع بقايا الطعام الموجودة بين الأسنان في أثنائها.

الحادي عشر: الشك في ركعات الفرائض الثنائية والثلاثية أو في الركعتين الأوليين من الرباعية.

الثاني عشر: الزيادة والنقصان في أركان الصلاة عمداً أو سهواً، وكذلك الزيادة والنقصان في غير الأركان إذا كانت عن عمد.

بعض الحالات التي يجوز فيها قطع الفريضة

مسألة ١٩٨ - يحرم قطع الفريضة اختياريًا، ويجوز لحفظ مال أو دفع ضرر مالي أو جسدي، إلا أنه يكره قطع الصلاة لحفظ مال ليس ذا أهمية. ومن وجب عليه قطع الصلاة، إذا أتمها ولم يقطع عصى، ولكن صحَّت صلاته.

صلاة الاحتياط

مسألة ١٩٩ - يجب في صلاة الاحتياط القيام لها فوراً بعد الصلاة، فيكبر المصلي ويقرأ الحمد ويركع ويأتي بسجدتين، فإن كان ممن تجب عليه ركعة احتياط واحدة تشهَّد بعد السجدتين وسلم، وإن كان ممن تجب عليه ركعتا احتياط نهض بعد السجدتين وأتى بركعة أخرى كالركعة الأولى ثم تشهَّد وسلم.

مسألة ٢٠٠ - ليس في صلاة الاحتياط سورة ولا قنوت، ويجب عدم التلفظ بنيَّتها كي لا يحدث مبطل بينها وبين الصلاة، فركعات الاحتياط بحكم ركعات الصلاة، والأحوط وجوباً الإخفات بالحمد، إلا أنه يستحب الجهر بالبسملة.

سجود السهو

مسألة ٢٠١ - يجب الإتيان بسجدي السهو - بعد التسليم من الصلاة - حسب الكيفية التي سيأتي بيانها، وذلك لأمر أربعة:

الأول: إذا تكلم في أثناء الصلاة سهواً.

الثاني: إذا سلم في غير محل التسليم، مثلاً سلم في الركعة الأولى سهواً.

الثالث: إذا نسي التشهد.

الرابع: إذا شك بعد السجدة الثانية من الصلاة الرباعية أنه أتى بأربع ركعات أو بخمس.

والأحوط استحباباً الإتيان بسجدي السهو في حالتين:

١ - إذا نسي سجدة واحدة.

٢ - إذا جلس سهواً في موضع القيام، كما إذا جلس عند قراءة الحمد والسورة، أو قام سهواً في موضع الجلوس، كما إذا وقف عند التشهد.

س ٢٠٢ - إذا نسي المصلي سجدة السهو، يقال: إنَّ عليه الإتيان بها متى ما تذكر، فهل المقصود أنه يستطيع الإتيان بها على أي حال كان «مثلاً بلا وضوء أو عباءة نسائية أو موضع صحيح للسجود»؟ وكم هي سجدة السهو؟

ج - لا يشترط في سجدة السهو ما يشترط في الصلاة والسجود، فيمكن الإتيان بها من دون وضوء، وإن كان الأحوط رعاية ذلك. وسجود السهو سجدتان في كل الأحوال. ولمزيد من الاطلاع، يرجى ملاحظة رسالتنا (مصباح المقلدين). ٨ رجب ١٤١٠

كيفية سجود السهو

مسألة ٢٠٣ - ينوي المصلي الإتيان بسجدي السهو بعد التسليم مباشرة، فيضع جبهته على ما يصح السجود عليه ويقول: «بسم الله وبالله، وصلى الله على محمد وآله» أو يقول: «بسم الله وبالله، اللهم صلِّ على محمد وآل محمد»، إلا أنَّ الأفضل أن يقول: «بسم الله وبالله، السلام عليك أيُّها النبيُّ ورحمة الله وبركاته». ثم يجلس ويسجد ثانية كما مرَّ ليجلس بعدها للتشهد والسلام، وإن كان الأقوى عدم اشتراط ذكر مخصوص وعدم لزوم شرائط السجود في سجدي السهو. نعم، يشترط في سجدة السهو كل ما يشترط في صدق السجود وتحققه. والجدير بالذكر هو أنَّ شروط سجدة السهو تختلف عن شروط الصلاة. ولمزيد من الإطلاع راجع السؤال السابق.

قضاء السجدة والتشهد المنسيين

مسألة ٢٠٤ - يشترط عند قضاء السجدة المنسيّة أو قضاء التشهد المنسي كل ما يشترط في الصلاة، كطهارة البدن والثوب واستقبال القبلة وغيرها من الشروط.

الزيادة والنقيصة في واجبات الصلاة

مسألة ٢٠٥ - إذا زاد في واجبات الصلاة أو نقص منها عمداً بطلت صلاته حتى لو كان حرفاً واحداً.

مسألة ٢٠٦ - إذا زاد في واجبات الصلاة أو نقص منها جهلاً بالمسألة، فإن لم يكن ذلك الواجب ركناً وكان المصلي جاهلاً قاصراً، فصلاته صحيحة، وإلا تبطل صلاته على الأحوط وجوباً.

النوافل

س ٢٠٧ - هل يمكن الإتيان بالنوافل حال الحركة حتى صلاة الليل؟ وكيف يكون الركوع والسجود فيها؟

ج - يجوز إتيان النوافل جميعاً (كصلاة الليل) حال الحركة، ويكون ركوعها وسجودها بالإشارة. ٩
ربيع الأول ١٤١٧

س ٢٠٨ - هل يمكن قضاء النوافل (كالغفيلة وصلاة أول الشهر وغيرها) إذا لم تُصلَّ في وقتها؟

ج - النوافل المقيدة بوقت (كصلاة أول الشهر وصلاة الغفيلة وأمثالها) لا تقضى، لأن ما يُؤتى به فيما بعد لا يعتبر قضاءً لها لفقدانه القيد، وبين الأمر المقيد وغير المقيد تضاد وتباين. نعم، النوافل التي يشكل الوقت ظرفها الزماني (كالنوافل اليومية) فهذه قضاؤها صحيح ومشروع.

س ٢٠٩ - إذا كانت ركعتا نافلة العشاء التي تؤتى من جلوس (صلاة الوتيرة) هي بدل ركعة واحدة من قيام، فهل يمكن الإتيان بها ركعة واحدة من قيام؟

ج - الإتيان بها من جلوس أحوط ومن قيام أفضل ، وفي كل الأحوال لا بدّ من الإتيان بها ركعتين.
٤ جمادى الثانية ١٤١٦

صلاة المسافر

يجب على المسافر أن يقصر في صلاة الظهر والعصر والعشاء، أي يصليها ركعتين، وذلك بثمانية شروط:

الأول: ألا تقلّ المسافة التي يقطعها عن ثمانية فراسخ شرعية.

مسألة ٢١٠ - من بلغ مجموع ذهابه وإيابه ثمانية فراسخ فعليه قصر الصلاة وإن كان ذهابه أقل من أربعة فراسخ، سواء أراد العودة في ذلك النهار وليلته أو في غيرهما.

الثاني: أن يقصد قطع ثمانية فراسخ من أول سفره. فعلى هذا إذا سافر إلى محل يقلّ عن ثمانية فراسخ، وبعد الوصول إلى هناك قصد الذهاب إلى محل آخر بحيث لو ضمّ المسافتين لبلغتا ثمانية فراسخ، فحيث إنّه لم يقصد قطع هذه المسافة من حين خروجه أولاً، يجب أن يتمّ صلاته، ولكن إذا أراد من ذلك المكان قطع ثمانية فراسخ أخرى أو قطع مقدار يكون مع طريق العودة ثمانية فراسخ فعليه قصر الصلاة.

الثالث: ألا يعدل المسافر - في أثناء الطريق - عن عزمه على قطع المسافة الشرعية، فإن عدل عن قصده قبل بلوغ أربعة فراسخ أو تردد ولم يكن مجموع ذهابه وإيابه يساوي ثمانية فراسخ وجب أن يتمّ صلاته.

الرابع: ألا يقصد المرور بوطنه أو البقاء في مكان عشرة أيام أو أكثر قبل قطع ثمانية فراسخ، فإذا أراد أن يمرّ بوطنه أو يقيم في محل عشرة أيام قبل بلوغ ثمانية فراسخ وجب أن يتمّ صلاته.

الخامس: ألا يكون سفره لمعصية وعمل حرام، فإذا سافر لعمل حرام كالسرقة وجب أن يتمّ صلاته، وهكذا يتمّ صلاته إذا كان السفر نفسه حراماً، كالسفر الذي يضرّ بالمسافر، أو سفر

الزوجة من دون إذن زوجها إن لم يكن سفرها واجباً، ولكنها في سفر الحج الواجب مثلاً تقصر الصلاة.

السادس: ألا يكون من أهل البوادي الذين يجوبون الصحاري بحثاً عن الماء والكلأ ليحطوا رحالهم عنده حتى حين ثم يرحلون إلى مكان آخر، فإنّ هؤلاء يتّمون صلاتهم في أسفارهم هذه.

السابع: ألا يكون كثير السفر. ولذلك فإنّ المكاري والسائق والراعي والملاح ومن شابههم يتّمون الصلاة في سفرهم الثاني فما بعد وإن سافروا لنقل أمتعتهم الخاصة، إلاّ أنّهم يقصرون الصلاة في سفرهم الأول وإن طال.

الثامن: أن يصل إلى حدّ الترخّص، أي يتعد عن بلده وموطنه - وكذا عن المكان الذي قصد إقامة عشرة أيام فيه - بمقدار يختفي فيه جدار البلد ولا يسمع فيه أذانه، شريطة أن يكون الجو صافياً لا غبار فيه يمنع عن رؤية الجدران أو سماع الأذان، ولا يلزم أن يتعد إلى حدّ لا يرى القيب والمنائر ولا يرى الجدران أصلاً بل يكفي ألا تبدو له الجدران بوضوح.

مسألة ٢١١ - يجوز للمسافر أن يتّمّ صلاته في المسجد الحرام ومسجد النبي (صلى الله عليه وآله) ومسجد الكوفة. وكذلك الحال في مكة والمدينة، إلاّ أنّه إذا أراد الصلاة في موضع لم يكن سابقاً من المسجد ثم صار منه، أو في غير المسجد الحرام ومسجد النبي (صلى الله عليه وآله) من مكة والمدينة، فالأحوط استحباباً قصر الصلاة، وإن كان الأقوى صحة التمام. وهكذا يجوز للمسافر أن يتّمّ صلاته في مرقد سيد الشهداء (عليه السلام) ورواقه، بل وفي المسجد المتّصل بالمرقد أيضاً.

س ٢١٢ - من أين يبدأ السفر من مدينة إلى أخرى؟ وما هي نهايته التي يجب فيها قصر الصلاة في حال قطع المسافر للمسافة الشرعية؟

ج - أول المسافة هو خارج المدينة (أي المكان الذي يعتبر خارج المدينة) وآخرها هو المكان المعين من المدينة إن كان المراد هو ذلك المكان. فمثلاً إذا كان غرضه مستشفى المدينة فأخر المسافة هو تلك المستشفى، وإذا كان يريد الذهاب إلى مدينه (مثل قم أو مشهد لغرض الزيارة والسياحة)، فأخر المسافة هو بداية المدينة المقصودة. ١٣ ذوالحجة ١٤١٦

من يعمل في غير وطنه

س ٢١٣ - ما حكم صلاتي في السفر بين وطني الأصلي ومحل سكني الفعلي، علماً بأنّي لا أزال أعتبر مسقط رأسي والمكان الذي كنت أعيش فيه وطناً لي؟

ج - إذا كانت المسافة بين الوطن الأصلي ومحل السكن (الوطن المستجد) أقل من ثمانية فراسخ فالصلاة في الطريق تكون تماماً، وإذا كانت أكثر من ثمانية فراسخ فالصلاة في الطريق تكون قصراً.
٩ جمادى الثانية ١٤١٧

س ٢١٤ - كيف تكون صلاة وصوم من سكن في غير وطنه مدة يقطع خلالها كل يوم أقل من اثنين وعشرين ونصف كيلومتر؟ وكيف تكون صلاته في حال كانت المسافة بين الموضعين أكثر من المسافة الشرعية؟

ج - يصوم ويتمُّ الصلاة في كلا الحالتين، لأنَّ ما يقطعه كل يوم إذا كان دون المسافة الشرعية فهو ليس بمسافر ولا تجري عليه أحكام السفر وموضع سكنه يكون كالوطن بالنسبة إليه، وإذا كان أكثر من المسافة الشرعية فيعتبر كثير السفر فيصوم ويصلي تماماً. ٨ ربيع الثاني ١٤١٧

الوطن والإعراض عنه

س ٢١٥ - طلاب العلوم الدينية الذين يقصدون الإقامة في مدينة قم إلى أمد غير معلوم، إذا سافروا مرّة واحدة في الأسبوع، هل يخلُ ذلك بقصد إقامتهم، أو تعتبر هذه المدينة وطناً لهم، لأنهم قصدوا الإقامة فيها مدّة غير محدّدة، ولذلك يصلون فيها تماماً؟

ج - أيُّ مكان يقصد الإنسان الإقامة فيه مدّة ما فهو كالوطن وتترتب عليه أحكامه. وعلى هذا، فطلاب الحوزة العلمية والجامعات والموظفون وغيرهم إذا أرادوا المكث في مكان ما لغرض الدراسة أو العمل فإنهم لا يحتاجون إلى قصد الإقامة فيه كي يصوموا ويتمّوا الصلاة، لأنَّ سفرهم لا يضر بذلك.
٢٠ شعبان ١٤١٦

س ٢١٦ - امرأة من بلد وزوجها من بلد آخر، وهما يعيشان في بلد ثالث، ما حكم صلاة وصوم هذه المرأة في بلد زوجها؟ وهل يعتبر ذهابها تبعاً لزوجها إعراضاً عن وطنها أو لا؟

ج - لمّا اقتضت العادة أن تعيش مع زوجها في المكان الذي يعيش فيه، فإذا نوت التوطن في المكان الذي يعيش به الزوج سيكون وطناً لها، وإذا لم تنو التوطن فيه وكانت تريد الذهاب إلى مكان آخر بعد

أجل معلوم أو غير معلوم، فهذا المكان (الذي تريد العيش فيه مدّة ما) يعتبر وطناً بالنسبة إليهما. وأمّا
الموضع الذي كانت تعيش فيه سابقاً والذي لا ترجع للعيش فيه عادة فهو يخرج عن الوطنية وإن كان
هناك رغبة في العودة إليه، لأنّ الرغبة في العودة هي غير التخطيط لها، وأمّا في الوطن الأصلي
للزوج فالصلاة فيه قصر. ٢٠ ذوالحجة ١٤١٧

قصد الإقامة

س ٢١٧ - إذا كنا ننوي الذهاب إلى ضواحي مكان ما دون المسافة (أقل من أربعة فراسخ)،
فهل يؤثر ذلك في قصد الإقامة فيه عشرة أيام؟

ج - لا يؤثر، وقصد الإقامة يحصل بقصد المكث والتوقف في مكان أو مدينة ما. نعم قضاء الليالي في
غير محلّ الإقامة يضرّ بقصد الإقامة على الأحوط وجوباً، إلا أنّ التردّد إلى ما دون المسافة بأيّ نحو
كان لا يؤدّي إلى قصر الصلاة. وعلى هذا، فمن يريد المكث خلال شهر رمضان في مكان ما يتردّد
منه إلى أطرافه ونواحيه للدعوة والتبليغ أو لغرض آخر فصلاته تمام، وصومه صحيح شريطة أن
تكون المسافة أقلّ من المسافة الشرعية.

كثير السفر

س ٢١٨ - من هو كثير السفر؟ وما حكم صلاته إذا بقي في مكان ما أو في وطنه عشرة أيام؟

ج - كثير السفر هو من يسافر كثيراً بحيث لا تمر عليه عشرة أيام إلا وكان له سفر شرعي واحد على
الأقل. هكذا شخص إذا مكث في مكان عشرة أيام، قصر صلاته في السفر الأول وأتمّها في الثاني.
٢٦ محرم ١٤١٥

س ٢١٩ - ما هو معيار الكثرة في كثير السفر، هل هو السفر للعمل أو مجرد كثرة السفر
كيفما كان؟

ج - المعيار هو كثرة السفر، سواء كان للعمل أو لغيره. فإذا ذهب كثير السفر للعمرة المفردة مثلاً أتمّ
الصلاة. ١١ رمضان ١٤١٦

س ٢٢٠ - ما رأي سماحتكم في معايير قصر الصلاة في السفر؟ هل تميزون بين البلاد الكبيرة وغير الكبيرة في صلاة المسافر أو لا؟

ج - كل من كان سفره كثيراً بحيث لا يبقى عشرة أيام في مكان واحد على الأقل، وإن كان في سفر لا علاقة له بالأسفار السابقة وأعمالها، فصلاته تمام وصومه صحيح. والبلاد الكبيرة (إن كان لها وجود) حكمها يختلف عن حكم غيرها، إلا أن طهران ليست بلداً كبيراً ولا فرق بينها وبين مدن إيران الأخرى في حكم الوطن وغيره. ٢٨ ربيع الأول ١٤١٦

صلاة القضاء

مسألة ٢٢١ - من لم يأت بالصلاة الواجبة في وقتها يجب عليه قضاؤها، حتى لو كان نائماً طوال وقت الصلاة أو فاتته بسبب السكر، ولكن لا تقضي المرأة الفرائض اليومية التي فاتتها أيام الحيض والنفاس.

مسألة ٢٢٢ - من علم بعد الوقت أن الصلاة التي صلاها كانت باطلة، يجب عليه قضاؤها؟

س ٢٢٣ - أصيب شخص بسكتة دماغية فاختلَّ عقله بحيث لم يعد يميّز بين الحسن والرديء والقليل والكثير، وعندما كان يصلّي كان يسلم تارة بعد ركعتين وتارة يعيد القراءة بعد الصلاة، ولم يكن يؤدي صلاته بشكل صحيح، وبعد أربع سنوات من هذا الحال وافته المنية، فهل يجب قضاء صلاته وصومه؟

ج - لا تجب الصلاة والصوم عند اختلال العقل ويسقط التكليف، لأنّ السلامة العقلية أحد شروط التكليف، وإذا لم تجب العبادة عليه فقضاؤها لا يجب على الورثة أيضاً. ٣٠ رجب ١٤١٣

س ٢٢٤ - صلى رجل في السفر صلاته بخاتم ذهب، فما حكم صلاته؟ وإذا كان يجب عليه القضاء، فهل يقضي قصرأ (علماً بأنّه كان يعلم بحرمة الذهب للرجال وصلى به عمداً)؟

ج - صلاته باطلة، وإذا بقي على سفر إلى أن خرج وقت الصلاة، فقضاؤها قصر، ولكنه إذا وصل آخر الوقت إلى وطنه أو محلّ تكون الصلاة فيه تماماً ثم خرج الوقت، فقضاؤها تمام. وعلى أي حال، يكون القضاء بحسب آخر الوقت وطبقاً لنوع التكليف في ذلك المكان. ١٠ رجب ١٤١٧

س ٢٢٥ - كيف نقضي الصلاة التي كان حكمها القصر ولكن صليناها تماماً أو بالعكس؟

ج - يجب قضاء الصلاة التي كان حكمها التمام وصليت قصراً. وأمّا التي كان حكمها القصر وصليت تماماً فلا يجب فيها القضاء مع الجهل بالحكم من الأساس، أي الجهل بقصر الصلاة في السفر، إلا أنّه مع العلم بأصل الحكم والجهل بتفاصيله يجب القضاء.

قضاء ما فات الوالد على الابن الأكبر

مسألة ٢٢٦ - يجب على الابن الأكبر قضاء ما فات والده من الصلاة والصيام إذا لم يتركها عن عصيان، وكان بإمكانه القضاء. ويجب قضاء الابن الأكبر بعد موت الوالد أو استئجار من يقضي عنه. والأحوط وجوباً أن يقضي الولد الأكبر أو يستأجر من يقضي الصوم الذي فات الوالد في السفر وإن لم يكن بإمكانه قضاؤه.

صلاة الجماعة

مسألة ٢٢٧ - يستحب الإتيان بفريضة الصلاة جماعة، ولا سيّما الفرائض اليومية، ويتأكد ذلك في صلاة الصبح والمغرب والعشاء، خصوصاً لجار المسجد، وكذا من يسمع أذان المسجد.

مسألة ٢٢٨ - لا يجوز الغياب عن الجماعة لإهمال وعدم اهتمام، ولا يحسن بالمرء أن يترك صلاة الجماعة من دون عذر.

مسألة ٢٢٩ - يصح اقتداء من يقف على طرفي الصف الأول ولا يرى الإمام بسبب طول الصف، كما يصح اقتداء من على أطراف الصفوف الأخرى ممن لا يرى الصف الأمامي بسبب طول الصف الذي هو فيه.

مسألة ٢٣٠ - لا يصح اقتداء من يقف خلف الاسطوانة إن لم يكن متصلاً بالإمام من خلال مأموم آخر على يمينه أو شماله، فإذا كان متصلاً من أحد الطرفين صح اقتداؤه.

س ٢٣١ - يختلّ اتصال الصفوف في الصلاة الرباعية بسبب قصر بعض المسافرين لصلاتهم، ثم يعود الاتصال بقيام هؤلاء المسافرين لصلاة أخرى، فهل يبقى حكم الجماعة محفوظاً إلى آخر الصلاة بالنسبة لمن يصلّي تماماً؟

ج - إذا اقتدى هؤلاء سريعاً فصلاة الجماعة صحيحة، أي تصح جماعة غيرهم أيضاً. ٤ جمادى الثانية
١٤١٦

س ٢٣٢ - هل يجوز إعادة صلاة الجماعة مع جماعة غير الأولى أو مع جماعة أكثر عدداً
من الأولى إلى ثلاث مرات؟

ج - لا مانع منه، وإعادة الصلاة مع اختلاف المأمومين أو الإمام مستحبة مطلقاً. ١٠ محرم ١٤١٨

س ٢٣٣ - إذا علم المأموم بعد الصلاة أن صلاة الإمام كانت باطلة لسبب من الأسباب،
فصلاته صحيحة. ولكن ما الحكم إذا زاد المأموم ركناً متابعاً للإمام ثم علم أن صلته كانت
باطلة؟

ج - لأن جماعته صحيحة، فكبقية الجماعات تكون زيادة الركن فيها مغفورة ولا توجب البطلان. ١٧
شعبان ١٤١٥

شروط إمام الجماعة

مسألة ٢٣٤ - يجب أن يكون إمام الجماعة بالغاً، عاقلاً، إمامياً اثني عشرياً، عادلاً، طاهر
المولد، يؤدي الصلاة بشكل صحيح، كما يجب أن يكون الإمام رجلاً إذا اقتدى به الرجل، ولا
مانع من اقتداء الصبي المميز الذي يدرك الحسن والسيئ بأخر غير بالغ، ولكن بمستوى أعلى من
التمييز والإدراك بحيث يتجنب الأمور السيئة أيضاً، إلا أن اقتداء الكبار البالغين بغير البالغين
كهؤلاء لا يتلاءم والاحتياط.

س ٢٣٥ - العدالة هي أحد شروط إمام الجماعة، فما هو معيار معرفة العادل؟

ج - المعيار ثقة الشخص نفسه بالعدالة وحسن الظاهر أو شهادة عدلين بها أو الشيوخ والاشتهار بشكل
يؤدي إلى الوثوق أو اقتداء عدة من أهل المحل بحيث يبعث اقتداؤهم على الوثوق. ١٧ ربيع الثاني
١٤١٧

س ٢٣٦ - ما رأي سماحتكم في إمامة المرأة للنساء أو للرجال؟

ج - إمامة المرأة للنساء لا مانع منها، ولكنها لا تجوز بالنسبة إلى الرجال. ١٠ رمضان ١٤١٦

إمامة المعوقين

س ٢٣٧ - من يعاني نقصاً في أحد أعضائه (في اليد أو الرجل) بحيث يمكنه الصلاة قائماً، هل يجوز له إمامة الجماعة؟

ج - الظاهر جواز ذلك والافتداء به كالافتداء بكل من تنطبق عليه شروط إمامة الصلاة، لأنَّ صلاة الإمام صحيحة بحسب تكليفه، والصحة بالنسبة إليه تكفي بشكل عام في الافتداء وصحة الجماعة.

أحكام الجماعة

مسألة ٢٣٨ - يجب على المأموم تعيين الإمام عند النية، ولكن لا يجب معرفة اسمه، فلو نوى الافتداء بالإمام الحاضر صحت صلاته.

مسألة ٢٣٩ - يجب على المأموم أن يأتي بكل أجزاء الصلاة بنفسه، ما عدا قراءة الحمد والسورة، ولكن لو كانت ركعة المأموم الأولى أو الثانية هي الثالثة الإمام أو رابعته فعليه أن يقرأ الحمد والسورة.

مسألة ٢٤٠ - إذا علم المأموم بخطأ في بعض قراءة الإمام، فإن لم يكن يعلم بتعمد الإمام لذلك وقرأ هو بنفسه الصحيح وما بعده، فالأقوى صحة جماعته.

مسألة ٢٤١ - يجب على المأموم ألا يأتي بتكبيره الإحرام قبل الإمام، بل الأحوط وجوباً ألا يكبر ما لم ينته الإمام من التكبير.

مسألة ٢٤٢ - إذا سلم المأموم قبل الإمام، وإن كان ذلك عمداً، صحت صلاته.

صلاة الجمعة

مسألة ٢٤٣ - صلاة الجمعة - مع اجتماع جميع شرائطها - واجب تخيري في عهد غيبة إمام الزمان (عج)، رغم أن الاحتياط في الإتيان بالظهر.

س ٢٤٤ - من لم يصل الجمعة وأراد أن يصلي الظهر، فهل تكون قراءته جهراً أو إخفاً؟
وأساساً، هل يجوز له الجهر؟

ج - الجهر في قراءة صلاة الظهر في يوم الجمعة، لا أنها جائزة فحسب بل ومستحبة على الأقوى؟
١٤ شعبان ١٤١٧

س ٢٤٥ - يقال: إنّه لا بدّ في صلاة الجمعة من الاقتداء قبل الركوع، ولا يمكن الاقتداء حال الركوع، كما هو الحال في سائر الصلوات، فهل هذه المسألة صحيحة؟

ج - صلاة الجمعة في مثل هذه الأحكام كالفرائض اليومية. ولهذا يمكن الاقتداء حال الركوع أيضاً.
٢٧ جمادى الثانية ١٤٢١

شُرَاطُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

مسألة ٢٤٦ - تسقط الجمعة عن المريض والأعمى ومن يشق عليه الذهاب إليها وأمثالهم، كما أنها تسقط عن النساء، إلا أنّ هؤلاء إذا حضروها أجزأتهم عن الظهر.

مسألة ٢٤٧ - هل تُجزئ إقامة صلاة الجمعة في الدول الإسلامية إذا لم يُنصب إمامها من قبل الوليّ الفقيه؟

ج - تجزي الصلاة المزبورة، فالتنصيب ليس شرطاً ولا موضوعية له في عهد الغيبة.

مسألة ٢٤٨ - يشترط في صلاة الجمعة كلّ الشروط اللازمة في صلاة الجماعة، كعدم الحائل وعدم ارتفاع موضع الإمام وعدم التباعد أكثر من الحد اللازم وغيرها.

مسألة ٢٤٩ - جاء في حديث: «من لم يُصلِّ الجمعة ثلاثاً فهو منافق، هذا مع أن مراجعنا لا يوجبون الجمعة، نرجو بيان وظيفتنا؟»

ج - عدم حضور الجمعة في عهد غيبة إمام الزمان «عج» غير مشمول بالحديث.

وَقْتُ صَلَاةِ الْجُمُعَةِ

مسألة ٢٥٠ - يدخل وقت الجمعة بزوال الشمس ويستمر إلى أن يصل طول ظل الشاخص إلى مقدار قدمين متعارفين، إلا أنّ الأحوط عدم تأخيرها عن أوائل الزوال العرفي للظهر، فإن تأخرت فالأحوط استحباباً إقامة صلاة الظهر.

مسألة ٢٥١ - إذا بدأ الإمام الخطبة قبل الزوال وانتهى منها عنده وبدأ بصلاة الجمعة، صحت.

كيفية صلاة الجمعة

مسألة ٢٥٢ - صلاة الجمعة ركعتان كصلاة الصبح، ويستحب فيها الجهر بالحمد والسورة، وقراءة سورة الجمعة بعد الحمد في الركعة الأولى وقراءة سورة المنافقون في الركعة الثانية.

مسألة ٢٥٣ - في صلاة الجمعة قنوتان، كلاهما مستحب مؤكد، الأول قبل ركوع الركعة الأولى، والثاني بعد ركوع الركعة الثانية.

مسألة ٢٥٤ - في صلاة الجمعة خطبتان واجبتان كأصل الصلاة يوردهما إمام الجمعة نفسه، فلا تتحقق الجمعة من دونهما.

مسألة ٢٥٥ - يجب على إمام الجمعة أن يأتي بالخطبتين قبل صلاة الجمعة، فإذا جاء بالصلاة قبلهما بطلت، وعندها إذا بقي وقتها أقام صلاة الجمعة ثانية من بعد الخطبتين، ولكن إذا كان جاهلاً بالمسألة أو أخطأ فيها لا تجب الخطبتان، بل لا تجب إعادة الصلاة.

مسألة ٢٥٦ - الأذان الثاني في يوم الجمعة بدعة وحرام.

صلاة الآيات

مسألة ٢٥٧ - يجب الإتيان بصلاة الآيات - والتي سنذكر كيفيتها فيما بعد - لأربعة أمور:

الأول: كسوف الشمس، وإنْ انكسف مقدار منها ولم يخف بسببه أحد.

الثاني: خسوف القمر، وإنْ انخسف مقدار منه ولم يخف بسببه أحد.

الثالث: الزلزلة وإنْ لم يخف أحد.

الرابع: الرعد والبرق والصاعقة والرياح السوداء والحمراء وما شابهها إذا خاف أكثر الناس، حيث تجب صلاة الآيات لهذه الأمور على الأحوط وجوباً.

مسألة ٢٥٨ - إذا وقع ما يوجب صلاة الآيات في منطقة ما وجب على أهل تلك المنطقة الإتيان بها دون غيرهم من المناطق الأخرى، نعم إذا كانت المنطقة الأخرى قريبة، بحيث تعدّ المنطقتان منطقة واحدة وجبت صلاة الآيات على أهل المنطقة الأخرى أيضاً.

كيفية صلاة الآيات

مسألة ٢٥٩ - صلاة الآيات ركعتان، في كل ركعة خمسة ركوعات، وذلك بأن يكبر المصلي بعد النية ويقرأ الحمد وسورة كاملة ويركع، ثم يقرأ الحمد وسورة كاملة، ثم يركع وهكذا إلى خمس مرات، وبعد النهوض من الركوع الخامس يهوي إلى السجدين، ثم يقوم للركعة الثانية فيفعل كما فعل في الأولى تماماً ثم يتشهد ويسلم. ويمكن بعد النية وقراءة الحمد تقسيم سورة كاملة إلى خمسة أقسام يقرأ قسماً منها قبل كل ركوع. فمثلاً يقرأ بعد الحمد «بسم الله الرحمن الرحيم» بقصد سورة التوحيد باعتبارها آية من سورة، ثم يركع وينهض فيقرأ: «قل هو الله أحد»، ثم يركع وينهض ويقول: «الله الصمد»، ثم يركع وينهض ويقول: «لم يلد ولم يولد»، ثم يركع وينهض ويقول: «ولم يكن له كفواً أحد»، ثم يركع الركوع الخامس، وبعد النهوض منه يهوي إلى السجدين ثم يقوم للركعة الثانية ويفعل كما فعل في الركعة الأولى.

مسألة ٢٦٠ - كل ركوع من ركوعات صلاة الآيات ركن تبطل الصلاة بزيادته أو نقصانه عمدًا أو سهواً.

صلاة عيدي الفطر والأضحى

مسألة ٢٦١ - صلاة العيدين واجبة عند حضور إمام الزمان «عج»، ويجب إقامتها جماعة، وهي مستحبة في زمان الغيبة، ويجوز الإتيان بها جماعة، بل الأحوط إتيانها جماعة.

صلاة الاستنجار

مسألة ٢٦٢ - يجوز استنجار شخص لقضاء ما فات الميت من العبادات، وكذا يصح التبرع بقضائها عن أحد بلا أجر.

مسألة ٢٦٣ - يجب في من يُستأجر لقضاء صلاة الميت أن يكون مجتهداً أو عارفاً بالمسائل التي يحتمل الابتلاء بها في الصلاة عن تقليد صحيح.

س ٢٦٤ - هل يصح الإتيان بصلاة الاستتجار أو صوم الاستتجار في السفر؟

ج - لا مانع من الإتيان بصلاة الاستتجار في السفر، إلا أن صيام الاستتجار لا يجوز فيه، كغيره من الصيام. ١٤ رمضان ١٤١٦

س ٢٦٥ - هل يجب على الرجل الذي استؤجر لقضاء صلاة امرأة أن يقرأ إخفاتاً كما تفعل النساء أو لا بدّ له أن يعمل وفقاً لتكليفه الشخصي؟

ج - يجب على النائب في مثل الصلاة أن يقوم بتكليفه الشخصي، لا بتكليف المنوب عنه. ٢٣ شعبان ١٤١٣

الصوم

النية

مسألة ٢٦٦ - لا يجب على من يريد الصيام إخطار النية في قلبه أو التلقظ بها بقوله: «أصوم غداً» مثلاً، بل يكفي أنه يريد الإمساك عما يبطل الصيام من أذان الفجر إلى غروب الشمس طاعة لله تعالى. ولكي يتيقن من أنه كان صائماً طيلة هذه الفترة يلزمه أن يمسك عن المفطرات قبل أذان الفجر بقليل ويفطر بعد غروب الشمس بقليل أيضاً، فيكفي في النية ما يقوم به المسلمون في أسحار شهر رمضان من الاستيقاظ لتناول طعام السحور، بل يكفي في النية إرادة المرء صيام يوم غد وهو في يومه هذا وإن لم يستيقظ عند السحر. وخلاصة الكلام هي أن نية الصيام والعبادات كنية سائر الأعمال التي يقوم بها الناس، وما يمتاز به الصيام والعبادات هو أنه يجب أن يكون دافعها طاعة الله، أي الصوم «قربة إلى الله».

مسألة ٢٦٧ - يجوز أن ينوي في كل ليلة من ليالي شهر رمضان صوم اليوم التالي، والأفضل أن ينوي في الليلة الأولى من الشهر صوم الشهر كله.

مسألة ٢٦٨ - إذا تحسّن المريض قبل الزوال من شهر رمضان ولم يكن قد جاء بما يبطل الصيام من أذان الصبح حتى ذلك الحين، فعليه أن ينوي الصيام ويصوم ذلك اليوم، وإن تحسّن بعد الزوال فليس عليه صيام ذلك اليوم.

مسألة ٢٦٩ - لا يجب صيام اليوم المشكوك في أنه آخر شعبان أو أول شهر رمضان، ومن أراد صيامه فلا يمكن أن ينويه من شهر رمضان، إلا أنه إذا نواه صوم قضاء وما شابه ثم علم فيما بعد أنه من شهر رمضان احتسب له من شهر رمضان.

س ٢٧٠ - نسي شخص أنه نوى الصيام أو لا وأتمّ صومه شاكاً في صحته، فهل يعتبر صيامه صحيحاً أو لا؟

ج - عندما تناول طعام السحور وأراد الصيام فهذه هي نية الصوم، إذ لا يلزم التلقظ بالنية أو إخطارها

في القلب. ١٣ شعبان ١٤١٧

المفطرات

مسألة ٢٧١ - المفطرات تسعة:

الأول: الأكل والشرب. الثاني: الجماع. الثالث: الاستمناء. الرابع: افتراء الكذب على الله والنبي وأوصيائه. الخامس: إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق. السادس: رمس تمام الرأس في الماء. السابع: البقاء على الجنابة والحيض والنفاس إلى أذان الصبح. الثامن: الحقنة بالمواد السائلة. التاسع: تعمد القيء.

وتفاصيل هذه المفطرات كما يلي:

١ - الأكل والشرب

مسألة ٢٧٢ - إذا أكل الصائم أو شرب شيئاً عمداً بطل صومه، سواء كان ما أكله أو شربه شيئاً متعارفاً كالخبز والماء أو غير متعارف كالتراب وعصارة الشجر، وسواء كان قليلاً أو كثيراً، حتى أنه لو أخرج المسواك من فمه وأعاده إليه ثانية وابتلع رطوبته، بطل صومه، إلا أن تستهلك رطوبة المسواك في اللعاب بحيث لا تعد رطوبة خارجية.

مسألة ٢٧٣ - لا إشكال في ابتلاع أخلاط الرأس والصدر ما لم تصل إلى فضاء الفم، فإذا دخلت فضاء الفم فالأحوط وجوباً عدم ابتلاعها.

مسألة ٢٧٤ - لا يجوز الإفطار بسبب الضعف، ولكن إذا بلغ الضعف درجة لا تُطاق عادة، جاز الإفطار.

س ٢٧٥ - هل يفسد الصوم باستخدام البخاخ الذي يساعد في الأمراض التنفسية والرئوية؟

ج - الظاهر أنه لا يبطل الصوم ولا يعتبر من الأكل والشرب . ٢٥ ذوالقعدة ١٤١٧

س ٢٧٦ - هل بإمكان الصائم المريض استعمال المصل أو الإبر المقوية في شهر رمضان؟

ج - الاحتياط في ترك ذلك، وإن كان لا يمكن اعتباره مفطراً، فصدق الأكل والشرب عليه محل تأمل

بل منع. ٣٠ ذوالحجة ١٤١٧

٢ - الجماع

مسألة ٢٧٧ - يبطل الصوم بالجماع وإن أدخل بمقدار الحشفة فقط ولم يخرج المنى.

٣ - الاستمناء

الاستمناء هو فعل شيء يؤدي إلى خروج المنى.

٤ - الكذب على الله ورسوله (صلى الله عليه وآله)

مسألة ٢٧٨ - إذا نسب الصائم عمداً الكذب إلى الله تعالى والرسول (صلى الله عليه وآله) وأوصيائه (عليهم السلام) بالقول أو الكتابة أو الإشارة وما شابه ذلك، بطل صومه وإن قال فوراً: إني كذبت، أو تاب من فعله. والأحوط وجوباً شمول هذا الحكم للسيدة الزهراء (عليها السلام) وسائر الأنبياء وأوصيائهم.

مسألة ٢٧٩ - لا ضير في قراءة القرآن والأدعية مع العلم بحصول خطأ في تلفظها إذا لم يكن هناك مخاطب توجه إليه القراءة، وكان الخطأ غير مقصود، لأنه لا يقصد الكذب هنا، وما قد يذكر من خلاف الواقع أو الخطأ في القراءة هو نتيجة للجهل. كما أنه قد قامت السيرة على تلاوة القرآن على الرغم من العلم بحصول خطأ في التلفظ في بعض الأحيان.

٥ - إيصال الغبار الغليظ إلى الحلق

مسألة ٢٨٠ - يبطل الصوم بإيصال الغبار الغليظ إلى الحلق، سواء كان غبار ما يحلّ أكله كالطحين أو غبار ما يحرم أكله.

مسألة ٢٨١ - إذا أحدثت الريح غباراً غليظاً ولم يحتظ الصائم منه على الرغم من علمه به، ووصوله الغبار إلى الحلق، بطل صومه.

س ٢٨٢ - ما حكم تدخين السجائر والتبغ وغيرها بالنسبة إلى الصائم؟

ج - دخان السجائر والتبغ وأمثالهما تبطل الصيام على الأحوط وجوباً.

٤ محرم ١٤١٨

٦ - غمس الرأس في الماء

مسألة ٢٨٣ - إذا غمس الصائم رأسه بكامله في الماء عمداً فعليه أن يقضي صومه وإن كان باقي جسمه خارج الماء. ولكن إذا غطى الماء جسمه وبقي مقدار من رأسه خارجه، لم يبطل صومه.

مسألة ٢٨٤ - من غمس نصف رأسه في الماء مرة ونصفه الآخر مرة أخرى، لم يبطل صومه.

٧ - البقاء على الجنابة والحيض والنفاس إلى طلوع الفجر

مسألة ٢٨٥ - إذا لم يغتسل الجنب عمداً إلى طلوع الفجر أو لم يتيمم عمداً إذا كان واجبه التيمم، فصومه باطل.

مسألة ٢٨٦ - إذا لم يغتسل ولم يتيمم إلى طلوع الفجر في صوم رمضان أو في صوم واجب آخر ذي وقت معين ولكن عن غير عمد، فصومه صحيح.

مسألة ٢٨٧ - إذا نام الجنب في ليلة شهر رمضان واستيقظ، وعلم أو احتمل أنه إذا نام ثانية فإنه سيستيقظ قبل طلوع الفجر، وكان عازماً على أن يغتسل بعد الاستيقاظ، فإن نام ثانية ولم يستيقظ إلى طلوع الفجر، وجب عليه قضاء ذلك اليوم، وكذا إذا استيقظ من النوم الثاني ونام للمرة الثالثة ولم يستيقظ إلى طلوع الفجر. والأحوط استحباباً التكفير في كلا الحالتين.

مسألة ٢٨٨ - من أراد صيام غير شهر رمضان وأجنب ولم يغتسل عمداً إلى طلوع الفجر، فصومه في ذلك اليوم صحيح.

مسألة ٢٨٩ - إذا طهرت المرأة من الحيض أو النفاس في شهر رمضان قبل طلوع الفجر ولم تغتسل عمداً أو لم تتيمم عمداً إذا كان واجبها التيمم، فصومها باطل.

س ٢٩٠ - ما حكم صيام من استيقظ قبل أذان الصبح في شهر رمضان وهو محتلم ولم يكن بمتسعه الاغتسال؟

ج - عليه التيمم في ضيق الوقت ويصح صيامه. ٢٨ رمضان ١٤١٦

س ٢٩١ - أنا امرأة بدأت عادتي الشهرية قبل مجيئي إلى دار زوجي بثلاث سنوات، إلا أنني لم أعلم بوجود غسل الحيض، وإتّما كنت استحم تحت الدوش وأصلي على النبي وآله، وكنت أصوم أيضاً وأذهب أيام العادة إلى المسجد، فهل يجب أن أقضي صلاتي وصومي؟

ج - على الرغم من أن الغسل بالشكل الذي جاء في السؤال مبرئ للذمة ظاهراً (لوجود قصد القرية وكون الجهل سببه القصور الذي يستدعي السعة ورفع التكليف) إلا أن الاحتياط بقضاء الصلاة تدرجاً بلا مشقة وحرص أمر مستحسن ومطلوب، وإن لم يكن إلزامياً. وأمّا بالنسبة إلى الصيام فهو صحيح بالتأكيد ولا قضاء فيه؛ لأن البقاء على الحيض لم يكن عمداً.

٢٧ شعبان ١٤١٧

٨ - الحقنة

مسألة ٢٩٢ - يبطل الصوم بالحقنة بالمواد السائلة، وإن كانت للضرورة والعلاج، إلا أن استعمال التحاميل للعلاج لا إشكال فيه، والأحوط وجوباً عدم استعمال التحاميل المغذية من هذا المجرى.

٩ - التقوي

مسألة ٢٩٣ - إذا تعمّد الصائم القيء بطل صومه، وإن اضطرّه إلى ذلك المرض وشبهه، ولكن إذا تقيأ سهواً أو من دون اختيار فلا إشكال فيه.

مسألة ٢٩٤ - إذا أكل في الليل شيئاً يعلم أنّه سوف يضطرّه إلى التقيؤ في النهار فالأحوط وجوباً قضاء ذلك اليوم.

أحكام المفطرات

مسألة ٢٩٥ - إذا قام الصائم عن عمد واختيار بعمل يبطل الصوم، فصومه باطل، وإذا لم يكن عن عمد فلا إشكال فيه، إلا أنّ الجنب إذا نام ولم يغتسل إلى طلوع الفجر بالتفصيل المذكور في المسألة (٢٨٥) فصومه باطل.

مسألة ٢٩٦ - إذا جاء الصائم سهواً بما يبطل الصوم وظنّ أنّ صومه قد بطل فجاء مرّة ثانية عمداً بمبطل آخر، بطل صومه. وليُعلم هنا أنّه إذا بطل الصيام في شهر رمضان بسبب أحد المفطرات، فإنّ الإمساك باق على وجوبه، وأنّ ارتكاب أيّ مفطر هو حرام ومعصية كبيرة. كما يذكر أنّ وجوب الإمساك بقية النهار على الرغم من بطلان الصيام هو من الأحكام التي امتاز بها شهر رمضان وأوجبها الشريعة احتراماً لهذا الشهر وصيامه. وأمّا في غير شهر رمضان، فإنّه يجوز الإتيان بالمفطرات إذا بطل الصيام طبقاً للقاعدة. فهذا الحكم هو مما تفرّد به شهر رمضان على خلاف القاعدة، وكان من امتيازات هذا الشهر، شهر نزول القرآن وشهر الله، ومن الأحكام التي ثبتت له بما يكفي من الأدلة.

الحالات التي يجب فيها القضاء والكفارة

مسألة ٢٩٧ - إذا تعمّد الصائم التقيؤ في النهار أو أجنب ليلاً واستيقظ حسب التفصيل المذكور في المسألة (٢٨٥) ونام ثلاث مرّات ولم يستيقظ إلى أذان الفجر وجب عليه القضاء فقط. وإذا تعمّد استعمال الحقنة أو أدخل رأسه في الماء، فالاحتياط المستحب أن يكثر أيضاً. وأمّا إذا أتى بمفطر آخر عمداً، فإنّ كان يعلم أنّه يبطل الصوم وجب عليه القضاء والكفارة. ولا بدّ من الانتباه هنا إلى أنّ بطلان الصوم في شهر رمضان لا يعني جواز الإفطار، لأنّ وجوب الإمساك يبقى. وعلى هذا، من تعمّد القيء وجب عليه القضاء، فإذا تناول بعده شيء وجبت عليه الكفارة.

كفارة الصيام

مسألة ٢٩٨ - من وجبت عليه كفارة إفطار صوم رمضان، لزمه أن يعنق رقبة، أو يصوم شهرين بحسب ما يأتي في المسألة اللاحقة، أو يشبع ستين فقيراً أو يدفع إلى كلّ منهم مدّاً (وهو ثلاثة أرباع الكيلو تقريباً) من الطعام، أي من الحنطة أو الشعير وأمثالهما. وإذا لم يتمكن من هذه الأمور، دفع ما أمكنه من أمداد الطعام إلى الفقراء، فإنّ لم يستطع دفع الطعام فعليه أن يستغفر

بأن يقول مرة: استغفر الله، والاحتياط المستحب في الحالة الأخيرة أن يدفع الكفارة في أي وقت أمكنه ذلك.

مسألة ٢٩٩ - من أراد أن يصوم شهرين كفارةً عن الإفطار في رمضان، وجب عليه أن يصوم واحداً وثلاثين يوماً منهما على التوالي. وأما البقية فلا إشكال في توزيعها على الأيام.

س ٣٠٠ - ما تكليف من لم يصم العام الأول من بلوغه، لجهله أو عدم قدرته؟ هل يكفيه القضاء أو يجب عليه الكفارة؟ وما تكليفه إذا كان يعلم الحكم أو يقدر على الصيام؟

ج - مع العلم والقدرة تجب الكفارة، ومع الجهل أو عدم القدرة يجب القضاء. نعم، تجب كفارة تأخير القضاء بمدّ من الطعام عن كل يوم.

٧ ربيع الأول ١٤١٧

قضاء الصوم

س ٣٠١ - فتاة في الثانية عشرة كانت تقلد مرجعاً يرى سن البلوغ لدى الفتيات تسع سنين، وقد أفطرت في حينها بعض أيام شهر رمضان بسبب المرض. وبعد أن توفّي ذلك المرجع رجعت إليكم في التقليد، فبالنظر لرأيكم في سن التكليف لدى الفتيات، هل يجب عليها قضاء الأيام التي لم تصمها أو أنّها تسقط عن التكليف؟

ج - إذا استمرّ بها المرض إلى رمضان التالي فلا قضاء، وإلا وجب عليها القضاء، وفتوانا تعتبر حجة للعمل من زمان تقليدنا فما بعد. ١٣ شعبان ١٤١٦

الصيام في السفر

مسألة ٣٠٢ - المسافر الذي يجب عليه القصر في الصلاة يجب ألا يصوم أيضاً وعليه القضاء، والمسافر الذي يتم الصلاة، مثل من كان كثير السفر بحيث يكون السفر أمراً سهلاً وعادياً بالنسبة إليه أو كان سفره سفر معصية يجب أن يصوم.

مسألة ٣٠٣ - لا إشكال في السفر في شهر رمضان، ولكن يكره إذا كان هرباً من الصوم.

س ٣٠٤ - ما هو المعيار في صحة صوم من يسافر بعد الظهر، أهو الخروج بعد الظهر من داره أم الخروج بعد الظهر مما يُعدّ خارج المدينة وما دون حدّ الترخّص؟

ج - المعيار داره ومستقرّه، أي يجب أن يكون عند زوال الشمس في الظهيرة في داره ومستقرّه، لا في حدّ الترخّص وطريق السفر كي يصح منه صيام ذلك اليوم.

س ٣٠٥ - من كان مسافراً في شهر رمضان قبل الظهر، إذا وصل قبل الزوال إلى موضع يسمع فيه أذان المدينة ويرى جدرانها، ولكنه لم يدخل المدينة بعد، هل يصح منه صيام ذلك اليوم أو لا؟

ج - الظاهر عدم صحة صيام ذلك اليوم ويجوز له الإفطار وإن كان الأحوط استحباباً صيام ذلك اليوم وقضائه. ولهذا فالأحوط والأولى لمن ظنَّ أو شكَّ بدخول المدينة قبل الزوال أن يفطر في أثناء السفر.
س ٣٠٦ - في الحالات التي يقتضي فيها التكليف الجمع بين القصر والتمام، هل يمكن الصيام أو لا؟ وإذا صام وكان ذلك في شهر رمضان فهل يلزم قضاؤه فيما بعد؟

ج - في المواضع التي يحتاط فيها بالجمع بين القصر والتمام يجمع في صيامها بين الصوم والقضاء.

١٣ ذوالحجة ١٤١٦

من لا يجب عليه الصيام

مسألة ٣٠٧ - لا يجب الصيام على من لا يقدر عليه أو من يشقُّ عليه بسبب شيخوخته، ولكن يلزم في الحالة الثانية أن يعطي الفقير عن كل يوم مدّاً (ثلاثة أرباع الكيلو تقريباً) من الحنطة أو الشعير أو الخبز أو الرز وأمثالها.

مسألة ٣٠٨ - لا يجب الصيام على المصاب بداء العطاش الذي لا يمكنه تحمُّل العطش أو يشقُّ عليه تحمُّله، ولكن يلزم في الحالة الثانية أن يعطي بدل كل يوم مدّاً من الحنطة أو الشعير وأمثالها للفقير، والأحوط وجوباً ألا يشرب من الماء أكثر من مقدار الضرورة، ولا يلزمه قضاء ما فات إن تمكن فيما بعد.

مسألة ٣٠٩ - لا يجب على المرأة الحامل المقربة صيام شهر رمضان إذا كان ذلك يضرُّ بحملها، وعليها إعطاء الفقير مدّاً من الطعام، كالحنطة أو الشعير وأمثالهما عن كلِّ يوم، وكذلك لا يجب عليها الصيام إذا كان يضرُّ بها، وعليها إعطاء مدّاً من الطعام للفقير عن كلِّ يوم. وعلى كل حال، يجب عليها قضاء الأيام التي لم تصمها.

س ٣١٠ - المرضعة قليلة اللبن التي لا تجد مرضعة تسترضعها، وإذا صامت سيضرُّ الصيام بطفلها، هل يجب عليها الصوم أو لا؟

ج - لا يجب عليها الصوم، إلا أنه يجب عليها إعطاء الفقير مدّاً من الطعام (٧٥٠ غرام من الحنطة والشعير وأمثالهما) عن كلِّ يوم، وتقضي الصيام خلال سنتها هذه، فإذا أخرته إلى السنة اللاحقة فعليها إعطاء الفقير مدّاً من الطعام عن كلِّ يوم أيضاً ككفارة تأخير، وهذا الحكم يجري في الحامل التي مرَّ ذكرها في المسألة (٣٠٧) أيضاً. ٩ ذوالقعدة ١٤١٧

س ٣١١ - ما حكم الفتاة التي بلغت ولا يمكنها صيام شهر رمضان لضعف بنيتها، كما أنَّها لا تستطيع قضاءه فيما بعد إلى السنة التالية؟

ج - تكليف الفتاة التي بلغت الثالثة عشرة (وهو سنّ البلوغ) كسائر المكلفين، فإذا لم تستطع قضاء صيامها من شهر رمضان إلى شهر رمضان التالي للضعف البالغ في بنيتها، سقط عنها القضاء،

ولكن عليها إعطاء الفقير مداً عن كل يوم (٧٥٠ غرام من الحنطة أو الخبز أو الرز أو المعكرونيا وما شاكل ذلك). ١٣ ذوالقعدة ١٤١٦

الصيام المستحب

س ٣١٢ - نويت الصيام في الخامس والعشرين من ذي القعدة (يوم دحو الأرض) نظراً لاستحبابه المؤكّد، ولكن للأسف عندما استيقظت قبل أذان الصبح وجدت نفسي محتتماً، ولأني كنت في أثنائها خفراً في عملي لم يتسنّ لي الغسل، ولذلك تيممت بدل الغسل ونمت، وبعد الأذان توضّأت، ولما كان الوقت ضيقاً صلّيت بتلك الملابس وصمت ذلك اليوم، فهل يصح صومي وصالتي؟

ج - لا يبطل الصيام المستحب بالبقاء على الجنباء إلى أذان الصبح ولو عمداً، وعلى فرض التيمم للصيام المستحب مع بقاء العذر وكذلك التوضؤ، فالصلاة صحيحة أيضاً، وتطهير البدن والثياب للصلاة إنّما يجب بالقدر الممكن، فإذا لم يمكن صحت الصلاة بذلك الشكل أيضاً.

٨ ربيع الثاني ١٤١٧

س ٣١٣ - ما حكم صيام الابن استحباباً إذا منعه والداه عطفاً عليه، وكذلك صيام الزوجة استحباباً من دون إذن زوجها؟

ج - لا يجوز الصيام المستحب للأبناء إذا كان يؤذي الوالدين أو الجدّ، بل إن لم يكن يؤذيهم، ولكنهم منعوا عنه، فالأحوط وجوباً تركه. وأما بالنسبة إلى الزوجة، فإن كان الصيام المستحب يخلُ بحق الزوج وجب عليها ألا تصوم، وكذا إذا منعها الزوج من الصيام (لا لمجرد إيذائها) وجب عليها الامتناع على الأحوط وجوباً. ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٦

ثبوت الهلال

مسألة ٣١٤ - يثبت هلال الشهر بأربعة أمور:

الأول: أن يرى المرء الهلال بنفسه.

الثاني: أن يخبر برؤيته جماعة يتيقن من كلامهم، وهكذا كلّ أمر يوجب له اليقين بذلك.

الثالث: أن يخبر رجلان عادلان بأنهما شاهدا الهلال ليلاً، ولكن إذا اختلفوا في وصف الهلال أو كانت شهادتهما تخالف الواقع، كأن يقولان إنّ الجانب الداخلي من دائرة الهلال هي باتجاه الأفق، لا يثبت بذلك أول الشهر. إلاّ أنّه إذا اختلفا في بعض خصوصيات الهلال، كأن يقول أحدهما كان القمر طويلاً ويذّعي الآخر عدم ذلك، يثبت أول الشهر بكلامهما.

الرابع: أن ينقضي ثلاثون يوماً من أول شهر شعبان ليثبت أول شهر رمضان، وكذا ينقضي ثلاثون يوماً من أول شهر رمضان ليثبت أول شوال.

مسألة ٣١٥ - حجّية حكم الحاكم بالنسبة إلى أول الشهر هي موضع إشكال بل منع بحسب نظرنا، وإنما يجب على كلِّ فرد أن تكون لنفسه حجّة شرعية على أول الشهر.

الصوم المحرم والمكروه

مسألة ٣١٦ - يحرم صوم عيد الفطر والأضحى، وكذا يحرم صوم اليوم المشكوك في أنّه آخر شعبان أو أول شهر رمضان إذا صامه بنية أول شهر رمضان.

مسألة ٣١٧ - من علم أنّ الصوم لا يضرّه وجب عليه أن يصوم وإن أخبره الطبيب بتضرّره به، ومن تيقّن أو ظنّ أنّ الصوم يضرّه، بل إن احتمل ذلك احتمالاً عقلاً، وجب عليه ألا يصوم وإن أخبره الطبيب بأنّ الصوم لا يضرّه، لأنّ المعيار في ذلك هو خوف الضرر، لا اليقين به، والظن والخوف يحصلان بالاحتمال، فإذا صام والحال هذه لم يصح صومه.

مسائل المتفرقة في الصوم

س ٣١٨ - هل يمكن للمرأة أن تتناول حبوباً تمنع العادة الشهرية من أجل أن تصوم شهر رمضان؟ وكيف يكون صومها؟

ج - يجوز لها ذلك، وصومها صحيح.

الاعتكاف

الاعتكاف هو الإقامة في المسجد للعبادة قربة إلى الله، بل يكفي الإقامة فيه قربة إلى الله، وإن كان الأحوط ضمُّ قصد العبادة إليه. وفي كلِّ وقت يصح فيه الصوم يصح فيه الاعتكاف، وأفضل أوقاته شهر رمضان، وأفضله العشرة الأخيرة منه. والاعتكاف مستحب في أصل الشريعة ويمكن إتيان المعتكف به عن نفسه أو نيابة عن غيره، سواء أكان حياً أم ميتاً، وإن كان الأحوط استحباباً في النيابة عن الأحياء أن يكون الاعتكاف برجاء الأجر والثواب.

شروط الاعتكاف

لصحة الاعتكاف ثمانية شروط:

الأول: الإيمان. الثاني: العقل. الثالث: قصد القربة. الرابع: الصيام. الخامس: الأ يقل عن ثلاثة أيام. السادس: أن يكون في المساجد الأربعة أو في المسجد الجامع. السابع: إذن الزوج بالنسبة إلى الزوجة. الثامن: عدم الخروج من المسجد.

مسألة ٣١٩ - لا يصح الاعتكاف في غير المسجد الجامع، كمسجد القبيلة والمحلة أو المسجد الذي يُشكُّ في جامعيته.

س ٣٢٠ - ما المراد بالمسجد الجامع الذي يصحُّ فيه الاعتكاف؟ وهل يمكن لمدينة واحدة أن يكون لها أكثر من مسجد جامع؟

ج - المسجد الجامع هو المسجد العام الذي يجتمع فيه عامّة الناس ولا يختص به أهل محلة ما أو فئة معينة أو وقت معيّن، ويمكن لمدينة واحدة أن يكون لها أكثر من مسجد جامع. ٤ صفر ١٤١٨
س ٣٢١ - في بعض المدن الكبيرة كطهران، هناك مسجد لكلّ محلة، وبعض هذه المساجد يحضى بأهمية خاصة من حيث كثرة التردد عليه وتجمّع الناس فيه، فهل تعتبر هكذا مساجد من المساجد الجامعة ليصحّ فيها الاعتكاف؟

ج - المعيار جامعيتها بالنسبة إلى المدينة، لا بالنسبة إلى المحلة. ولذلك، ما لم نتيقن من جامعيتها بالنسبة إلى المدينة لا يصح فيها الاعتكاف.

٤ صفر ١٤١٨

ما يحرم على المعتكف

تحرم على المعتكف خمسة أمور:

الأول: مباشرة النساء بالمقاربة واللمس والتقبيل.

الثاني: الاستمنااء.

الثالث: شمّ الطيب والرياحين والالتذاذ بذلك.

الرابع: البيع والشراء، بل الاتجار بشكل عام على الأحوط.

الخامس: الممارسة حياً للغلبة والظهور.

الخمسة

مسألة ٣٢٢ - الأموال التي يجب فيها الخمسة هي:

الأول: أرباح المكاسب. الثاني: المعادن. الثالث: الكنز. الرابع: الحلال المختلط بالحرام. الخامس: الجواهر التي تستخرج بالغوص. السادس: غنائم الحرب. السابع: الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم.

١ - أرباح المكاسب

مسألة ٣٢٣ - يجب الخمسة فيما يزيد على المؤونة السنوية للفرد وعياله من الأموال التي يكتسبها بالتجارة والصناعة وغيرها من الأعمال حتى أجرة قضاء الصلاة أو الصوم عن الميت، وذلك بالكيفية التي ستذكر.

مسألة ٣٢٤ - لو زاد شيء على المؤونة السنوية بسبب التقدير في النفقة، لا يجب الخمسة في الزائد ويعتبر من المؤونة، وإن كان الأحوط استحباباً أداء الخمسة. قال الشهيد (قدس سره) في الدروس: «لو أسرف عليه ولو قتر حسب له»^٧.

مسألة ٣٢٥ - إذا منح شيئاً غير خمس لشخص ما، فمخس ذلك الشيء لا يكون ملكاً له.

مسألة ٣٢٦ - من يزرع أشجار الصفصاف والخلاف وأمثالها، فعليه خمسها في السنة التي يحين موعد بيعها وإن لم يبيعها. إلا أنه إذا دخلت إليه أرباح عن طريق أغصان تقطع سنوياً عادة على سبيل المثال، وزاد الربح وحده أو بضمه إلى أرباح أخرى عن مؤونة سنته، فعليه خمسها في آخر كل عام.

مسألة ٣٢٧ - التكاليف المبذولة للحصول على الربح يجوز خصمها من الربح الحاصل، لأنها تعتبر من رأس مال السنة السابقة ولا خمس فيها.

مسألة ٣٢٨ - ما ينفق من أرباح المكاسب في أثناء السنة في الأكل والشرب والملابس والأثاث وشراء بيت والزواج وجهاز البنت والسفر للزيارة وما شابه ذلك، لا خمس فيه إن لم يكن أكثر ممَّا يليق به، ولم يفرط في الإنفاق والبذل.

س ٣٢٩ - كنت في العام الماضي موظفاً حكومياً، ولهذا فإني أطلب مبلغ فارق الراتب الذي سيدفع لي هذه السنة. من ناحية أخرى أنا عاطل عن العمل في هذا العام ومحتاج إلى المال، فهل يجب على الخمسة في المال الذي سأستلمه أو لا؟ أعلمونا رجاءً.

ج - هذا المال هو من دخل السنة التي يصل فيها. فإذا لم ينفق إلى آخر السنة في حاجيات العيش

ونفقاته وزاد على المؤونة ففيه الخمسة. ١٤ ربيع الأول ١٤١٣

س ٣٣٠ - إذا اشتريت بستاناً أو أرضاً بمال مخمّس ولم أقم ببيعهما بعد، فهل يشملهما الخمس؟

ج - ارتفاع السعر والربح الفائض على مبلغ الشراء يعتبر من أرباح المكاسب التي إذا ما زادت على مؤونة السنة تعلق بها الخمس. نعم، إذا كان الغرض منها طلب الربح فالقيمة الإضافية في كل سنة هي جزء من دخل تلك السنة، وإذا لم يكن الغرض طلب الربح فالمعيار هو حين البيع. ٦ صفر ١٤١٦
س ٣٣١ - المبالغ التي تمنح بمناسبة الأعياد أو للتشجيع على العمل، إذا احتفظ بها صاحبها ولم ينفقها حتى دارت سنة الخمس عليه، ما هو حكمها؟

ج - لا خمس في الهبة والهدية والعيدية، إلا أنّ المبلغ الإضافي المدفوع تقديراً وتشجيعاً على العمل يعدّ من أرباح المكاسب، فإذا زاد على مؤونة السنة تعلق به الخمس. ٢ محرم ١٤١٦
س ٣٣٢ - تستلم زوجة موظف حكومي متوفى مرتباً شهرياً أو معاشاً. هل يتعلّق الخمس بهذا المرتب أو يعتبر من الإرث؟ وإذا أضافت الحكومة علاوة على هذا المعاش، فهل يتعلّق الخمس بها (إذا مرتّ عليها سنة)؟

٥ جمادى الأولى ١٤١٢

س ٣٣٣ - أودعت مبلغاً من المال لشراء سيارة في حساب شركة سيارات لكي أستلمها في العام المقبل، فهل يتعلّق الخمس بهذا المبلغ؟

ج - إذا كنت بحاجة إليها فالمبلغ من المؤونة ولا خمس فيه. ٢٥ رمضان ١٤١٦

س ٣٣٤ - اشترى بعضهم جرارة ليحرقوا بها الأراضي بأجر، إلا أنّ الأجر التي يتلقونها على قدر عيشهم، فهل يتعلّق الخمس بهذه الجرارة؟

ج - كل شيء يستخدم وارده لتأمين نفقات العيش يعتبر رأس مال ويتعلّق به الخمس حتى لو تمّ دفعه بشكل أقساط. ٢٣ شوال ١٤١٦

س ٣٣٥ - بنى شخص داراً بقرض وعاش فيها فترة، ولفقدانه العمل وحاجته إلى رأس مال يعمل به، باع الدار ليستأجر أخرى، وسدّد بالمال قرضه واشترى ببعضه سيارة وأثاثاً وجعل الباقي رأس مال يعمل به. نرجو توضيح مقدار ما يتعلّق به الخمس من ماله؟

ج - لا يتعلّق الخمس بشيء من ثمن الدار المبيعة التي كانت تعد من المؤونة ما دام ليس له دار، حتى بما جعله رأس مال للعمل. نعم، الربح الذي يحصل من رأس المال يعتبر من أرباح المكاسب. ٣
ذو الحجة ١٤١٦

س ٣٣٦ - وضعت مبلغاً من المال كقرض لدى صاحب الدار التي أسكنها كي يخفّف من مبلغ الإيجار الشهري الذي أدفعه إليه، فهل يتعلّق الخمس بهذا المال؟

ج - القرض الذي يدفع إلى صاحب الدار لأجل تخفيف الإيجار لا خمس فيه، لأنه من مؤونة المستأجر، إلا أن تزول حاجته إليه ويزيد على المؤونة، فعندها يتعلّق به الخمس. ٧ صفر ١٤١٦
س ٣٣٧ - إذا زادت قيمة الدار المسكونة عما كانت عليه عند الشراء، فهل يتعلّق الخمس بالزيادة؟

ج - لا تعتبر الزيادة من الدخل ولا يتعلّق بها الخمس قبل بيع الدار، ولكن إذا لم تتفق بعد البيع في المؤونة أو مستلزماتها فإنها من أرباح المكاسب ويتعلّق بها الخمس. ٧ صفر ١٤١٦
س ٣٣٨ - سجّل شخص اسمه للعمرة المفردة، وتأكّد ذهابه فأودع مبلغاً في حساب مؤسسة الحج والزيارة، إلا أن دوره فيما بعد أوكل إلى السنة اللاحقة، فهل يتعلّق الخمس عند رأس السنة بهذا المال الذي أودعه في حساب المؤسسة؟

ج - نفقات السفر للعمرة وغيرها من أسفار الزيارة، التي تجري بشكل متعارف، لا يتعلّق بها الخمس وتعتبر من المؤونة. ١٨ شوال ١٤١٧
س ٣٣٩ - هل هناك فرق بين المال المعزول لشراء جهاز العروس وبين الأشياء المشتراة به؟

ج - الظاهر لا فرق بينهما ولا يتعلّق بهما الخمس.
س ٣٤٠ - أنا شاب بحاجة إلى زواج، وقد وقّرت مالا ولا أزال أوقّر لهذا الغرض، فهل يتعلّق الخمس بمال التوفير هذا؟

ج - إذا كانت المبالغ المعزولة للتوفير في زمن المراجع السابقين ممّن يرى وجوب الخمس فيها، وجب دفع خمسها، وأمّا المال الموقّر للزواج من الآن فصاعداً فلا يتعلّق به الخمس بحسب رأينا. ٢٥ ذوالقعدة ١٤١٥

س ٣٤١ - إذا نقص رأس المال المخمس لخسارة أو استخدام في حاجات المعيشة، فهل يمكن سدّ نقصه من مؤونة العام التالي؟

ج - لا يمكن سدّ نقصه بذلك، فالرصيد الموجود في آخر كلّ سنة هو المعيار للسنة اللاحقة، أي إذا أضيف إليه شيء في العام التالي وجب فيه الخمس وإن لم يكن قد بلغ مقدار رأس مال السنة السابقة.

٢٥ جمادى الثانية ١٤١٦

س ٣٤٢ - شخص مدين لديه مبلغ من المال عند رأس السنة، فهل يتعلّق الخمس بهذا المبلغ؟ وكيف؟

ج - إذا كان يريد تسديد دين حالّ بهذا المبلغ ولم يكن قد استدانه لرأس المال فلا خمس فيه، وإلا وجب دفع الخمس، لأنه زائد على مؤونة السنة. ٢٧ رمضان ١٤١٧

س ٣٤٣ - إذا تأخر مرتب موظف حكومي عدة أشهر بسبب المشكلات الإدارية ولم يودع في حسابه، وحلت في هذه الأثناء سنة خمسة، فهل يجب عليه الخمس عندما يودع المال؟

ج - يعتبر من دخل سنة الاستلام، لا من دخل السنة الماضية، لأن الأمر ليست بيده ولم تكن هناك فائدة عملية لذلك المال؟

٧ جمادى الأولى ١٤١٦

س ٣٤٤ - تستقطع الدوائر أو المؤسسات الحكومية من الموظفين والمستخدمين مبلغاً من مرتباتهم كتقاعد يدفع إليهم شهرياً فيما بعد عندما يتقاعدون، فهل هناك خمس في هذا المال الذي يستقطع من إليه بعد تقاعده؟ ولو فرضنا وجوب الخمس فيه، فهل يجب تخميسه فوراً أو يعتبر من أرباح السنة التي يدفع فيها؟

ج - يعتبر من أرباح السنة التي يدفع فيها. ٢٠ شعبان ١٤١٦

٢ - المعدن

مسألة ٣٤٥ - إذا بلغت المعادن المستخرجة - كالذهب والفضة والرصاص والنحاس والحديد والنفط والفحم الحجري والفيروزج والعقيق والزاج والملح وغيرها - حدّ النصاب وجب دفع خمسها.

مسألة ٣٤٦ - يعتبر الجص والكلس وطين غسل الرأس والطين الأحمر من المعادن على الأحوط وجوباً ويجب فيها الخمس.

مسألة ٣٤٧ - من كان عمله استخراج المعادن وأدى خمس المعدن الذي استخرجه، لا يجب عليه خمس آخر في دخله. فإذا زاد عنده شيء من دخل المعدن بعد مرور سنة وإخراج المؤونة، لا يجب عليه خمس، وكفاه ما أعطاه سابقاً من خمس المعدن.

٣ - الكنز

مسألة ٣٤٨ - الكنز هو المال المخبأ في الأرض أو الشجر أو الجبال أو الجدران بحيث يُدعى كنزاً.

مسألة ٣٤٩ - إذا اكتشف كنزاً في أرض لا يملكها أحد، فالمال له، وعليه خمس.

٤ - الحلال المختلط بالحرام

مسألة ٣٥٠ - إذا اختلط المال الحلال بالمال الحرام بحيث لا يمكن تمييزهما، ولم يعرف مقدار المال الحرام ولا صاحبه، وجب دفع خمس المجموع لتصبح بقية المال حلالاً.

مسألة ٣٥١ - إذا اختلط المال الحلال بالمال الحرام وعرف مقدار الحرام ولكن لم يعرف صاحبه، وجب التصدق بذلك المقدار عن صاحبه، والأحوط وجوباً استئذان حاكم الشرع في ذلك؟

٥ - الجواهر المستحصلة بالغوص

مسألة ٣٥٢ - الجواهر المستخرجة بالغوص في البحر كاللؤلؤ والمرجان وما إليهما من المعادن أو النباتات، إذا بلغت قيمتها - بعد استثناء نفقات الإخراج - ثماني عشرة حمصة من الذهب وجب فيها الخمس، سواء أخرجت من البحر مرة واحدة أو على مراحل، وسواء كانت من نوع واحد أو من عدة أنواع. ولكن إذا اشترك عدة أفراد في استخراج المعدن، وجب الخمس على من بلغت حصته قيمة ثماني عشرة حمصة من الذهب دون غيره.

٦ - الغنيمة

مسألة ٣٥٣ - إذا قاتل المسلمون الكفار بأمر الإمام (عليه السلام)، وحصلوا في تلك الحرب على غنائم، فيجب إخراج ما أنفقوه عليها كأجرة حفظها وحملها ونقلها، وما يريد الإمام (عليه السلام) صرفه في جهة خاصة منها، وكذا ما يختص به الإمام منها، ثم يخمسون الباقي.

٧ - الأرض التي يشتريها الذمي من المسلم

مسألة ٣٥٤ - إذا اشترى الكافر الذمي أرضاً من مسلم، وجب عليه تخميس الأرض نفسها أو دفع قيمة الخمس من النقد. ولكن إذا أراد أن يدفع غير النقد فعليه أن يستأذن المجتهد الجامع للشرائط. وأمّا إذا اشترى داراً أو دكاناً أو ما شابهه من المسلم، فإن قوم المسلم الأرض وباعها على انفراد وجب فيها الخمس، وإن بيعت الدار أو الدكان بشكل كانت الأرض تابعة لهما، فلا يجب تخميس الأرض. ولا يجب في أداء هذا الخمس قصد القرية، بل لا يجب على المجتهد الجامع للشرائط الذي يأخذ الخمس أن ينوي القرية.

مصرف الخمس

مسألة ٣٥٥ - يجب تقسيم الخمس إلى قسمين: سهم السادة، وهذا يجب أدائه إلى مرجع التقليد، أو إعطاؤه - بإذن المرجع - للسيد الفقير أو السيد اليتيم أو لابن السبيل من السادة، والقسم الآخر هو سهم الإمام (عليه السلام)، ويجب أدائه في هذا الزمان إلى مرجع التقليد أو وكيله أو صرفه في الجهة التي يأذن فيها. ولكن من أراد أداء سهم الإمام إلى مجتهد لا يقلده، فهو مأذون في

ذلك إذا علم أن ذلك المجتهد والمجتهد الذي يقلده ينفقان سهم الإمام بشكل واحد.

مسائل المتفرقة في الخمس

س ٣٥٦ - إذا وهب كل من الزوجين ماله للآخر عمداً عند حلول رأس السنة، فما هو حكم الخمس في أموالهما؟

ج - لما كانت الهبة بهدف التهرب من الخمس فلا تبرأ ذمتها ولا بد من دفعه. ٢٠ ربيع الثاني ١٤١٣

س ٣٥٧ - الأموال الشرعية التي تجري عليها عملية مداورة بين المكلف والمجتهد الجامع للشرائط أو وكيله بحيث تبقى في ذمة المكلف، هل يجوز إعطاؤها إلى مجتهدين آخرين أو وكلائهم؟

ج - لا يجوز، وهو كالتصرف بأموال الآخرين. ٣ ذوالحجة ١٤١٣

س ٣٥٨ - هل يجوز إعطاء سهم السادة إلى الفقراء والمستحقين منهم من دون إذن المجتهد؟

ج - لا يجوز، ولا بدّ من الإذن. ٢٤ رمضان ١٤١٥

س ٣٥٩ - هل يؤثر انخفاض قيمة النقد في الخمس؟

ج - مادام عرف الناس يعتبر ارتفاع قيمة الشيء فائدة، فإنّ انخفاض قيمة النقد لا تؤثر في تعلق

الخمس، والخمس هو في الفائدة، ومعيار الفائدة هو صدقها عرفاً. ١٥ رمضان ١٤١٧

الزكاة

مسألة ٣٦٠ - تجب الزكاة في تسعة أشياء:

الأول: الحنطة. الثاني: الشعير. الثالث: التمر. الرابع: الزبيب. الخامس: الذهب. السادس: الفضة. السابع: الإبل. الثامن: البقر. التاسع: الغنم. فمن ملك أحد هذه الأشياء التسعة وجب عليه - بشروط يأتي ذكرها - دفع نسبة محدّدة منها لتصرف في جهات معينة.

س ٣٦١ - لدى مزرعة رز، والمحاصيل التي تشملها الزكاة في رسالة الأحكام الشرعية هي تسعة أشياء فقط، فهل تتعلّق الزكاة بالرز نظراً إلى عدم وجود الرز في العراق والجزيرة العربية في زمن النبي (صلى الله عليه وآله)؟ وإذا كانت تتعلّق به الزكاة فما هو نصابه؟ ج - إنّما تتعلّق الزكاة بتلك الأشياء التسعة، والحكمة من الأحكام غير معلومة للبشر بكل أبعادها، إذ كيف يتساوى الرز بكل أتعابه مع الحنطة (ولا سيما الديمية منها)؟ أضف إلى ذلك أنّ مسألة الرز كانت موضع سؤال على عهد الأئمة (عليهم السلام) أيضاً.

١١ ربيع الأول ١٤١٢

شروط وجوب الزكاة

مسألة ٣٦٢ - تجب الزكاة إذا بلغ المال الزكوي حدّ النصاب الذي سيأتي بيانه، وكان صاحبه بالغاً عاقلاً حراً متمكناً من التصرف فيه.

س ٣٦٣ - تمتلك أسرة ترعاها لجنة إمداد الإمام الخميني (قدس سره) قطعة أرض تعطي محصولاً سنوياً من الشعير يقدر بـ ٢٨٠٠ كيلو غرام. فنظراً لفقر هذه الأسرة من دون شك، هل يجب عليها دفع الزكاة؟

ج - الزكاة تتعلّق بالمحصول الزراعي، لا بالدخل. ولهذا إذا تمّت شروط تعلق الزكاة بمالهم يجب عليهم دفع الزكاة، وإن كانوا أنفسهم فقراء. ١٧ ذوالحجة ١٤١٦

زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب

مسألة ٣٦٤ - لا تجب الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب إلا إذا بلغت كمياتها حدّ النصاب، ونصابها هو (٨٤٧) كيلو غراماً و (٢٠٧) غرامات.

س ٣٦٥ - تُتقاضى من المزارعين لسقيهم بماء الأنهر مبالغ عن توزيع المياه وكري الأنهر حيث تنتهي التكاليف إلى ما يساوي السقي بالمحركات، فهل تكون زكاة الحنطة والشعير في هذه الحالة عُشراً أو واحداً من عشرين من المحصول، أو أنّ ذلك يحسب من تكاليف المحصول وتكون الزكاة واحداً من عشرين؟

ج - يحسب من تكاليف المحصول، إلا أنّ الزكاة هي العشر. ٢٣ رمضان ١٤١٧

زكاة الذهب والفضة

مسألة ٣٦٦ - تجب الزكاة في الذهب والفضة إذا كانا مسكوكين ومتداولين في المعاملات وإنْ انمحي نقش السكة عنهما.

زكاة الإبل والبقر والغنم

مسألة ٣٦٧ - لزكاة الإبل والبقر والغنم شرطان آخران مضافاً إلى ما ذكر من الشروط:
الأول: ألا تكون من الحيوانات المستخدمة للعمل على مدى السنة، ولكن إذا عملت خلال السنة يوماً أو يومين وجبت زكاتها أيضاً.

الثاني: أن تكون سائمة، أي ترعى من العلف البرّي، على مدى السنة. فإذا أكلت تمام السنة أو بعضها من العلف الجاهز أو من زرع المالك أو شخص آخر، لم يكن فيها زكاة، إلا أنّها إذا أكلت خلال السنة يوماً أو يومين من علف المالك، فالأحوط وجوب الزكاة فيها، بل لا يخلو من قوة.

مصرف الزكاة

مسألة ٣٦٨ - يجوز صرف الزكاة في ثمانية موارد:

الأول: الفقير، وهو من لا يملك مؤونة السنة لنفسه وعياله. وأما من يملك رأس مال أو ملكاً أو حرفة تؤمّن له مؤونة سنته فليس بفقير.

الثاني: المسكين، وهو أشدّ حالاً من الفقير.

الثالث: العاملون على الزكاة، وهم الجباة الذي يعيّنهم الإمام أو نائبه للقيام بتحصيل الزكاة وحفظها ومحاسبتها وتأديتها إلى الإمام أو نائبه أو من يستحقها.

الرابع: المؤلفة قلوبهم، وهم الكفار الذين لو أعطوا من الزكاة مالوا إلى الإسلام أو أعانوا المسلمين في الحرب والقتال.

الخامس: شراء العبيد وعتقهم.

السادس: الغارمون، وهم العاجزون عن تسديد ديونهم.

السابع: في سبيل الله، وهي الأعمال ذات المنفعة الدينية كبناء المساجد، أو ذات المنفعة العامة للمسلمين كإقامة الجسور وتعبيد الطرق، وكل ما هو في صالح الإسلام بأي شكل كان.

الثامن: ابن السبيل، أي المسافر الذي انقطع في سفره ونفدت نقوده.

وقد جاءت أحكام هؤلاء جميعاً في رسالتنا (مصباح المقلّدين).

مسألة ٣٦٩ - لا يجب على من يدفع الزكاة أن يخبر الفقير بأنّ المدفوع زكاة، بل إذا كان الفقير ممّن يمنع الحياء عن أخذ الزكاة، يستحب إعطاؤه بصفة هدية، ولكن يجب أن ينوي بها الزكاة.

شروط مستحقي الزكاة

مسألة ٣٧٠ - يجب في أخذ الزكاة أن يكون اثني عشرياً. ولو ثبت ذلك لأحد بطريقة شرعية وأعطى الزكاة على أثره وتلفت الزكاة، ثم اتضح أنه لم يكن اثني عشرياً، فلا يجب أداء الزكاة مرةً أخرى.

مسألة ٣٧١ - يجوز إعطاء الزكاة لولي الطفل أو المجنون الاثني عشري الفقير بقصد تملكها للطفل أو المجنون.

مسألة ٣٧٢ - لا يجوز الإنفاق من الزكاة على من تجب نفقتهم على معطي الزكاة كأولاده، ولكن يجوز لغيره إعطاء الزكاة إليهم.

مسألة ٣٧٣ - يجوز للزوجة أن تعطي الزكاة لزوجها الفقير وإن أنفقها على زوجته.

نية الزكاة

مسألة ٣٧٤ - يجب على من يؤدي الزكاة أن يقصد بها القربة، أي يعطيها امتثالاً لأمر الله تعالى، ويجب أن يعين في النية أن ما يعطيه هو زكاة المال أو زكاة الفطرة، ولكن إذا وجبت عليه زكاة الحنطة والشعير مثلاً لا يجب عليه تعيين أن ما يؤديه هو زكاة الحنطة أو الشعير.

مسائل المتفرقة في الزكاة

مسألة ٣٧٥ - يجب دفع الزكاة للفقير بعد تصفية الحنطة والشعير من التبن، وعند جفاف التمر والعنب، أو عزلها عن ماله. ويجب أداء زكاة النقدين والأنعام الثلاثة بعد تمام الشهر الثاني عشر، أو عزلها عن ماله، ولكن إذا كان المؤدي ينتظر فقيراً معيناً أو أراد إعطاء الزكاة إلى فقير أفضل لسبب ما، جاز له التأخير انتظاراً له ولو لعدة أشهر.

زكاة الفطرة

مسألة ٣٧٦ - يجب على من كان عند غروب ليلة عيد الفطر بالغاً، عاقلاً، واعياً، غير فقير ولا مملوكاً لأحد أن يدفع للفقير عن نفسه وكل فرد من عياله عن كل واحد منهم صاعاً (ثلاثة كيلوات تقريباً) من الحنطة أو الشعير أو التمر أو الزبيب أو الرز أو الذرة أو ما شابهها، ولو أعطى قيمة أحد هذه الأشياء كفاه.

مسألة ٣٧٧ - من لا يملك مؤونة السنة لنفسه وعياله وليس لديه عمل يمكنه بواسطته تأمين هذه المؤونة هو فقير ولا تجب عليه زكاة الفطرة.

مسألة ٣٧٨ - يجب أن يعطي فطره من يعتبر من عياله عند غروب ليلة عيد الفطر، صغيراً كان أم كبيراً، مسلماً كان أم كافراً، وجبت نفقته عليه أو لا، في بلد المعطي كان يعيش أو لا.

مسألة ٣٧٩ - إذا ولد له مولود بعد غروب ليلة عيد الفطر، أو صار أحد من عياله بعد الغروب لم يجب عليه دفع فطرته، وإن كان يستحب أن يعطي فطرة كل من يعد من عياله بعد غروب ليلة عيد الفطر إلى ما قبل الظهر من يوم العيد.

س ٣٨٠ - على من تكون زكاة فطرة الضيف في ليلة عيد الفطر؟

ج - على الضيف نفسه وإن دخل قبل الغروب، إذ لا يصدق أنه من عيال المضيف بمجرد تناوله

الطعام والإفطار في ليلة واحدة، ولكن يمكن للمضيف أن يدفع فطرة الضيف بإذنه ورضاه. ١٨

ذوالقعدة ١٤١٤

س ٣٨١ - من يدفع زكاة فطرة الضيف النازل قبل غروب ليلة عيد الفطر برضى صاحب

الدار؟

ج - الضيف نفسه، إلا أن يريد البقاء عدة أيام بحيث يعد من عيال صاحب الدار.

س ٣٨٢ - من يدفع زكاة فطرة الجنود الذين يعيشون على أرزاق الحكومة في المعسكرات،

هم أنفسهم أو الحكومة؟ وهل يعتبر الجنود ممن تعوله الحكومة؟

ج - ليس على الحكومة. فإذا كان الجنود قادرين على الدفع ويعطون أثمان الطعام فعليهم

أنفسهم دفع الزكاة، وإذا كانوا يُعطون الطعام بحيث يعتبرون ممن تعوله الحكومة، فالأحوط أن

الزكاة عليهم أيضاً، وإن كان عدم وجوبها عليهم بالذات لا يخلو من وجه كذلك.

مصرف زكاة الفطرة

مسألة ٣٨٣ - يكفي صرف زكاة الفطرة في أحد الموارد الثمانية المذكورة سابقاً في مصرف

الزكاة، ولكن الأحوط استحباباً إعطاؤها لفقراء الشيعة فقط.

س ٣٨٤ - هل يمكن إعطاء الزكاة والفطرة إلى السادة الفقراء أو لا؟ وإذا أمكن ذلك فكيف

يكون الدفع؟

ج - يمكن للسيد إعطاء فطرته وزكاته للسادة الفقراء، إلا أن غير السيد لا يمكنه دفع زكاته وفطرته

إلى السيد. ٣ رمضان ١٤١٣

س ٣٨٥ - من لم يدفع زكاة الفطرة لعدة سنوات، كيف يحسب زكاة فطرة السنين الماضية؟

ج - بحسبها بقيمة اليوم. ٢١ جمادى الأولى ١٤١٦

الصدقات

س ٣٨٦ - نرجو أن تقدموا لنا بعض التوضيحات حول الصدقة.

ج - كل عطاء وبذل بلا عوض يُعطى قربة إلى الله هو صدقة، ولا حدّ ينتهي إليه ذلك. الصدقة تحفظ

الإنسان من أنواع البلاء، كالداء والحريق وحوادث الطرق والغرق والهدم والجنون وميتة السوء

وتدفع كل ذلك. يُروى عن الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) في هذا الصدق: أن الصدقة تدفع إلى سبعين بلاءً^٩ وهذا غير أجرها العظيم في الآخرة^٩.
والصدقة خلافاً لكل الأشياء التي أوكل الله قبضها إلى غيره، هو الذي يتسلمها بنفسه: ^{١٠} (أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ).^{١١}

س ٣٨٧ - نرجو أن تبيّنوا لنا شروط الصدقة.

ج - إن لم نعتبر قصد القرية من صميم الصدقة وجوهرها، فإنّه بلا شك شرط في صحتها. يقول الإمام الصادق (عليه السلام): «لا صدقة ولا عتق إلا ما أريد به وجه الله عزّ وجلّ»^{١٢}. وعلى الرغم من أن الأصحاب اشترطوا الإيجاب والقبول، إلا أنه لا يوجد دليل مقنع على ذلك، ومقتضى الإطلاقات والعمومات، بل الأصل، هو عدم اشتراطهما، والأخبار الخاصة تدلّ عليه أيضاً:
عن أبي عبد الله (عليه السلام) في الرجل يخرج بالصدقة ليعطيها السائل فيجده قد ذهب، قال: «فليعطها غيره، ولا يردها في ماله».

ومن الواضح أنه لا يوجد في الرواية إيجاب وقبول ولا قبض وإقباض، ومع ذلك جرى الحكم بالإعطاء وعدم جواز الرد، الأمر الذي يستلزم التصدّق.

وعن أبي عبد الله (عليه السلام): «أنّ علياً (عليه السلام) كان يقول: من تصدق بصدقة فردت عليه فلا يجوز له أكلها، ولا يجوز له إلا إنفاقها، إنّما منزلتها بمنزلة العتق لله، فلو أنّ رجلاً أعتق عبداً لله فرد ذلك العبد لم يرجع في الأمر الذي جعله لله، فكذلك لا يرجع في الصدقة»^{١٣}. وهذه الرواية كالرواية السابقة أيضاً، حيث لا وجود لهذين الشرطين على الإطلاق، فالظاهر أنّه على الرغم من عدم قبول الطرف الآخر وإرجاعه لها قبل أخذها، جرى الحكم بعدم جواز التصرف أيضاً وعدم اعتبارها جزءاً

٨ - عن السكوني عن جعفر عن آبائه (عليهم السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إنّ الله لا إله إلا هو ليدفع بالصدقة الداء والديبيلة والحرق والغرق والهدم والجنون» وعدّ سبعين باباً من سوء (وسائل الشيعة ٩: ٣٨٦، كتاب الزكاة، الباب ٩ من أبواب الصدقة، الحديث ١).

٩ - محمد بن يعقوب بإسناده عن سالم بن أبي حفصة، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: «إنّ الله يقول: ما من شيء إلا وقد وكلت به من يقبضه غيري إلا الصدقة، فإني أتلقفها بيدي تلقفاً حتى إنّ الرجل ليتصدّق بالتمرة أو بشقّ تمرّة فأربيها له كما يربي الرجل فلوله وفصيله، فيأتي يوم القيامة وهو مثل أحد وأعظم من أحد» (وسائل الشيعة ٩: ٣٨٢، كتاب الزكاة، الباب ٧ من أبواب الصدقة، الحديث ٧).

١٠ - المصدر السابق.

١١ - سورة التوبة، الآية ١٠٤.

١٢ - وسائل الشيعة ١٩: ٢١٠، الباب ١٣ من أبواب أحكام الوقف والصدقات، الحديث ٢ و ٣.

١٣ - المصدر السابق ٩: ٤٢٢، الباب ٢٤ من أبواب الصدقة، الحديث ٢ و ١.

من أمواله، وإلا ستكون خلاف «لا شريك لله»^{١٤}. وهذه الرواية، كغيرها من الروايات التي شَبَّهت الصدقة بالعتق، تدلُّ على عدم الاشتراط، لأنَّ العتق إيقاع وليس فيه قبض وإقباض. ومن الروايات الأخرى التي يمكن الاستدلال بها هو صحيحة محمد بن مسلم: قال: سألت أبا جعفر (عليه السلام) عن رجل كانت له جارية فأذنته فيها امرأته، فقال: «هي عليك صدقة»، فقال: «إن كان قال ذلك لله فليمضها، وإن لم يقل فليرجع فيها إن شاء»^{١٥}. والاستدلال بهذه الصحيحة هو أنَّها جعلت المعيار في عدم جواز رد الصدقة بأمرين: إنشاء الصدقة وقصد القرية. أضف إلى ذلك أنه لم يكن في الظاهر قبض وإقباض في الرواية، ومع ذلك جرى الحكم بعدم جواز الردِّ في حال قصد القرية. فالصحيحة إذن تدلُّ على عدم اشتراط ذلك كحالة خاصة بالرواية وكقاعدة عامة في الصدقة.

س ٣٨٨ - ما هي أفضل الصدقات؟

ج - ١ - التوسيع على العيال من أعظم الصدقات، فقد قال الشهيد في (الدروس): «والتوسعة على العيال من أعظم الصدقات»^{١٦}.

٢ - التصدق عن سعة حال كما، في الحديث: «أفضل الصدقة عن ظهر غنى»^{١٧}.

٣ - الصدقة بإيثار المتصدِّق على نفسه، لا بالإيثار على أسرته وعياله لما دُكر من أنَّ التوسيع على العيال هو «أفضل الصدقة». وبشكل عام أينما وجد أمر بالإيثار فإنه يخصُّ المؤثر نفسه لا غير، لأنَّ الإضرار بغيره (كأسرته وأقربائه) وتعرضهم لإحراج ومشقة أمر مذموم، بل قد يحرم أحياناً.

٤ - الضيافة.

٥ - التصدُّق على الأقارب، لأنَّه من المكروه - أساساً - التصدُّق على البعيد مع وجود قريب محتاج، حتى قال الإمام الباقر: «لا صدقة وذو رحم محتاج»^{١٨}. كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنَّ الصدقة على الأقارب بسبعين ضعفاً، في حين أنَّ الصدقة العامة بعشرة أضعاف: (مَنْ جَاءَ

بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا)^{١٩}.

١٤ - عن أحمد بن فهد في (عدة الداعي) قال: قال أبو عبدالله (عليه السلام): «من تصدَّق بصدقة ثم ردت فلا يبيعهها ولا يأكلها لأنَّه لا شريك لله في شيء ممَّا جعل له، إنما هي بمنزلة العتاقة، ولا يصلح له ردها بعد ما يعتق» (وسائل الشيعة ٩: ٤٢٣، الباب ٢٤ من أبواب الصدقة، الحديث ٢).

١٥ - المصدر السابق ١٩: ٢٠٩، الباب ١٣ من أبواب أحكام الوقوف والصدقات، الحديث ١.

١٦ - الدروس الشرعية: ٦٧.

١٧ - عن عبد الأعلى، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) ... الحديث، (وسائل الشيعة ٩: ٤٣٠، كتاب الزكاة، الباب ٢٨ من أبواب الصدقة، الحديث ٤).

١٨ - محمد بن علي بن الحسين (عليهم السلام) قال: قال أبو جعفر (عليه السلام) ... الحديث (وسائل الشيعة ٩: ٤١٢، كتاب الزكاة، الباب ٢٠ من أبواب الصدقة، الحديث ٤).

١٩ - في هامش الدروس: ٦٧، قسَّم رسول الله (عليه السلام) الصدقة على خمسة أقسام: أ - الصدقة فيه عشرة أجزاء، وهي الصدقة العامَّة التي قال الله تعالى فيها: (مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا) ب - الصدقة فيه سبعين و هي الصدقة على الأقارب. ج - الصدقة فيه بسبعة آلاف وهي الصدقة على العلماء. و - الصدقة فيه بسبعين ألفاً و هي الصدقة على الموتى.

ويُذكر هنا أنّ الصدقة على الأقرباء لما كانت صلة رحم فإنّها تطيل العمر، بالإضافة إلى أنّها ستكون أقرب إلى موقعها الصحيح، لأنّ المتصدّق هنا على معرفة بمن يتصدّق عليهم، وهم أيضاً لا يستأعون بذلك (باعتبار أنّ المساعدة منهم وإليهم)، ولو فرضنا ساءهم ذلك فإنّه بلا شك أقل بكثير من أخذ الصدقة من الغريب، وفوق كل ذلك الأثر الكبير الذي يتركه دعاؤهم وارتياحهم في حياة المتصدّق، لأنّهم من الأقارب والأرحام.

وتأكيداً لمكانة الصدقة وأهميتها، نذكر هذه الرواية:

عن الحسين بن زيد، عن الصادق، عن آبائه (عليهم السلام)، عن النبي (صلى الله عليه وآله) (في حديث المناهي) قال: «ومن مشى إلى ذي قرابة بنفسه وماله ليصل رحمه أعطاه الله عزّ وجلّ أجر مائة شهيد، وله بكل خطوة أربعون ألف حسنة، ومحي عنه أربعون ألف سيئة، ورفع له من الدرجات مثل ذلك، وكان كأنما عبد الله عزّ وجلّ مائة سنة صابراً محتسباً»^{٢٠}.

إنّ التصدق على الأرحام على درجة من التأكيد بحيث حتى لو كان ذلك القريب والرحم عدواً، فإنّ التصدّق عليه مستحب ومن أفضل الصدقات.

٦ - التصدّق على العلماء وطلاب العلم.

٧ - التصدّق على ذرية رسول الله (صلى الله عليه وآله).

٨ - إعطاء الماء.

٩ - الحجّ عن الميت.

١٠ - التصدّق عن الأموات الذين انقطعت عنهم أسباب العمل، وهم بأمس الحاجة إلى أعمال الخير من الأحياء.

١١ - بذل الجاه والمنزلة من أجل الشفاعة للمظلوم.

١٢ - الهدية للأخوة في الدين.

١٣ - التصدّق قبل الطلب.

١٤ - الصدقة العاجلة.

١٥ - الصدقة التي يستصغرها صاحبها ويسترها.

١٦ - الكلم الطيب الذي يؤدّي إلى هداية الناس وفصل النزاعات وغيرها من أعمال الخير.

وأخيراً تجدر الإشارة إلى ما قاله الشهيد (قدس سره) في (الدروس) من أنّ إطعام حشرات الأرض وأسماك البحر فيه ثواب عظيم، كما ذكر أنّ شكر المُنعم بالتصدّق واجب والكفر به حرام.

س ٣٨٩ - هل يجوز التصدق على السادة من ذرية الرسول؟

ج - يجوز، والممنوع مطلقاً هو إعطاؤهم الزكاة باعتبارها صدقة واجبة، كما أنّ الأحوط استحباباً عدم

إعطاء الكفارات والمظالم للسادة من ذرية الرسول. ٢٩ جمادى الثانية ١٤١٠

الحج

مسألة ٣٩٠ - الحج هو زيارة بيت الله للقيام بمناسك معينة، ويجب مرّة واحدة في العمر على من فيه الشروط التالية:

الأول: أن يكون بالغاً.

الثاني: أن يكون عاقلاً وحرّاً.

الثالث: ألا يضطرّ لأجل الحج إلى ارتكاب حرام أو ترك واجب هما أكبر أهمية من الحج في الشرع.

الرابع: أن يكون مستطيعاً، والاستطاعة تتحقق بعدة أمور:

الأول: توافر الزاد ومستلزمات السفر بحسب ما يليق به، كما هو مذكور في كتب الفقه المفصلة، وكذلك واسطة السفر، أو يكون عنده من المال ما يمكنه به تهيئة الزاد وواسطة السفر.

الثاني: القدرة البدنية على الحج ومناسكه.

الثالث: انعدام الموانع على الطريق، فإذا كان الطريق مسدوداً أو خاف الحاج على نفسه أو عرضه أو ماله من السير فيه، لم يجب عليه الحج. ولكن إذا استطاع الحج عن طريق آخر، وإن كان أبعد، وجب عليه الذهاب عن ذلك الطريق، إن لم تكن فيه مشقة كبيرة ولم يكن مستغرباً إلى حدّ كبير.

الرابع: اتساع الوقت للإتيان بمناسك الحج.

الخامس: امتلاك الحاج لنفقة من تجب عليه نفقتهم كالزوجة والأولاد، وكذلك نفقة من يرى الناس لزوم نفقته عليه.

السادس: أن يكون له بعد العودة تجارة أو زراعة أو دخل من ملك أو شيء آخر يعتاش منه بحيث لا يعاني في عيشه.

مسألة ٣٩١ - إذا بذل أحد مالا لأحد ووجب عليه الحج، فإن أتى به كفاه عن حجة الإسلام، ولا يجب عليه مرّة أخرى إذا أيسر وصار لديه ما يكفي من مال.

الاستطاعة

س ٣٩٢ - من سجّل للحج قبل سنين طويلة، حتى إذا جاء دوره لم يعد لديه القدرة المالية للذهاب والإياب والنفقات الأخرى، فهل يجب عليه الحج باعتبار أنّه كان مستطيعاً في السابق، أو بإمكانه بيع دوره بحسب المقررات؟

ج - لا يعتبر هؤلاء الأفراد مستطيعين، ويجوز لهم بيع دورهم. ولكن إذا كانوا في وقت من الأوقات

مستطيعين من الناحية المالية والبدنية على الحجّ ويمكنهم الذهاب، يستقرّ الحجّ في ذمتهم، ويجب

عليهم الذهاب ولو بالتسكع والزحمة. ٦ رجب ١٤١٧

س ٣٩٣ - امرأة لديها من الحلي والذهب ما إن باعته استطاعت الذهاب إلى الحج، هل تعتبر هذه المرأة مستطبعة أو لا؟

ج - امتلاك الحلي لا يؤدي إلى الاستطاعة للحج. ٤ شعبان ١٤١٧

النيابة والاستنجان في الحج

س ٣٩٤ - من يحصل على حصّة الحج التي كانت للميت ويذهب للحج نيابة عنه، إذا كان هو نفسه مستطبعاً من جميع الجهات سوى انفتاح الطريق أمامه (الأمر الذي يحصل باستخدام دور الميت وحصته)، هل يستطيع أن يستتبع للميت أحداً في المدينة أو جدة قبل الميقات ليقوم هو بأداء الحج الواجب عليه؟

ج - إذا لم يكن لديه من سبيل إلى الحج سوى استخدام دور غيره فهو غير مستطبع، لأنّ من شروط الاستطاعة في الحج انفتاح الطريق، بالإضافة إلى الاستطاعة في المال والبدن والوقت، إلا أن يكون صاحب الدور أو من أعطاه الدور قد أجازة في أن يؤدي حجه ويستتبع أحداً عن المتوفى من المدينة أو جدة، وفي هذه الحالة لا يجوز له أن يستتبع فحسب، بل يجب عليه ذلك، فإذا حج عن الميت والحال هذه فحجه لا يصح، لأنّ نيابة المستطبع باطلّة. ٢٥ شعبان ١٤١٧

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

مسألة ٣٩٥ - يجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالشروط التي سيأتي ذكرها، ويحرم تركه، كما يستحب في المستحبات والمكروهات.

مسألة ٣٩٦ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كفائي، فإذا قام به بعض المكلفين سقط عن الآخرين، ولو فرضنا توقّف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على اجتماع عدّة من المكلفين وجب عليهم الاجتماع.

شروط الأمر والنهي

مسألة ٣٩٧ - هناك عدّة شروط لوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

الأول: أن يكون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نفسه عارفاً بالمعروف والمنكر، أي عارفاً بأنّ ما يفعل أمامه يجب أن يُترك، أو ما يُترك أمامه يجب أن يُفعل، فلا يجب على الجاهل بهما.

الثاني: أن يحتمل التأثير، فإذا علم بأنّه لا يؤثر لا يجب عليه الأمر والنهي.

الثالث: أن يكون مرتكب المنكر أو تارك المعروف مصراً على عمله، فإذا علم أو ظن أو احتمل احتمالاً معقولاً عدم الإصرار، لا يجب.

الرابع: ألا تكون هناك مفسدة في الأمر والنهي، فإذا علم أو ظن أنّه إذا أمر أو نهى فإنّه سيتعرّض لضرر يعتدّ به في نفسه أو كرامته أو ماله، لا يجب عليه، بل إذا احتمل ذلك احتمالاً معقولاً فإنّه لا يجب عليه، بل إذا خاف أن يُصاب أقرباؤه وأهله بضرر لا يجب، بل مع احتمال وجود ضرر في النفس أو الكرامة أو المال يؤديّ إلى إحراج بعض المؤمنين، لا يجب، بل قد يحرم في كثير من الأحوال.

مسألة ٣٩٨ - إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من القضايا التي يوليها الشارع المقدس أهمية كبرى، كأصول الدين أو المذهب وحفظ القرآن وتعلّم العقيدة الإسلامية أو الأحكام الأساسية للإسلام، فيجب ملاحظة أهمية ذلك، ولا يؤديّ مجرد الضرر إلى عدم وجوب الأمر والنهي. وعلى هذا، إذا توقفت المحافظة على عقيدة المسلمين أو المحافظة على الأحكام الضرورية للدين على بذل النفس والمال، وجب بذلها.

مسألة ٣٩٩ - إذا وقعت بدعة في الدين، كالمنكرات التي يمارسها باسم الإسلام أصحاب النفوذ السياسي والديني والحكومات بمعناها العام، وجب إظهار الحق وإنكار الباطل، خصوصاً على علماء الإسلام. وإذا كان صمت العلماء يفضي إلى انتهاك حرمة العلم وإساءة الظن بعلماء الإسلام، وجب إظهار الحق بأي نحو كان، وإن علموا أنّه لا يؤثر.

مسألة ٤٠٠ - إذا أدى صمت العلماء إلى تقوية الظالم أو تأييده أو جرأته على ارتكاب محرمات أخرى، وجب إظهار الحق وإنكار الباطل وإن لم يكن لذلك تأثير فعلي.

مسألة ٤٠١ - إذا سبب صمت العلماء سوء ظن الناس بهم واثمهم بمداهنة الأنظمة الظالمة، وجب إظهار الحق وإنكار الباطل وإن علموا أنه لا يمنع محرماً وأن إعلانهم لا أثر له في إزالة الظلم.

س ٤٠٢ - من هو مرخص في الأمور الحسبية (التي يحددها الفقيه)، هل يعتبر مرخصاً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره وكيلاً عن الفقيه؟

ج - على الرغم من أن الرخصة في الأمور الحسبية تشمل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكن الأمر والنهي في الجمهورية الإسلامية تحكمه ضوابط خاصة، وهناك أفراد معينون للقيام به، فلا ينبغي للمرء أن يختلق لنفسه الأتعاب والمشاكل، لأنه واجب كفاي وهناك أفراد مكلفون به من قبل الحكومة. وعلى هذا، يجب على غيرهم عدم التدخل، لأن فيه ضرراً بالإضافة إلى أن وجوبه

مشكوك. ١٠ محرم ١٤١٨

مراتب الأمر والنهي

مسألة ٤٠٣ - للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مراتب لا يجوز العمل بالمرتبة الأعلى مع احتمال حصول الغرض بالمرتبة الأدنى.

مسألة ٤٠٤ - المرتبة الأولى من الأمر بالمعروف هي التصرف مع العاصي بشكل بحيث يفهم من خلاله أن ذلك بسبب ما ارتكبه من محرّم، كالإعراض عنه بوجهه أو لقائه بوجه عبوس أو اجتناب مخالطته، بحيث يتضح له أن ذلك لأجل أن يترك المعصية.

مسألة ٤٠٥ - المرتبة الثانية من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي الأمر والنهي باللسان. فمع احتمال التأثير واجتماع الشروط التي مرّ ذكرها، يجب نهي من اقترف المعصية ليمنع عنها وأمر من ترك الواجب ليقوم به.

مسألة ٤٠٦ - الضرب و الجرح و السجن و الإهانة وما فوق ذلك من المراتب و كذلك ما يستدعي تجاوز نطاق حرمة أموال الناس و أنفسهم، فهو يحتاج إلى القوانين التي يقرّها نواب الشعب.

مسائل المتفرقة حول الأمر بالمعروف

س ٤٠٧ - ما حكم استعمال القوة أو الأساليب الخشنة من أجل إقامة العدل والقسط والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟

ج - ذلك تابع للقوانين التي يقرّها نواب الشعب. ٢٩ ربيع الثاني ١٤٢٠

س ٤٠٨ - لمّا كان الإسلام يعتبر الزنا والخمر والقمار وما إلى ذلك حراماً، فهل يمكن إبلاغ الجهات المعنية بهذه الأمور حال مشاهدتها؟

ج - إن لم نعتبر الإبلاغ أمراً مذموماً، فإنّه غير لازم، لأنّ الحدود الإسلامية قائمة على التخفيف ودرء الشبهات، إلّا في باب النهي عن المنكر بشروطه أو ما يؤدي إلى نشر الفساد فيجب حينئذ الإبلاغ.

٢٧ شوال ١٤١٦

س ٤٠٩ - هل يعتبر ارتداء الفتيات والنساء لألوان ملفتة من المنكرات؟

ج - المنكر في ذلك يرتبط بإثارة الشباب والرجال الأجانب بحيث يدعوهم إلى المعصية. ولهذا فإنّ اختلاف الألوان والرجال والنساء والأمكنة تستدعي اختلاف المنكر، أي لعلّ لباساً يكون مثيراً بالنسبة إلى امرأة ومكان ما، ولا يكون مثيراً بالنسبة إلى امرأة أخرى في مكان آخر. ١٨ شعبان ١٤١٠

البيع والشراء

المعاملات الباطلة

مسألة ٤١٠ - تبطل المعاملات في الحالات التالية:

الأولى: بيع وشراء الأعيان النجسة، كالبول والغائط والمسكرات على الأقوى، إلا أن تكون فيها منفعة محللة، فعندئذ لا تخلو صحة البيع من قوة.

الثانية: بيع وشراء المغصوب، إلا أن يجيز صاحبه البيع.

الثالثة: بيع وشراء ما لا مالية له.

الرابعة: التكبُّ بالأشياء التي لا يستفاد منها إلا في الحرام عادة كآلات القمار.

الخامسة: المعاملة الربوية. كما يحرم الغش في المعاملة، أي بيع المتاع المختلط بغيره إذا لم يكن ذلك الشيء معلوماً، ولم يخبر المشتري به أيضاً، كبيع الدهن الممتزج بالشحم المذاب، وهذا العمل يسمى «غشاً»، وقد قال الرسول الأعظم في الغش: «ليس منا من غشَّ مسلماً أو ضره أو ماكره». وقال: «من غشَّ أخاه المسلم نزع الله بركة رزقه وأفسد عليه معيشته ووكله إلى نفسه».

مسألة ٤١١ - بيع المسكرات وشراؤها حرام والتعامل بها باطل.

مسألة ٤١٢ - شراء ما حصل بالقمار أو السرقة أو المعاملة الباطلة باطل، والتصرف فيه حرام، وعلى من اشتراه أن يعيده إلى صاحبه الأصلي.

مسألة ٤١٣ - بيع الشيء الذي يمكن أن يستفاد منه في الحلال بقصد استخدامه في الحرام، كبيع العنب لصناعة الخمر، محرم وباطل.

مسألة ٤١٤ - إذا بيعت بضاعة ذات قيمة أكبر بأخرى ذات قيمة أقل بحيث كانت تؤدي مثل هذه المعاملة إلى إضعاف الاقتصاد والإفلاس، ويعتبرها العرف منكراً وباطلاً وظلماً بحق من دفع الزيادة، فهذه المعاملة ربا محرم، ودرهم ربا أشد من سبعين زنية بذات محرم.

س ٤١٥ - ما هو بيع النسيئة بالنسيئة، وما هو حكمه شرعاً وقانوناً؟

ج - هو البيع الذي يكون فيه كل من الثمن والمُتَمَّن ديناً مؤجلاً. وصحة هذا البيع موضع إشكال وتأمل، وإن كان عدم صحته لا تخلو من وجه. والمؤكَّد بطلانه هو بيع الدين بالدين، أي بيع شيء كان ديناً بدين مثله. وفي بيع النسيئة بالنسيئة ليس هناك دين بالفعل بل يحصل الدين بعد المعاملة، و النهي

عن بيع الدين بالدين ظاهره الدين الفعلي، لا الدين الذي يحصل لاحقاً. ٢٩ شعبان ١٤١٧

س ٤١٦ - هل تصح معاوضة سبائك الذهب بالذهب المصاغ بإضافة شيء كأجرة عمل؟

ج - بحسب ما هو معروف، بل بحسب حرمة المعاوضة الربوية، هذه المعاملة حرام وباطلة. وإذا أرادوا تصحيحها وجعلها غير ربوية فعليهم شطر المعاملة إلى معاملتين، أي أن صاحب السبيكة يبيع

سببته بمائة دينار مثلاً وصاحب الذهب المصاغ يبيع ذهبه بمائة وعشرة، فتُخصم من صاحب السبيكة مائة دينار عن دينه ويأخذ صاحب الذهب المصاغ عشرة دنانير.

١٣ شعبان ١٤١٧

شروط المتبايعين

مسألة ٤١٧ - يشترط في المتبايعين ستة شروط:

الأول: أن يكونا بالغين.

الثاني: أن يكونا عاقلين.

الثالث: ألا يكون حاكم الشرع قد منعهما من التصرف في أموالهما.

الرابع: أن يقصدا البيع والشراء حقيقة، فلو قال البائع مازحاً: بعثك هذا، كانت المعاملة باطلة.

الخامس: أن يكونا مختارين لم يجبرهما أحد على المعاملة.

السادس: أن يكونا مالكين للعرض والمعرض، أو كالأب والجد بالنسبة إلى الصغير، يكون لهما حق التصرف بالمال.

السابع: أن يكونا رشيدين ويدركان المعاملة والتعامل إلى حد ما.

س ٤١٨ - هل تصح المعاملات الجارية مع أهل الكتاب؟

ج - لا مانع من التعامل مع أولئك الذين تحترم الحكومة الإسلامية أموالهم. ١٢ شعبان ١٤١٧

شروط العوضين

مسألة ٤١٩ - للعوض والمعرض شروط خمسة:

الأول: أن يكونا معلومي القدر كيلاً أو وزناً أو عدداً وما شابه.

الثاني: أن يكون المتبايعان قادرين على تسليم العوضين أو يمكن للمشتري نفسه أن يحصل على المبيع، فلا يصح بيع الفرس الشارد إذا لم يتمكن حتى المشتري من الحصول عليه، ولكن إذا بيع العبد الأبق بشيء يمكن تسليمه، كالسجاد، فالمعاملة صحيحة وإن لم يعثر على ذلك العبد، وأما في غير العبد فالمعاملة مشكولة.

الثالث: أن يعين الأوصاف في العوضين والتي تختلف فيها أذواق الناس تجاه المعاملة.

الرابع: ألا يكون العوضان مستحقين لأحد، فإذا كان المعرض رهينة عند أحد فلا يجوز للراهن بيعه إلا بإذن المرتهن.

الخامس: أن يبيع الشيء نفسه لا منفعته على الأحوط، وإن كان جواز بيع المنفعة لا يخلو من قوة، فإذا باع أحد منفعة داره لمدة سنة مثلاً فبيعه صحيح. وأما إذا أعطى المشتري منفعة ملكه بدل النقد، كأن يشتري سيارة ويعطي في عوضها منفعة داره لمدة سنة، فلا إشكال فيه.

صيغة البيع والشراء

مسألة ٤٢٠ - لا يلزم أن يجري المتبايعان صيغة البيع والشراء بالعربية، بل يكفي إجراؤها بأي لغة أخرى، فلو قال البائع بغير العربية: «بعتك هذا الشيء بكذا» وقال المشتري: «قبلت» صحت المعاملة، ولكن يجب أن يقصد المتبايعان إيقاع البيع وإنشاءه، أي يقصدان البيع والشراء بهذين الجملتين.

مسألة ٤٢١ - إذا لم يجريا الصيغة حين المعاملة ولكن البائع ملك ماله للمشتري في مقابل ما يأخذه من المشتري صحت المعاملة، وملك الاثنان ما صار عندهما.

س ٤٢٢ - ما مدى الاعتماد على السند البسيط من الناحية الشرعية، وهل يغني عن إجراء المعاملة؟

ج - إذا تمت المعاملة بالسند وتحدد الثمن والمثمن وكانت فيه كل شروط المعاملة ولم يكن هناك غرر وجهل، فالعمل بالسند لازم لحصول البيع والشراء. ٢ ذوالحجة ١٤١٤

النقد والنسيئة والسلف

مسألة ٤٢٣ - إذا بيع شيء نقداً أمكن البائع والمشتري - بعد المعاملة - أن يطالبا بتسليم الثمن والمبيع ويأخذه. وتسليم الدار والأرض وما شابههما يكون بوضعها تحت تصرف المشتري بحيث يمكن له أن يتصرف بها، وتسليم السجاد والملابس وما شابه بوضعها تحت اختيار المشتري بحيث إذا أراد أخذها إلى مكان آخر لم يمنعه البائع.

مسألة ٤٢٤ - يجب في النسيئة أن تكون المدة معلومة تماماً، فإذا باع شيئاً على أن يأخذ ثمنه وقت الحصاد بطلت المعاملة، لأنَّ المدة المضروبة غير معلومة بالتحديد.

مسألة ٤٢٥ - المعاملة السلفية هي أن يدفع المشتري الثمن نقداً ويتسلم المبيع بعد مدة، فإذا قال المشتري: أعطيك هذا المال لتسلمني المبيع بعد ستة أشهر - مثلاً - وقال البائع: قبلت، أو أخذ البائع المال وقال: بعتك شيئاً على أن أسلمه لك بعد ستة أشهر، صحت المعاملة^{٢١}.

مسألة ٤٢٦ - إذا باع بضاعة سلفاً وأخذ عوضها بضاعة أخرى أو نقوداً، فالمعاملة صحيحة، والأحوط استحباباً أخذ النقد عوضاً عن المبيع، لا بضاعة أخرى.

س ٤٢٧ - أعمل في بيع الأدوات الاحتياطية، وما أبيعها منها بالإقساط أضيف إليه نسبة مؤويه، فما حكم ذلك؟

ج - البيع بالأقساط بقيمة أعلى من النقد لا يبطل المعاملة وإن تمَّ حساب الربح من البداية. ١٩ محرم

١٤١٤

٢١ - أو ضحنا شرائطه و أحكامه بالتفصيل في رسالتنا «مصباح المقلدين».

س ٤٢٨ - هل يجوز بيع الرز مثلاً في تاريخ ما واستلام قيمته بعد أربعة أو خمسة أشهر من ذلك التاريخ طبقاً لما هو مقرر في العقد على الرغم من الاختلاف الملحوظ في قيمة الرز خلال هذه الفترة؟

ج - يجب تحديد قيمة المبيع عند البيع، ولا يمكن بيع شيء في وقت وتحديد قيمته في وقت آخر. هكذا معاملة فيها غرر، وتعتبر باطلة.

١٧ ذوالقعدة ١٤١٧

س ٤٢٩ - إذا اشترينا شيئاً من أحد بمبلغ خمسين ديناراً وعدنا لبيعه لهذا الشخص نفسه بمبلغ ستين ديناراً على أن نستلم ثمنه بعد أربعة أشهر، فما حكم ذلك؟

ج - الشراء نقداً والبيع نسيئة للبائع نفسه، إذا لم يشترط في المعاملة الأولى فلا مانع منه. ففي هذه الحالة يبيع المشتري ما اشتراه نسيئة باختياره من دون إلزام أو شرط وإن كان بزيادة. ٢٠ رجب ١٤١٥

الحالات التي يجوز فيها فسخ المعاملة

مسألة ٤٣٠ - يسمى حق الفسخ بـ «الخيار»، وللبيع والمشتري فسخ المعاملة في إحدى عشرة حالة:

الأولى: قبل أن يتفرقا من ذلك المجلس، ويُسمى «خيار المجلس».

الثانية: إذا كان هناك غبن، ويُسمى «خيار الغبن».

الثالثة: إذا اشترط في المعاملة أن يكون لهما أو لأحدهما الحق في فسخ المعاملة إلى مدة معينة، ويُسمى «خيار الشرط».

الرابعة: إذا أظهر البائع أو المشتري ماله بأحسن مما هو عليه حقيقة بحيث تزيد قيمته في أعين الناس، وهذا يُسمى «خيار التدليس».

الخامسة: إذا اشترط البائع أو المشتري بأن يعمل له الآخر عملاً أو أن يكون الشيء الذي يعطيه ذا خصوصية معينة ولم يتحقق الشرط، جاز للمشتري فسخ المعاملة، ويُسمى «خيار تخلف الشرط».

السادسة: إذا ظهر عيب في أحد العوضين، ويُسمى «خيار العيب».

السابعة: إذا تبين أن مقداراً من المبيع يعود إلى غير البائع ولم يرض صاحبه بالمعاملة، جاز للمشتري فسخ المعاملة أو أخذ ثمن ذلك المقدار من البائع. وهكذا إذا تبين أن مقداراً من القيمة التي دفعها المشتري تعود إلى غيره ولم يرض صاحبه، فإنه يجوز للبائع فسخ المعاملة أو أخذ عوض ذلك المقدار من المبيع من المشتري، وهذا يُسمى «خيار الشركة».

الثامنة: إذا ذكر البائع خصوصيات معينة لمبيع لم يرها المشتري، ثم تبين خلاف ذلك، ففي هذه الحالة يجوز للمشتري فسخ المعاملة، وهكذا إذا ذكر المشتري خصوصيات معينة في العوض الذي يدفعه ثم تبين خلافه، جاز للبائع فسخ المعاملة، وهذا يُسمَّى «خيار الرؤية».

التاسعة: إذا تأخر المشتري عن تسديد ثمن المبيع الذي اشتراه نقداً إلى ثلاثة أيام، ولم يكن البائع قد سلمه المبيع أيضاً، فإن لم يشترط المشتري تأخير دفع الثمن ولم يكن هناك شرط في تأخير تسليم المبيع، جاز للبائع فسخ المعاملة، ولكن إذا كان المبيع ممّا يتلف لو مضى عليه يوم كبعض الفواكه، فإن لم يدفع المشتري الثمن إلى الليل، ولم يكن قد اشترط تأخير الثمن، ولم يكن هناك شرط في تأخير المبيع، جاز للبائع فسخ المعاملة، ويُسمَّى هذا «خيار التأخير».

العاشر: في شراء الحيوان، حيث يمكن فسخ المعاملة إلى ثلاثة أيام، ويُسمَّى هذا «خيار الحيوان».

الحادية عشرة: إذا لم يستطع البائع تسليم البضاعة التي باعها، كما إذا شرد الفرس الذي باعه، ففي هذه الحالة يجوز للمشتري فسخ المعاملة، ويُسمَّى هذا «خيار تعذر التسليم».

الأحكام

س ٤٣١ - من المتعارف أنّ محلات الدلالة تأخذ عمولة كبيرة من المشتري والبائع بعد المعاملة، وذلك عن غير رضى منهما، فما حكم هذه المسألة شرعاً؟ وما هو الحكم في حال كانت المعاملة باطلة؟

ج - لما كان المبلغ المأخوذ في مقابل دلالتهم وعملهم فهو جائز، وعمل المسلم محترم. نعم لا يستحقون أكثر من أجره المثل مع عدم وجود عقد، وأما في المعاملات الباطلة فلا يحلُّ الثمن ولا أجره العمل.

١٧ رمضان ١٤١٦

س ٤٣٢ - الأراضي الديمية التي تُزرع منذ زمن طويل ولدى المزارعين سند بها، إذا كُشف فيها عن منجم، فهل يؤدي كشف هذا المنجم إلى خروجها عن ملكيتهم إلى غيرهم أو أنها تبقى على ملك المزارعين؟

ج - لا تخرج الأرض عن ملكية المالك، إلا أنّ المناجم الكبيرة لا تتبع الملك، وفي حالة السؤال لا بدّ

من استئجار الأرض. ٢١ رمضان ١٤١٧

مسائل المتفرقة في البيع والشراء

مسألة ٤٣٣ - إذا ذكر البائع للمشتري القيمة التي اشترى بها المبيع، فعليه أن يذكر كلّ ما من شأنه أن يزيد أو ينقص من قيمته، وإن كان يبيعه بذلك الثمن نفسه أو بأقل منه، فمثلاً يجب عليه أن يذكر ما إذا اشتراه نقداً أو نسيئة.

س ٤٣٤ - الشخص الذي يعاني مرض السرطان مدّة طويلة، وفقد الوعي مدّة أربعين يوماً قبل وفاته طبّقاً لشهادة الطبيب المعالج وعدة من الأفاضل، هل يجوز لشخص كهذا أن يقوم بمعاملات؟ ولو ادّعى بعضهم أنّه قام بمعاملات قبل ساعات من موته، فهل يصح منه ذلك من الناحية الشرعية؟

ج - في المرض الذي ينتهي بالموت، إذا قام المريض بمعاملات عن اختيار وسلامة عقل فمعاملاته نافذة. ٨ ربيع الأول ١٤١٧

س ٤٣٥ - تعامل شخصان على شيء، وجعلا في المعاملة خيار الفسخ، إلا أنّه لم تتعين لخيار الفسخ مدّة، واتفق الطرفان على عدم عدول أيّ منهما عن المعاملة، فإنّ عدل المشتري بعد إمضاء العقد فليس له حق المطالبة بألف دينار دفعها كعربون، وإنّ عدل البائع بعد الإمضاء فعليه ردّ الألف التي دفعها المشتري كعربون، بالإضافة إلى غرامة بمبلغ ثلاثمائة دينار يدفعها إلى المشتري. ففي حال عدم تحديد مدة لخيار الفسخ، هل هذه المعاملة صحيحة أو لا؟

ج - شرط الخيار من دون تحديد مدّة في البيع يؤدّي إلى بطلان المعاملة، لأنّه ينتهي إلى الجهل والغرر في العوضين، والجهل في الشرط يؤوّل إلى الجهل التام بالمعاملة. لكن إذا كانت مدة خيار الشرط في العقد والسند محددة بشكل من الأشكال بحيث لا تكون جهلاً تاماً، فإنّ الشرط والعقد صحيحان، إذا تحدّد على سبيل المثال أجل لكتابة العقد الرسمي، فيبدو أنّ حق الفسخ وتحمل الضرر ذو أجل معلوم، لوضوح أنّ حق الفسخ لا يكون بعد كتابة السند الرسمي وإنّما يكون قبله. ٢٣ جمادى الأولى ١٤١٣

س ٤٣٦ - في المعاملات الجارية اليوم، يشترطون في العقد مبلغاً للتراجع عن المعاملة أو للالتزام بها، فهل يحلُّ أخذ هذا المبلغ شرعاً أو لا؟ وكيف يجب أن يكون التعامل؟

ج - هذه الشروط مردّها في الحقيقة إلى تقادي الخسارة المحتملة وتمتّين العقد، وتتطوي على أغراض عقلانية، ولمّا كانت لا تخالف الشرع ولا مقتضى العقد فهي بالتالي صحيحة ولازمة. ١٩ شعبان

بعض الأفعال والحرف المحرمة

الموسيقى والغناء

س ٤٣٧ - ما رأي سماحتكم في استماع الغناء؟ وما هو الغناء المحرم؟

ج - نحن نرى تبعاً لبعض الأعلام من الفقهاء (قدس سرهم) أنّ حرمة الموسيقى والغناء تتعلق بمحتواهما. وكلّ صوت وغناء وموسيقى تدعو إلى التحلل والفساد أو تكون لأجل لهو وطرب أهل الفسوق والعصيان أو تكون لإشاعة المنكرات وتخدир المجتمع وإضلال الناس أو تعكس صورة سيئة عن الإسلام تخالف ما فيه من سماحة وعدل وما إلى ذلك، فكل هذه وأمثالها يكون الغناء والموسيقى فيها حراماً، والفاعل والمغني والمستمع يرتكبون إثمين. ولو أنّ آية من القرآن غنيت للترغيب في عمل حرام باطل فإنّ غناءها حرام، فضلاً عن الغناء والموسيقى في غيرها من الأحاديث والشؤون الإسلامية الأخرى. ١٦ جمادى الأولى ١٤٢٠

س ٤٣٨ - ما حكم الغناء المشكوك؟

ج - الغناء المشكوك تشمله البراءة وليس بحرام. ٧ ربيع الأول ١٤١٧

س ٤٣٩ - ما حكم استماع الموسيقى إذا لم تكن تثير السامع، ولم يكن الهدف منها إلا التسلية؟

ج - لا فرق في الموسيقى الحرام بين التسلية وغيرها. ١١ ربيع الثاني ١٤١٧

س ٤٤٠ - ما حكم استماع صوت المرأة في الحالات التالية: تلاوة القرآن، قراءة المراثي، قراءة الأناشيد، قراءة الشعر بالألحان، قراءة المقالات والشعر، المحادثة المتعارفة، الضحك والبكاء وغيرها؟

ج - صوت المرأة ليس حراماً بحدّ ذاته، إلا أنّه يلزم رعاية العفاف والستر في المرأة. وكل أمر يُذهب بعبء المرأة وسترها يجب تركه. ومن هذه الناحية لا فرق بين الأمور المذكورة في السؤال، وإن كان بعضها أكثر تأثيراً من غيره في الذهاب بستر المرأة وعفافها. ٢٠ ربيع الأول ١٤١٦

س ٤٤١ - ما حكم الناي والعزف عليها؟

ج - لا يمكن القول بحرمة العزف على الناي بحدّ ذاته ما لم تصاحبه منكرات، كالتحلل وإيذاء الناس وإشاعة الثقافة الغربية وتوهين الاعتقاد تجاه الأحكام الإسلامية واختلاط الأجانب من الرجال والنساء وغيره، فإنّ رافقته منكرات فهو حرام بالتأكيد ويجب النهي عنه باعتباره منكراً بحسب شروط النهي

عن المنكر. ١٢ ربيع الثاني ١٤١٠

س ٤٤٢ - نرجو بيان تعريف كامل وواضح لمجالس اللهو واللعب مع ذكر مثال لها، نظراً

لعدم وضوح التعاريف المطروحة؟

ج - مجالس اللهو هي مجالس الرذيلة التي تُمارس فيها المحرمات من لعب القمار والمشروب وغيرها

حيث يحرم حضورها. ٦ ربيع الثاني ١٤١٧

الرقص والتصفيق

س ٤٤٣ - ما حكم التصفيق بشكل عام؟ وما حكم التصفيق في الأعراس والموايد؟

ج - التصفيق بحد ذاته لا مانع منه، إلا أن تجاوز الحد فيه أمر غير لائق ولا يتناسب والأدب، وإذا

راففته محرمات فإنه حرام بالتأكيد. ٤ رمضان ١٤١٧

س ٤٤٤ - ما حكم الرقص في الأعراس وغيرها؟

ج - الرقص بحد ذاته - كالتصفيق في الأعراس - إذا لم ترافقه محرمات كإشاعة الموبقات واختلاط

الرجال بالنساء، فلا يمكن القول بحرمة.

١١ جمادى الثانية ١٤١٧

الرهان والمقامرة

س ٤٤٥ - ما هي آلات القمار؟ وهل تعتبر لعبة الورق من آلات القمار؟ وماذا عن الشطرنج؟

وهل يمكن لآلة القمار أن تخرج عن كونها آلة قمار؟

ج - آلات القمار هي أدوات تستخدم بين الناس عادة للرهان والمقامرة. وإذا كان شيء فيما مضى آلة

قمار ونشك الآن في أنه لا زال آلة قمار أو لا، نعتبر أنه لا يزال آلة قمار، ولكن ما ليس حالياً بالآلة

قمار - وإن كان فيما مضى من أدوات القمار - لا مانع من اللعب والتسلية به من دون رهان، وإلا فهو

حرام على الإطلاق. ٢٩ محرم ١٤١٦

صنع التماثيل

س ٤٤٦ - ما رأي سماحتكم حول صنع التماثيل وشرائها وبيعها؟ وما حكم الرسم وصنع

التصاميم بشكل عام؟

ج - صنع التماثيل لأغراض عقلانية ليس محرماً، والرسم وصنع التصاميم الذي لا منكر فيه ولا

تشاع به الفاحشة جائز ولا مانع منه. ٤ محرم ١٤١٨

الرشوة

س ٤٤٧ - هل يجوز في الفقه الإسلامي إعطاء الرشوة لأجل إثبات الحق؟ وهل يعاقب

الراشي أيضاً؟ وما السبب في ذلك؟

ج - إعطاء الرشوة وأخذها حرام إلا في الحالات التي لا يمكن فيها نيل الحق إلا من خلالها، حيث

يعذر الراشي هنا ويسمح له بذلك، ولكنها حرام، وأكل للمال بالباطل بالنسبة إلى المرثشي. فحكم من

يقترف محرماً بلا مسوغ هو التعزير.

س ٤٤٨ - هل يعد من الرشوة إعطاء هدية أو أجر لمسؤول أو موظف اجتناباً للضرر أو تسريعاً للعمل؟

ج - الرشوة حرام مطلقاً، إلا أنّ الحالة المذكورة في السؤال يصعب اعتبارها من الرشوة، لكنّ إعطاء المال ليس صحيحاً، لأنّ الموظف قد أجر وقته للعمل في تلك الدائرة ولا يجوز له أخذ المال عن ساعات العمل هذه. وعلى أي حال، من اضطرّ إلى دفع مثل هذا المال لا يرتكب حراماً، وإن حرم الأمر بالنسبة إلى الآخذ. ٢٠ جمادى الأولى ١٤١٧

حقوق التأليف

س ٤٤٩ - هل يصح للمؤلفين والمترجمين وأصحاب النتاجات الفنية الذين بذلوا المال والجهد والوقت في تكوين نتاجاتهم، أن يتلقوا مبلغاً من المال بعنوان أجره أتعابهم أو حقوق التأليف؟

ج - لا مانع من أخذ الأجرة أو حقوق التأليف في مقابل إعطاء الكتاب أو النسخة الأصلية أو الأثر الفني، لأنّ عمل المسلم محترم والتصرّف في ماله بلا إذن حرام.

س ٤٥٠ - في خصوص الكتب والنتاجات الفنية، كالرسم والتصميم والخط وغيرها من الأعمال التي هي من إبداع الفنان، هل يحقّ للفنان أو صاحب النتاج أن يجيز أو لا يجيز طبع نتاجه؟

ج - يمكنه ألا يجيز طبعه على الإطلاق، لأنّ الإنسان مسلّط على ماله، وتصرّف غيره بماله (و الطبع يستلزم تصرفاً من هذا القبيل) من دون رضاه حرام، وعمل المسلم محترم وله قيمته، ولعلّ بعض الأفراد أو الجهات تفضّل أن يبقى الكتاب أو الأثر فريداً لأجل قيمته، كما قال صاحب (جنات الخلود) في آخر كتابه من أنّه لا يريد أن يغيروا أسلوبه ويعذبوه في قبره، وأنّ من يغيّره لا يحلّ له ما يحصل عليه، وعليه لعنة الله ورسوله.

٢٨ رجب ١٤١٠

حلق اللحية

س ٤٥١ - هل يجوز حلق اللحية وأخذ الأجرة عليه؟

ج - حرّمته بنظرنا غير معلومة ولا تترتب عليه آثار الحرمة، وإن كان الاحتياط بالترك مطلوباً. ٢٧

محرم ١٤١٩

الغيبة والتجسس

س ٤٥٢ - شخص يجترئ على غيبة المؤمنين، وإذا حاولنا نهيهِ عن المنكر يقول: «إنَّ حلاوة المجلس في الغيبة»، فهل يصدق على هذا الفرد عدم الالتزام بالقيم الإسلامية، الأمر الذي ينتهي إلى عدم عدالته؟

ج - عدم الاكتراث لغيبة الناس حرام، وممارستها علناً باستمرار والإجابة بأنَّ حلاوة المجلس في الغيبة، إذا كان عن عمد، لا عن مداعبة ومزاح وأمثالهما، فهي من حالات عدم الالتزام بالقيم الإسلامية. ١٩ جمادى الأولى ١٤١٦

س ٤٥٣ - هل يكون ذنب مستمع الغيبة بقدر قائلها؟

ج - المستمع مذنب وعاص أيضاً. ٢٥ ذوالقعدة ١٤١٥

س ٤٥٤ - هل تجوز غيبة الفاسق في كل شؤونه أو أنها جائزة في خصوص فسقه؟

ج - الجائز هو غيبة من تجاهر بالفسق، وذلك في خصوص الفسق الذي تجاهر به، وفيما عدا هذه الحالة لا فرق بين الفاسق وغيره في حرمة الغيبة. ٦ ربيع الثاني ١٤١٦

س ٤٥٥ - لمعرفة المنكرات والمفاسد الأخلاقية التي تجري في بعض الدور، إلى أي مدى يجوز لنا التجسس من الناحية الشرعية؟

ج - التجسس حرام وغير جائز. ٢٦ محرم ١٤١٨

س ٤٥٦ - إذا اتَّصلوا بنا هاتفياً وقالوا: إنَّ إحدى الدور تجري فيه الفاحشة والمنكرات، فهل يمكن تعيين أحد الأفراد لمراقبة هذه الدار من أجل إثبات هذه القضية.

ج - يحرم ذلك. وبشكل عام، لا متابعة ولا عقاب في المعاصي ما لم تظهر بشكل علني وعلى مرأى من الناس ومسمع منهم. ٢٦ محرم ١٤١٨

إهانة الآخرين

س ٤٥٧ - المدير الذي لا يلتزم بالأخلاق الإسلامية ويخالف القانون ويتعامل بقبيح الألفاظ والسلوك، الأمر الذي يثير الشكوك حول الخلق الإسلامي، حيث يوجه الإهانات لطلاب أمام الآخرين ويتناولهم بالضرب والسباب، هل يمكن لهذا الشخص أن يكون نموذجاً؟ وبشكل عام هل يجوز من الناحية الشرعية لأحد توجيه الإهانات إلى الآخرين، وإذا نبَّه الطرف المقابل أو اعترض عليه أجابه بالضرب والشتم؟

ج - إهانة الناس وإيذاؤهم، الكبار منهم والصغار، في المراكز الثقافية وغيرها، حرام لا يجوز. ولا فرق في حرمة الإهانة بين الصغير والكبير. وفي العقاب الجسدي، يضاف إلى الحرمة أنه إذا أوقع أثراً في البدن فإنه يستدعي الدية، وللحيلولة دون هذه الأمور يجب مراجعة الجهات المسؤولة.

التشبه بالكفار

س ٤٥٨ - شاعت مؤخراً في أوساط الشباب تسريحات شعر وملابس مستوردة من الدول الغربية والأوربية. ولما كان ارتداء هذه الملابس واتخاذ مثل هذه التسريحات يعدُّ عرفاً من أشكال التشبه بالكفار، فهل يعتبر ذلك حراماً أو حلالاً من الناحية الشرعية؟
ج - إذا كان ذلك إشاعة لتقافة أعداء الإسلام ومناوئيه فهو حرام لا يجوز.

١٠ ربيع الثاني ١٤١٦

مسائل المتفرقة

س ٤٥٩ - بالنظر لحرمة لبس الذهب للرجال، هل تتسحب الحرمة إلى الدخل الحاصل من صنع مصوغات الزينة الرجالية وبيعها؟

ج - بيع مصوغات الذهب الرجالية التي يستعملها الرجال فيما يحرم عادة، حرام وباطل. ولكن إذا جرت عادة مجتمع ما على شراء مثل هذه المصوغات وتقديمها إلى الرجال كذكرى وهو بدوره يأخذها لهذا الغرض، فبيعها جائز، وكذا لو كان هناك زبون خاص يعلم البائع أنه يشتريها لهذا الغرض. ٤ ذوالقعدة ١٤١٧

س ٤٦٠ - ما حكم استعمال المخدرات، كالبنج والحشيش والترياك والهيروئين والمورفين وماري جوانا وما إلى ذلك؟

ج - استعمالها جميعاً حرام، إلا أن المسكر منها كالبنج حرام لسكره، وغيره باعتباره شيئاً مضرّاً في نظر العرف والعقلاء. ١ ربيع الثاني ١٤١٣

الشركة

مسألة ٤٦١ - إذا أراد شخصان أن يتشاركا في شيء، فإن خلط كل واحد منهما شيئاً من ماله مع مال الآخر قبل صيغة العقد أو بعدها بحيث لا يتميزان بعد الخلط، وقرأ صيغة الشركة بالعربية أو بلغة أخرى، أو فعلاً ما يفهم منه أتهما يريدان الشركة، صحت شركتهما.

مسألة ٤٦٢ - إذا تشارك عدة أشخاص في الأجرة التي يحصلون عليها من عملهم، كأن يتفق حمّالان على تقسيم ما يحصلان عليه من أجرة بينهما مهما كانت، فشركتهما غير صحيحة، وكل واحد يملك أجرة العمل الذي قام به، ولكن إذا أرادا تقسيم الأجرة التي حصلوا عليها عن تراض، فلا مانع منه.

مسألة ٤٦٣ - إذا اتفق الشركاء على أن تكون الأرباح لأحدهم فقط، فلا يصح ذلك، ولكن إذا اتفقوا على أن يتحمل الخسارة كلها أو أكثرها أحدهم، فالشركة والاتفاق صحيحان.

مسألة ٤٦٤ - في أي وقت يطلب فيه أحد الشركاء تقسيم رأس المال، فعلى الآخرين القبول، إلا أن يؤدي التقسيم إلى الإضرار بالشريك الآخر أو تكون للشركة مدّة محددة، ففي هذه الحالة لا يمكن إلزامه بقبول التقسيم.

س ٤٦٥ - شخصان أحدهما يملك خمسمائة دينار والآخر خمسين، عقدا شركة لمدة سنة بشكل يُعفى فيه الشخص الأول عن أي عمل، ليعتهد به الشخص الثاني كاملاً على أن تقسم الأرباح بين الاثنين بالتساوي. ما حكم هذه المسألة من الناحية الشرعية؟ وإذا أبرم الشخص الثاني شركة مع الأول بالنيابة عن ثلاثة أشخاص جمعوا أموالهم معاً، كيف يكون الحكم؟

ج - الشركة صحيحة في كلا الحالتين. فعلى الرغم من أن إطلاق الشركة يقتضي تقسيم المال بحسب النسبة، إلا أن اشتراط ربح أكبر للعامل وبأي مقدار كان لا إشكال فيه ولا خلاف في صحته. وإنما الخلاف في أن يكون سهم غير العامل أكثر من سهم ماله، وإن كان يبدو أن هكذا شرط صحيح أيضاً، لأنه ليس مخالفاً للشرع ولا لمقتضى العقد، وكل ما هنالك أنه خلاف الإطلاق. ١١ ذوالحجة ١٤١١

س ٤٦٦ - يشتري بعضهم سهام شركات من هنا وهناك ، طبقاً لعقود تبرمها هذه الشركات نفسها (وهي تعمل بحسب قانون التجارة)، إلا أنهم يجهلون بقية الشركاء ونوعية العمل الذي تقوم به الشركات، فهل يكفي ذلك في عدم اعتبار العقد غرراً من الناحية العرفية، وإن كنا نجهل شركاءنا ونوع العمل التجاري الذي تقوم به الشركة؟

ج - يكفي ذلك، كما يكفي في الشركة الرضا بعمل معلوم، ولو بحسب قانون التجارة. هكذا غرر لا يؤثر في الشركة وإنما يؤثر في بعض العقود والمعاملات الأخرى من قبيل البيع. ١٠ محرم ١٤١٨

المضاربة

س ٤٦٧ - تعطي البنوك أرباحاً للناس في مقابل ودائعهم الثابتة في البنك. فإذا قمنا نحن بمعاملات من هذا القبيل وجعلنا بيد التاجر مبلغاً من المال - مثلاً - مشترطين عليه ربحاً أو حصلاً شهرياً، فهل يجوز ذلك؟ وإن لم يجز، فما هي الطريقة التي يمكننا بها إعطاء المال للتاجر؟

ج - يجب أن يكون بشكل مضاربة بالشروط التالية:

١ - تحديد مدّة. ٢ - الاتفاق على تقسيم الدخل بشكل كسر مشاع. ٣ - اتجار العامل - أخذ المال - بالبيع والشراء بالمال.

والطريقة التي نقترحها هي أن يشترط ضمن عقد المضاربة أنه في حال حصول خسارة فإن العامل هو الذي يتحملها عن صاحب المال، بالإضافة إلى دفعه مبلغاً من المال عند رأس كل شهر حتى تنتهي

المدّة ويجري الحساب. ١٣ محرم ١٤١١

س ٤٦٨ - يدفع شخص مبلغاً وقره إلى تاجر أو صناعي من أجل تشغيل المال واستلام أرباح شهرية منه (والربح محدد للتاجر من خلال القرائن بطبيعة الحال)، فهل هذه الطريقة من الاسترباح جائزة؟ وهل هناك من سبيل أفضل في الشرع؟

ج - لا مانع منها إذا كانت بشكل مضاربة بشروطها أو شركة يأخذ كلُّ منهما الأرباح بنسبة ماله. ٢٥

جمادى الثانية ١٤١٦

س ٤٦٩ - أعطى ولي الصغير كلَّ أمواله النقدية للمضاربة، ولما رأى أنَّ المضارب لم يلتزم بتعهداته فسخ العقد. والآن:

١ - مرت أكثر من سنة ولم يعط المضارب مال الصغير، وقد انخفضت خلال هذه الفترة القيمة الحقيقية للمال المذكور إلى النصف، فهل يجوز للولي مطالبة المضارب بالضرر الحاصل بسبب تغلله في أداء المال عمداً؟ وهل يجوز ذلك شرعاً؟

٢ - في حال إرجاع القضية إلى المحاكم، تستقطع نسبة اثنين بالمائة من مجموع المال المطلوب كضريبة عن متابعة المحاكم للقضية والبت فيها، طبقاً لنظام المرافعات. فإذا تمَّ الحكم ووصلتا المبالغ المذكورة، هل يجوز أخذ ضريبة الترافع من المضارب المحكوم عليه؟ وهل نستند في ذلك إلى قاعدتي لا ضرر والتسبب؟

ج ١ - بالنظر لحصول الفسخ، تكون البضائع الموجودة للصغير وليس أثمانها، فإن كانت موجودة وبيعت أو أجريت عليها معاملات أخرى فهذه المعاملات نافذة جميعاً باعتبارها تمت بإذن القيم، وتكون الأرباح الحاصلة للصغير. وفي حال تأخر شرط الخسارة أو تأخر الأداء مع القدرة على الدفع، يمكن أخذ الخسارة.

ج ٢ - يمكن أخذه وتشمله القواعد المذكورة. ٢٩ ذوالقعدة ١٤١٥

الصلح

مسألة ٤٧٠ - الصلح هو تراضي شخصين بتمليك أحدهما بعض ماله أو منفعته للآخر أو إسقاط دينه أو حقه له، سواء أكان بعوض من الطرف الآخر أم من دون عوض.

مسألة ٤٧١ - يجب أن يكون المتصالحان بالغين، عاقلين، مختارين، قاصدين لعقد الصلح، لم يمنعهما حاكم الشرع من التصرف بأموالهما.

س ٤٧٢ - ما حكم التصرف في الملك الذي تمَّ التصالح عليه بصورة قطعية في سند عادي؟ هل يجوز للمصالح منع المصالح له من التصرف به من بعد تعيين مبلغ المصالحة ودفع مقدار منها؟

ج - إذا كان الصلح قطعياً بمعنى إسقاط الطرفين لكلَّ الخيارات فهو لازم ولا يمكن التراجع عنه، ويجوز للمصالح له التصرف شرعاً؛ لأنه يتصرف في ملكه، كما أنَّ مال المصالحة هو ملك

للمصالح، وإذا تأخر دفعه كلا أو بعضاً فله حق المطالبة وإلزام الطرف المقابل بالأداء، والتأخير في

الأداء معصية لا تجوز. ٥ محرم ١٤١٧

س ٤٧٣ - إذا صالح والد في حياته بعض أبنائه على أراضيه لكي تكون لهم بعد وفاته، وأبقى شيئاً منها لنفقاته الخاصة، فهل تعتبر هذه المصالحة جائزة؟ وهل يجوز لأب أن يحرم ابنه من ماله؟

ج - إذا كانت المصالحة شرعية إلا أنه جعل حق الانتفاع بها لنفسه ما دام حياً، فالمصالحة صحيحة ولا حق لأحد في الأراضي المصالح عليها بعد وفاته.

الإجارة

مسألة ٤٧٤ - يشترط في الموجر والمستأجر أن يكونا بالغين، عاقلين، مختارين، غير ممنوعين من التصرف بأموالهما، فلا يصح من السفیه (وهو من يصرف أمواله عبثاً) أن يؤجر أو يستأجر شيئاً.

مسألة ٤٧٥ - إذا أجر ولي الصغير أو قيمه أموال الطفل، أو أجر الصغير نفسه للعمل عند أحد، فلا إشكال فيه، وإذا جعل مدة من بلوغ الصغير ضمن مدة الإجارة، فللصغير بعد بلوغه أن يفسخ بقية المدة، ولكن إذا كان الأمر بحيث لو لم يجعل هذه المدة من بلوغه ضمن الإجارة لكان ذلك خلاف مصلحة الصغير، لم يحق للصغير فسخ الإجارة بعد البلوغ.

س ٤٧٦ - إذا استمر المستأجر بالتصرف بالمحل أو الدار من بعد انتهاء مدة الإجارة على الرغم من عدم رضى المالك، فما هو الحكم (علماً أن القانون المدني الإسلامي يعطي الحق للمستأجر في التصرف عند عدم وجود حاجة شخصية للموجر، وإن لم يكن صاحب الملك راضياً)؟

ج - ينتهي الإيجار بانتهاء مدة الإجارة، وتصرف المستأجر من دون رضى المالك يعتبر تصرفاً عدوانياً، والمقررات الخاصة متبعة إذا كانت مطابقة للشريعة. ٢٠ ذو القعد ١٤١٦

س ٤٧٧ - استخدم صاحب عمل شخصاً للعمل عنده، وأعطاه نصف الأجر الذي يستحقه العاملون من أمثاله على جهل منه بهذا الموضوع، فهل يعتبر صاحب العمل مديناً له بكامل الأجر؟

ج - لما كان خيار الغبن يجري في كل المعاوزات كالبيع والإجارة وغيرها، فالأجير المغبون لجهله بالأجرة وعمله بدون ما يستحقه منها يحق له أن يفسخ المعاملة، ويستحق بعده أجرة ما يماثل العمل الذي قام به في ذلك الزمان. والجدير بالذكر هو أن ما تبقى من أجرة المثل تابع لحكم ضمان تلك الأجرة.

شروط العين المستأجرة

مسألة ٤٧٨ - يشترط في الشيء الذي يُؤجّر عدة شروط:

الأول: أن يكون معيناً، فلو قال أجزت لك أحد منازلني لم تصح الإجارة.

الثاني: أن يراه المستأجر، أو يصفه الموجر بذكر خصوصيته بحيث يصير معلوماً بالكامل عند المستأجر.

الثالث: أن يكون تسليمه من قبل الموجر أو الحصول عليه من قبل المستأجر ممكناً، فلا تصح إجارة الفرس الشارد الذي لا يمكن الحصول عليه حتى من قبل المستأجر.

الرابع: ألا يُفنى ذلك الشيء المُؤجّر بواسطة الانتفاع، فلا تصح إجارة الخبز والطعام والفواكه والمأكولات.

الخامس: أن تكون المنفعة التي يُستأجر لأجلها ممكنة، فلا تصح إجارة الأرض للزراعة إذا لم يكفها ماء المطر ولا يمكن سقيها بماء النهر.

السادس: أن يكون ملكاً للمؤجّر، فلا يصح تأجيره ملك غيره إلا إذا أذن صاحبه في ذلك.

شروط منفعة العين المستأجرة

مسألة ٤٧٩ - شروط المنفعة التي يُؤجّر الشيء لأجلها أربعة هي:

الأول: أن تكون منفعة محللة، فلا تصح إجارة المحل لبيع الخمر فيه، أو حفظها، كما لا تصح إجارة الدابة أو السيارة لنقل الخمر بواسطتها.

الثاني: ألا يكون دفع المال بازائها عبثاً عرفاً.

الثالث: إذا كان للشيء المُؤجّر منافع متعدّدة يلزم تعيين نوع الانتفاع الذي يريده المستأجر، فالدابة أو السيارة التي تستخدم للتنقل، أو لنقل الحاجيات، يجب - عند إجارتها - تعيين أنه يحقّ للمستأجر الانتفاع بها في الانتقال الشخصي فقط أو لحمل الحاجيات أو للجميع.

الرابع: تحديد مدّة الانتفاع، ويكفي تحديد نوع العمل وإن لم تعين المدّة، كالاتفاق على خياطة ثوب بشكل معين.

مسائل المتفرقة حول الإجارة

مسألة ٤٨٠ - من أجر شيئاً لا يحقّ له المطالبة بأجرته ما لم يسلمه، وكذلك إذا أجر نفسه لعمل معين لا يحقّ له المطالبة بالأجرة قبل إنجاز ذلك العمل.

س ٤٨١ - من المتعارف بين الناس أخذ صاحب الدار مبلغاً من المستأجر كرهن ينتفع به لكي يخفّف من مبلغ الأيجار، ما حكم الشرع في ذلك؟

ج - الرهن المتعارف إعطاؤه اليوم نفعاً للطرفين وليس لحاجة صاحب الدار وعوزه، جائز ولا مانع

منه، بحسب ما انتهى إليه رأينا مؤخراً. ٢٤ ربيع الأول ١٤٢١

شراء حق الخلو (السرقفية)

مسألة ٤٨٢ - من استأجر بيتاً أو دكاناً أو غيرهما من أصحابها وانتهت مدة الإجارة، يحرم عليه البقاء من دون إذنهم، ويجب عليه إخلاء المحل فوراً إذا لم يرض المالك ببقائه، وإن لم يفعل فهو غاصب وضامن للمحل، وعليه أجره ما يماثل مبلغ الإجارة، ولا يثبت له شرعاً أي حق، سواء أكانت مدة الإجارة طويلة أم قصيرة، وسواء أدت إجارة المحل إلى ازدياد قيمته أم لا، وسواء أكان خروجه يضر بعمله أم لا، إلا أن يكون هناك شرط في ضمن العقد.

مسألة ٤٨٣ - إذا اشترط المستأجر على المؤجر في عقد الإجارة ألا يزيد الأجرة إلى مدة من الزمن، وألا يخرج من المحل، وأن من حقه أن يستأجره للسنتين القادمة بالأجرة نفسها وعلى المؤجر أن يقبل بذلك، جاز له حينئذ أن يأخذ من المؤجر أو من غيره مبلغاً من المال مقابل إسقاط حقه، أو مقابل إخلاء المحل. وهذا النحو من الخلو (السرقفية) حلال.

س ٤٨٤ - قبل نحو من عشر سنين دفعت مبلغاً من المال لصاحب محل في مقابل إخلائه، كما أضفت إلى ذلك المبلغ نفقات أخرى كثيرة للكهرباء والغاز والبلاط ورخصة العمل وغيرها. واليوم بعد مرور أكثر من عشر سنوات جاء ورثة المالك لاسترداد المحل، فهل هذا المحل هو من حقي أو من حق الوارثة؟ وإن كان من حق الوارثة فهل يجب عليهم دفع حق الخلو إليّ بسعر اليوم أو لا؟

ج - لما كان شراء حق الخلو من المالك الأصلي يعني في الظاهر شراء حق التسلط على المحل والملك، فإنه ليس للمالك وورثته حق في إعطاء المحل إلى شخص آخر أو استرداده لأنفسهم، ولا يمكنهم إخراج المستأجر من المحل من دون رضاه. نعم بالنسبة إلى مبلغ الإيجار يجب العمل به على أساس العرف والاتفاق. ويذكر هنا أن هذا هو الحكم الشرعي في القضية، وأما البت فيها فهو أمر يحتاج إلى أخذ مساره القانوني والرجوع إلى الأجهزة القضائية في البلاد. ٥ ذو القعدة ١٤١٣

الجعالة والمزارعة والمساقاة

الجعالة

مسألة ٤٨٥ - الجعالة هي أن يجعل أحد مبلغاً لمن يقوم له بعمل معين، مثل أن يقول: «من ردّ عليّ ضالتي أدفع له ديناراً». ويُسمّى من يلتزم بإعطاء المبلغ «الجاعل» ويُسمّى من يقوم بالعمل «العامل». والفرق بين الجعالة والاستئجار هو أن في الإجارة يجب أن يقوم الأجير بالعمل بعد إجراء صيغة الإجارة ويستحق من حينها أجره العمل، بينما في الجعالة لا يجب على العامل القيام بالعمل، وما دام لم ينجزه فلا يستحق شيئاً على الجاعل.

المزارعة

مسألة ٤٨٦ - المزارعة هي أن يتعاقد صاحب الأرض مع المزارع بأن يسلم له الأرض ليزرع فيها، لقاء أن يكون لصاحب الأرض نصيب في الحاصل.

مسألة ٤٨٧ - يشترط في المزارعة أمور:

الأول: الإيجاب والقبول، بأن يقول صاحب الأرض: «سَلِّمْتُ إِلَيْكَ الْأَرْضَ لِتَزْرَعَهَا»، ويقول المزارع: «قَبِلْتُ»، أو يسلم المالك الأرض للمزارع بقصد المزارعة من دون كلام، ويستلمها المزارع منه.

الثاني: أن يكون المتعاقدان بالغين، عاقلين، قاصدين مختارين، غير سفيهين، أي ممن يعبث بأمواله.

الثالث: ألا يكون الحاصل كله لأحدهما.

الرابع: تعيين حصّة كل واحد منهما بالنصف أو الثلث وما شابه بشكل مشاع، فإذا اتفقا على أن يكون حاصل قطعة لأحدهما وحاصل قطعة أخرى للآخر لم تصح، وكذلك إذا قال المالك: «ازرع هذه الأرض وأعطني ما تريد من الحاصل» لم تصح المزارعة.

الخامس: تعيين مدّة المزارعة، ويجب أن تكون المدّة بحيث يمكن أن يدرك فيها الزرع.

السادس: أن تكون الأرض صالحة للزراعة، ولكن إذا كانت غير صالحة للزراعة وأمكن الزرع فيها إذا استصلحت، صحت المزارعة.

السابع: إذا كانا في منطقة يُزرع فيها نوع واحد، يكون الزرع من ذلك النوع وإن لم يسمياه، ولكن إذا كان هناك أكثر من محصول في تلك المنطقة فلا بدّ من تحديد نوع الزرع المراد، إلا أن يكون هناك طريقة معهودة من الزراعة فيجري حينذاك العمل بهذه الطريقة.

الثامن: أن يعيّن المالك الأرض التي تجري عليها المزارعة، فإذا كانت عنده عدة قطع مختلفة من الأرض وقال للمزارع: «ازرع واحدة من هذه القطع» ولم يعيّن بطلت المزارعة.

التاسع: يجب أن يعيّن ما يقع على كل واحد منهما من التكاليف، أمّا إذا كانت نفقات كل منهما معلومة لم يجب التعيين.

المساقاة

مسألة ٤٨٨ - المساقاة هي أن يتعاقد شخص مع آخر بأن يسلم له أشجاراً مثمرة - يملكها أو يملك منافعها أو يتولّى هو أمرها - من أجل أن يسقيها ويصلح شأنها لمدّة معينة، لقاء حصّة محدّدة من ثمرها.

مسألة ٤٨٩ - لا تصح المساقاة في الأشجار غير المثمرة كشجر الخلاف والصفصاف، ولكن لا إشكال في الأشجار التي ينتفع بورقها كالحناء أو الأشجار التي ينتفع بزهورها.

مسألة ٤٩٠ - يجب أن تكون مدة المساقاة معلومة، وتصح إذا تحدّدت بدايتها، وكان آخرها موسم قطف الثمار.

مسألة ٤٩١ - يجب تعيين حصّة كلّ واحد بأن يكون له النصف أو الثلث وما شابه، فلو قرراً جعل مائة كيلو - مثلاً - من الثمار للمالك والباقي للعامل، بطلت المعاملة.

المحجور عليهم

مسألة ٤٩٢ - لا يجوز شرعاً للصغير الذي لم يبلغ أو الذي بلغ ولم يرشد أن يتصرّف بماله.

مسألة ٤٩٣ - المجنون والسفيه - أي الذي يصرف ماله عبثاً - لا يجوز لهما التصرف في ماله.

الوكالة

الوكالة هي أن يوّلي من يجوز له التصرف آخر للقيام بالعمل نيابة عنه، مثل أن يوكل شخصاً في أن يبيع داره، أو يعقد له على امرأة. ولذلك فإنّ السفيه الذي ينفق ماله عبثاً لا يجوز له توكيل أحد في بيع أمواله.

مسألة ٤٩٤ - إذا وُكل شخص آخر في مدينة أخرى وأرسل إليه عقداً بالوكالة وقيل هو بذلك، فالوكالة صحيحة وإن كان العقد يصل بعد مدّة.

مسألة ٤٩٥ - الأمر الذي لا يمكن للمرء أن يقوم به أو لا يجوز له شرعاً ذلك، لا يمكنه أن يكون وكيلاً عن شخص آخر للقيام به. فمثلاً المحرم للحج الذي يحرم عليه إجراء صيغة عقد الزواج، لا يجوز له أن يكون وكيلاً فيه عن شخص آخر.

مسألة ٤٩٦ - لا يجوز للوكيل أن يوكل شخصاً آخر للقيام بالعمل الذي وُكل به، ولكن إذا أذن له الموكل في أن يوكل شخصاً آخر، جاز له العمل بالشكل الذي حدّده الموكل. فلو قال له: «وكل عني شخصاً»، وجب أن يوكل شخصاً عن موكله، لا عن نفسه.

مسألة ٤٩٧ - إذا وُكل الوكيل شخصاً عن الموكل بإذن منه، فلا يحقّ للوكيل الأول عزل الوكيل الثاني. وإذا مات الوكيل الأول أو عزله الموكل، لا تبطل وكالة الثاني.

القرض

الإقراض من الأعمال المستحبة التي حثّ عليها القرآن والروايات كثيراً. فقد صحّ عن الرسول الأعظم قوله: «من أقرض مؤمناً - ينظر به ميسوره - كان ماله في زكاة، وكان هو في صلاة من الملائكة حتى يؤدّيه، وإن رفق به في طلبه جاز على الصراط كالبرق اللامع بغير حساب، ومن شكّا إليه أخوه المسلم فلم يقرضه حرّم الله عزّ وجلّ عليه الجنة».

مسألة ٤٩٨ - إذا اشترط في القرض أجلاً لتسديد الدين لا يلزم المقرض القبول قبل حلول الأجل، ولكن إذا كان تحديد الأجل مماثلاً للمدين فحسب، وجب على المقرض القبول وإن سُدَّه قبل الوقت.

مسألة ٤٩٩ - إذا لم يكن للمقرض غير سكنه وأثاث بيته وما يحتاج إليه، لم يجز للمقرض مطالبته بالدين، بل يجب أن ينتظر حتى يبسر المقرض.

مسألة ٥٠٠ - المدين لعدّة غرماء يطالبون بطلبهم ولديه القليل من المال، له أن يعطي هذا المال لأىّ منهم، ولكنه إذا قسّمه بينهم كان ذلك أفضل. وهكذا المفلس قبل أن يحجر عليه حاكم الشرع، فإنّه يستطيع إعطاء ذلك المبلغ لأىّ من الغرماء، إلاّ أنّه في كلا الحالتين يجب ألاّ يكون ذلك إضراراً ببقية الغرماء، وإلاّ فإنّ ولايته على المال تحكمها قاعدة لا ضرر.

مسألة ٥٠١ - من كان له دين عند شخص أفلس، وكانت عين ماله لدى المدين، جاز له شرعاً استردادها أو الإسهام مع بقية الغرماء بنسبة طلبه، ولو فرضنا أنّه استطاع استرداد ماله بشكل من الأشكال، فإنّه لن يكون مديناً لبقية الغرماء.

مسألة ٥٠٢ - إذا أفلس شخص نتيجة إعطائه أرباح مال المضاربة، وكان الغرماء هم أنفسهم الذين كانوا يأخذون منه الأرباح حتى أخذ أكثرهم من الأرباح ما يعادل المبلغ الذي أعطوه إليه للمضاربة به أو أكثر (ومن دون أن يتجر العامل بالمال)، فكيف يكون دين هذا الشخص المفلس مع هؤلاء؟

ج - الدين باق على حاله، والأموال التي أعطاها لا تعتبر أداءً له، لأنّ ما دفعه كان برضاه وما يعطى

مجانباً لاضمان فيه. ٢٣ محرم ١٤١٦

س ٥٠٣ - إذا استقرض شخص مالا، وعندما أراد تسديده كانت قيمة المال قد انخفضت نتيجة التضخم بحيث يؤدي الأمر إلى ضرر صاحب المال، فهل يحق للدائن مطالبة المدين بمقدار انخفاض المال؟ وإذا جاز له ذلك فهل يمكن جعل المعيار قيمة الذهب حين القرض؟ وإن لم يجز، فلو أنّ المدين كان قد تماهل في أداء الدين ولم يؤدّه في الوقت المحدد فما هو الحكم؟ هل يضمن قيمة المال في هذه الحالة أو لا؟

ج - يمكن حين القرض تحديد قيمة المال بالذهب أو بشيء آخر وإقراض القيمة، كأن يقول: «أقرضك

قيمة هذا المبلغ والتي هي نصف مثقال من الذهب على شرط أن تعيد لي هذه القيمة بالنقد المتداول».

ولكن إذا أقرضه النقد نفسه وأعاد المدين المال في الوقت المحدد، فلا حق له في زيادة، إلاّ أنّه إذا أقرض

تسديد الدين أمكنه أخذ خسارته إذا اشترط عليه ذلك، كما لو قال: «إذا لم تسدد في الوقت المحدد فأنت

ضامن للخسارة»، وأما إذا ماطل المدين في أداء الدين مع قدرته ولكن من دون اشتراط الخسارة عليه

فإنّه يستبعد إمكان أخذ الخسارة والضرر. ٤ جمادى الثانية ١٤١٦

القرض الربوي

مسألة ٥٠٤ - الربا حرام، وقد جاء في الحديث الصحيح أن درهم ربا أشد من سبعين زنية بذات محرم عند بيت الله، كما أن القرآن يعلن صراحة أن المرابي في حرب مع الله ورسوله.

مسألة ٥٠٥ - إذا أراد شخص أن يقترض ليعطي ربا محرماً أو يقترض لياخذ ربا، فلا سبيل له للتخلص من ذلك بالطرق التي تذكرها بعض رسائل الأحكام الشرعية، فإن استخدام الحيلة في الربا المحرم لا تكون مسوغاً له بشكل من الأشكال، وكما ذكر الإمام الراحل - سلام الله عليه - من أن جواز الحيلة في الربا العرفي المحرم لا يتلاءم وحرمة، ويؤدي إلى تأكيد حرمة الربا، وليس من عاقل يجوز بالحيل قانوناً بهذه الشدة، فكيف بالحكيم تعالى.

س ٥٠٦ - في بعض البلدان الإسلامية يقسمون القرض إلى نوعين: استهلاكي واستثماري، والأخير يعني أن المقترض لا يقترض لرغيف عيشه أو لإفلاسه وحاجته، بل يقترض للاستثمار، كأن يتاجر أو يبني داراً وأمثالها لأجل استثمارها، أو لطلب الربح والزيادة في رأس المال، فهل يمكن القول بأن الأدلة الشرعية للربا ناظرة تماماً إلى القرض الاستهلاكي ولا تشمل القرض الاستثماري؟ ما رأيكم أنتم في هذا المجال؟

ج - عدم حرمة القرض الربوي الاستثماري (الذي لا يحول دون المعروف والاتجار والعمل فحسب، بل ويساعد في ازدهار السوق والاقتصاد السليم) لا يخلو من قوة، وإن كان يحسن الاحتياط في استخدام الطرق الشرعية للتخلص من هذا النوع من الربا أيضاً. وأدلة حرمة الربا لا تشمل زيادات استثمارية من هذا القبيل كما هو الحال في غيرها من الزيادات. فالربا في اللغة والعرف والرواية بمعنى مطلق الزيادة، ومن المؤكد أن هذا المعنى ليس هو المراد في أدلة التحريم، بل المراد زيادة خاصة وهذه تخصصها قرائن وشواهد وعلل وحكم تحريم الربا التي في القرآن والروايات بالربا الاستهلاكي هو الذي كان يدعو المدين أحياناً إلى دفع أمه وأخته وبنته إلى أعمال مشينة من أجل أداء دينه، ويبدو أن الحديث الصحيح المعروف: «درهم ربا أشد من سبعين زنية كلها بذات محرم»^{٢٢} هو في هذا الصدد.

وخلاصة القول: هو أن الزيادة المشترطة في القرض التي هي ربا محرماً تقع في الربا الذي يمنع من التحرك الاقتصادي الذي عللت به حرمة الربا في الروايات، والعلة تخصصت كما أنها تعمم، وأما القرض مع الزيادة الذي يكون مدعاة للمقترض إلى العمل والتحرك الاقتصادي له وللمجتمع فلا تشمل هذه العلة، وذلك خلافاً للقرض الربوي الذي يكون للعوز والحاجة، حيث يجمع به المرابي الثروات ويزداد به المدين فقراً إلى فقره، بينما كان يجب أن تدفع إليه الصدقات كي لا يبتلى بالربا. هذا النوع من الربا والقرض بشرط الزيادة هو المحرم والذي يُعدُّ حرباً على الله ورسوله.

مسألة ٥٠٧ - يودع بعضهم مبالغ لدى بعض المؤسسات بعنوان قرض حسن، من أجل أخذ سلفة للسكن. فهل يشملهم عموم «كل قرض يجر المنفعة فهو ربا» ويؤدي إلى حرمة، مع أن قصد الطرفين هو ذلك؟

ج - إنَّ ذلك ليس حراماً، والعموم المذكور هو رواية نبوية عن أهل العامة، وحرمة الزيادة في القرض تختص بالزيادة العينية من نفس العين أو المنفعة، وليس هناك ما يدلُّ على حرمة كلِّ أنواع الربا. ١٠
محرم ١٤١٨

س ٥٠٨ - الأرباح التي تعطىها البنوك على شكل نسبة مئوية، هل تعتبر من الربا؟
ج - إذا كان العمل على أساس نظام المصارف في الجمهورية الإسلامية فهو ليس بربا. ١٣ شعبان
١٤١٧

س ٥٠٩ - هل يجوز إعطاء القرض مع اشتراط القرض من الطرف المقابل؟
ج - القرض بشرط الإقراض هو قرض جائز ولا تشمله أدلة القرض بشرط الزيادة، وإنما تختصُّ الحرمة بالزيادة العينية أو الحكيمة، كالانتفاع بالعين المرهونة أو غيرها. ٤ ذوالقعدة ١٤١٧
س ٥١٠ - إذا أخذت مبلغاً من جدِّي لأمي وأعطيتها في مقابله ربحاً، فهل يعتبر ذلك ربا؟
ج - إذا كان هناك اشتراط واتفق على الزيادة فهو ربا، وأمّا إذا كنت تعطيه شيئاً بلا اشتراط زيادة فليس ذلك ربا. ٦ ربيع الأول ١٤١٧

س ٥١١ - هل هناك فرق في جواز الربا بين الأب والابن وبين الأب والبنات؟
ج - لا فرق في ذلك... الابن والبنات يمكنها التعامل بالربا مع والدهما أخذاً وعطاءً.

المعاملات المصرفية

مسألة ٥١٢ - ما يأخذه الناس من البنوك كقرض أو غيره، إذا وقعت معاملته على الوجه الشرعي فهو حلال ولا مانع منه وإن علم بوجود أموال حرام في البنوك واحتمل أن يكون المبلغ المأخوذ منها، ولكن إذا علم أن المال المأخوذ حرام أو بعضه حرام، فلا يجوز التصرف فيه، فإن لم يستطع العثور على صاحبه وجب التصرف به كمجهول المالك بإذن الفقيه، ولا فرق في هذه المسألة بين البنوك المحلية والأجنبية، والحكومية وغير الحكومية.

مسألة ٥١٣ - يجوز للبنوك التصرف بالودائع التي لديها إذا كانت بعنوان القرض، وإذا كانت لصالح البنك (كما هو كذلك عادة) وكانت البنوك تقوم من خلال إقراضها للعملاء بالنشاطات التجارية وإدارة دفة الاقتصاد، وكان المقترض - أي البنك ومن يقترض منه - لا يقترض لعوزه وفاقته بحيث تجب له الصدقة والنفقة، فإنَّ حرمة هذه الفائدة والقرض مع الزيادة هي موضع تأمل، بل منع، وقد تقدّم الحديث عن ذلك في موضوع الربا.

مسألة ٥١٤ - الجوائز التي تعطىها البنوك وغيرها تشجيعاً للعملاء أو التي تعطىها المؤسسات الأخرى عن طريق القرعة ترغيباً للزبائن، حلال. وما يضعه الباعة من الأشياء داخل سلعهم كسباً للزبائن، كوضع المسكوكات في المعلبات، هي حلال ولا إشكال فيها.

مسألة ٥١٥ - إذا أعطى بنك أو مؤسسة مالا إلى شخص وأحال الدفع إلى مكان آخر كفرع البنك أو أحد مؤسساته، فإن أخذ مبلغاً كأجرة عمل فلا إشكال في ذلك. وهكذا إذا أخذ زيادة على أساس أنه يبيع للنقد بأكثر، إذ لا مانع منه.

س ٥١٦ - هل يحق لصناديق القروض والتعاونيات والبنوك أخذ أجرة على إعطاء السلف وتأخيرها؟

ج - إذا كانت أجرة العمل واحدة بالنسبة إلى السلف جميعاً الكثير منها والقليل أو كانت بحسب مقدار العمل المبذول (من قبيل زيادة الكمبيالات والوثائق وما شاكل) ، فلا مانع من الزيادة والنقيصة في هذه الحالة، ولكن إذا كان الاختلاف بحسب مقدار السلفة، كأن تكون أجرة عشرة دنانير أكثر من أجرة مائة دينار، فهذا حرام وأكل للمال بالباطل لأنه ليس أجرة عمل، فالأجرة لا تتغير بتغير مبالغ السلف كما هو واضح. وأما بالنسبة إلى تأخير أداء السلفة وخسارته، فإن كانت مشروطة في وثيقة العقد فهي بحكم الشرط ولا مانع منها. ١٧ صفر ١٤١٧

س ٥١٧ - إذا أودعنا أموالنا في البنوك على مدى قصير أو طويل بقصد الحصول على الأرباح، فما حكم ذلك؟

ج - إذا كانت البنوك تضارب أو تقوم بمعاملات شرعية أخرى بالمال بوكالة عن أصحابها، فأرباحها كسائر دخل الناس ولا مانع منه. ٢٠ ربيع الثاني ١٤١٣

س ٥١٨ - تمنح بعض البنوك سلفاً تحت عنوان عقود إسلامية، إلا أنها ذات شكل ربوي، فما حكم أخذ هذه السلف؟ وإذا كنا مضطرين إلى ذلك، فهل يجوز أخذها؟ وإذا علمنا أن هذه البنوك تمنح السلف بشروط خاصة (لشراء بضاعة أو مواش أو مزارع وما إلى ذلك) وفرضنا أن شخصاً يفتقد هذه الشروط، هل يجوز له أخذ سلفة بشروط مختلفة أو بوساطة أحد أو بإعطاء مبلغ من المال لأحد موظفي البنك؟ وهل يجوز استخدام السلفة لغرض آخر غير ما جرى التعاقد عليه مع البنك؟ أو أنه يأخذ السلفة ويعطيها شخصاً آخر لينفقها ذاك في غير ما تمّ التعاقد عليه، فهل هناك إشكال في ذلك؟

ج - التخلف عن شروط المعاملات الجارية في بنوك الجمهورية الإسلامية يعني عدم امتلاك الآخذ للمال، لأنه ينتهي إلى عدم حصول العقد الشرعي. فلو فرضنا أن البنك يعطي المال في مقابل فاتورة الشراء، فهو في الحقيقة يشتري البضاعة من البائع نقداً لبييعها نسيئة بسعر أعلى على من يطلب المال بشكل سلفة، فإن لم يكن هناك شراء حقيقة وكانت الفاتورة مختلفة، فكيف يكون المقرض مالكا للمال الذي أخذه من البنك؟ ١٩ رجب ١٤١١

س ٥١٩ - ما حكم بيع وشراء العملات؟ وما حكم بيع الصكوك والكمبيالات؟

ج - إذا كان بدافع الحاجة والاضطرار فهو ربا محرم لا يجوز بشكل من الأشكال، ولكن إذا كان للعمل بالتجارة والزراعة وغيرها وإدارة المال بحيث ينتفع كلٌّ من المقرض والمقترض، ففي هذه الحالة يكون الاحتياط باستخدام طرق التخُّص من الربا الحاصل من شراء وبيع أوراق النقد أو الصكوك والكمبيالات، وإن كان أساس حرمة هكذا قروض مع فائدة هو موضع تأمل بل منع. ١٥

رمضان ١٤١٧

س ٥٢٠ - وقر شخص المال في البنك مدّة ما حتى حصل على امتياز سلفة من البنك، فهل يجوز له بيع هذا الامتياز بأكثر من مقدار السلفة؟

ج - لا مانع منه، وهو كحقّ التحجير وغيره تجوز المعاملة عليه.

السندات (الكمبيالات)

مسألة ٥٢١ - السندات على قسمين:

الأول: سندات حقيقية يدفعها المدين في مقابل دينه.

الثاني: سندات إسعاف، وهي السندات التي يدفعها شخص إلى آخر من دون أن يكون مديناً له

بشيء.

مسألة ٥٢٢ - إذا أخذ أحد السند الحقيقي من مدين ليتعامل به مع آخر بمبلغ أقل، فذلك حرام وباطل، لأنّ السند بحدّ ذاته لا قيمة له.

مسألة ٥٢٣ - السندات ليست نقداً ولا تقع عليها معاملة، بل النقد هو العملة وعليه تقع المعاملة، والكمبيالة مجرد سند وفاتورة. وأما النقد أو الصك المكفول المتعارف استخدامه في إيران فهو نقد كالعملة، ولا مانع من بيعه وشراؤه نقداً ومن دون أجل بأكثر أو أقل.

الحوالة

مسألة ٥٢٤ - إذا حوّل المدين دائنه إلى آخر ليأخذ ما بذمته منه وقبل الدائن بذلك، صار المحال عليه - بعد انعقاد الحوالة - هو المدين، ولا يحق للدائن بعد هذا مطالبة المدين الأول.

مسألة ٥٢٥ - يجب تحديد المال المحوّل لكلّ من المحيل والدائن، بمعنى ألا يكون المال مردّداً. فإذا كان عليه لأحد عشر كيلوات حنطة وعشرة دنانير مثلاً وقال له: خذ واحداً من هذين الدينين من فلان، ولم يحدده له، فالحوالة غير صحيحة.

مسألة ٥٢٦ - يجوز للدائن رفض الحوالة، وإن كان المحال عليه ليس فقيراً ولا يمانع من دفع

الحوالة.

الرهن

مسألة ٥٢٧ - الرهن هو أن يجعل المدين مقداراً من ماله عند الدائن ليحصل على دينه من ذلك المال إذا امتنع عن تسديد الدين.

مسألة ٥٢٨ - المال الذي يصح رهنه هو الذي يجوز شرعاً التصرف فيه. فلو رهن مال شخص آخر، يصح الرهن إذا قال صاحب المال: رضيت بالرهن الذي وقع.

مسألة ٥٢٩ - يجب أن يكون المرهون ممّأً يصح بيعه وشرأؤه، فلا يصح رهن الخمر وأمثاله.

مسألة ٥٣٠ - منافع الشيء المرهون هي ملك للراهن.

س ٥٣١ - هل يكفي في أخذ الرهينة ما تعارف اليوم من حجز سندها عن طريق مكتب السجلات؟

ج - حجز السند يدل على ارتهان العين المرهونة وهو صحيح.

٢ رجب ١٤١٧

س ٥٣٢ - هل يصح أخذ النقود والعملات رهناً؟

ج - لا مانع منه. ١٣ شعبان ١٤١٧

س ٥٣٣ - إذا رهن المدين ملكه لدى الدائن ضمن عقد من أجل تسديد القرض الربوي الذي تمّ بينهما، ولم يستطع المدين تسديد الدين في الموعد المحدد، فهل يجوز للدائن التصرف في الملك بتملكه أو بيعه، أو أن الملك يبقى على ملكية المدين، وإنما يجب عليه تسديد دينه فحسب.

ج - يمكن للدائن أخذ مقدار طلبه من العين المرهونة. ١٢ رجب ١٤١١

الضمان

مسألة ٥٣٤ - إذا أراد شخص أن يضمن تسديد دين أحد، كفى في صحة ضمانه أن يقول للدائن - ولو بغير العربية - بأني ضمننت تسديد دينك، ويرضى الدائن بذلك، ولا يشترط رضى المدين.

مسألة ٥٣٥ - إذا اشترط لضمانه شرطاً فقال مثلاً: إذا لم يدفع المدين دينك فأنا أدفعه، فالأحوط وجوباً عدم تأثير ضمانه هذا.

مسألة ٥٣٦ - يجب أن يكون المضمون له مديناً بالفعل، فإذا أراد شخص أن يستدين، لا يصح ضمان دينه وهو لم يستدن بعد.

مسألة ٥٣٧ - إذا وهب الدائن دينه للضامن - أي أبرأ نتمته - فلا يجوز للضامن أن يأخذ شيئاً من المدين، وإذا وهبه مقداراً من الدين فلا يجوز له مطالبته بذلك المقدار أيضاً.

مسألة ٥٣٨ - يجوز للضامن والدائن أن يشترطا حق فسخ الضمان لكل منهما في أي وقت أرادا.

الكفالة

مسألة ٥٣٩ - الكفالة هي التعهد بإحضار مدين متى أراد الدائن، وكذا إذا كان لشخص على آخر حق أو يدعي حقاً على أحد بدعوى مقبولة، وتعهّد أحد بإحضار الطرف الآخر متى أراد صاحب الحق أو من يدّعيه، فعمله هذا يُسمّى كفالة ويُسمّى المتعهّد بذلك كفيلاً.

مسألة ٥٤٠ - يشترط في الكفيل أن يكون بالغاً، عاقلاً، مختاراً، قادراً على إحضار المكفول.

مسألة ٥٤١ - تنفسخ الكفالة بسبعة أمور:

الأول: تسليم الكفيل للمكفول بيد الدائن.

الثاني: تسديد دين المكفول.

الثالث: إسقاط الدائن حقه.

الرابع: موت المدين.

الخامس: إبراء الدائن للكفيل من الكفالة.

السادس: موت الكفيل.

السابع: نقل صاحب الحق حقه بحوالة أو غيرها إلى شخص آخر.

مسألة ٥٤٢ - إذا أطلق أحد المدين من يد الدائن بالقوّة، فعليه إحضاره.

س ٥٤٣ - هل يصح في عقد الكفالة اشتراط عدم وجود أي مسؤولية على الكفيل في حال عدم

تمكّنه من إحضار المكفول، وبالتالي عدم وجوب تسديده لدين المكفول؟

ج - هذا الشرط على خلاف مقتضى العقد ولا يصح. ٢٣ ربيع الثاني ١٤١٧

الوديعة

مسألة ٥٤٤ - إذا أودع الإنسان ماله عند أحد وقال له: إنّه أمانة عنده، وقبل المستودع، أو أفهمه من دون لفظ أنّه أودعه ماله، وأخذه الآخر بقصد الحفظ، وجب العمل بأحكام الوديعة التي سيأتي ذكرها.

مسألة ٥٤٥ - إذا قبل أحد أمانة من طفل أو مجنون وجب عليه أن يؤدّيها إلى صاحبها، وإذا كانت ملكاً للطفل أو المجنون وجب أن يؤدّيها إلى وليهما، وإذا تلفت وجب عليه دفع عوضها. ولكن إذا أخذ المال من الطفل لكي لا يتلف، فإن لم يقصر في حفظه وتلف، فلا ضمان عليه.

مسألة ٥٤٦ - من لا يستطيع حفظ الأمانة فالأحوط وجوباً ألا يقبلها. أما إذا كان المالك أعجز منه عن حفظها، ولم يكن من يحفظها بنحو أفضل، فهذا الاحتياط ليس واجباً.

مسألة ٥٤٧ - إذا لم يقصر المستودع في حفظ الأمانة ولم يتعدَّ، أي لم يفرط فيها، وتلفت صدفة فلا ضمان عليه. وأمّا إذا وضعها باختياره في مكان لا يؤمن من اطلاق متجاوز وأخذه لها وتلفت وجب عليه دفع عوضها، إلا إذا لم يكن عنده محل أكثر أمناً، ولم يستطع أداءها إلى صاحبها أو إيداعها عند شخص يحفظها بشكل أفضل منه، فعند ذلك لا ضمان عليه.

مسألة ٥٤٨ - إذا مات المستودع أو جنَّ وجب على وارثه أو وليه الإسراع - قدر المستطاع - إلى إخبار صاحب الوديعة أو إرجاعها إليه.

س ٥٤٩ - إذا أمّن وليّ المحجور أو قيمه أمواله لدى شخص ثم أصبح الولي أو القيم مديناً فجاء إلى الأمين يطلب منه أموال المحجور ليفكّ بها دينه، بل وحتى ليخون في الأمانة، وقد اتّضح ذلك للأمين بشكل لا يقبل الشك، فهل يمكنه - والحال هذه - الامتناع من إعادة الأموال إلى هذا الولي أو القيم أو تحويلها إلى حاكم الشرع؟

ج - لا يجوز له إعادتها إليه، لأنّ القيم أو الولي يخرج عن الولاية والقيمومة المطلقة في حال التيقن من خيانتة أو تصرفه ، خلافاً للمصلحة من قبيل أداء دينه، ولا بدّ من وضع الأمانة لدى حاكم الشرع ليرى أمره فيها.

٢٧ محرم ١٤١٥

س ٥٥٠ - أهدى رجل ذهباً إلى زوجته، فاستعملته الزوجة مدّة شهرين، ثم وضعته كأمانة لدى أمها لتسترده منها عند الحاجة. وبعد شهرين آخرين توفيت الزوجة صاحبة الذهب فقامت الأم وأعطته إلى أحد أولادها لينفقه في قضاء حوائجه. واليوم بعد مضي خمسة عشر عاماً، يريد هذا الابن تسديد قيمة هذا الذهب إلى أصحابه، فهل يحسب ذلك بقيمته يوم أنفقه أو بقيمته يوم أدائه؟

ج - يحسبه بقيمته حالياً في يوم أدائه. ٢٦ جمادى الأولى ١٤١٧

العارية

مسألة ٥٥١ - العارية هي أن يعطي أحدٌ ماله إلى غيره لينتفع به مجاناً.

مسألة ٥٥٢ - يجوز إعاره الشيء الذي تملك منفعتة، كالعين المستأجرة، ولكن إذا اشترطوا في الإجارة أن يكون المنتفع هو المستأجر بالذات فلا يجوز له إعارتها إلى غيره.

مسألة ٥٥٣ - إذا تلفت العين المستعارة من دون تقريط في حفظها أو تعدّ في الانتفاع بها لم يضمن المستعير، ولكن إذا اشترط ضمان العين المستعارة لو تلفت ضمن عوضها، وكذا إذا كانت العارية ذهباً أو فضة.

مسألة ٥٥٤ - إذا أعار شيئاً متجسماً لاستخدامه في الأكل والشرب، وجب إخبار المستعير بنجاسته.

مسألة ٥٥٥ - لا يجوز للمستعير إعاره العين المستعارة أو إيجارها من دون إذن صاحبها.

النكاح

تحلّ المرأة للرجل بعقد النكاح، وهو على نوعين: دائم ومنقطع. والعقد الدائم هو العقد الذي لا تذكر فيه مدّة النكاح، والزوجة المعقود عليها بهذا الشكل تُسمّى دائمة. وأمّا العقد المنقطع فهو الذي تُذكر فيه مدّة وأجل النكاح، مثل أن يُعقد على امرأة لمدة ساعة أو يوم أو شهر أو عام أو أكثر، ومثل هذه الزوجة تُسمّى متمتع بها.

عقد النكاح

مسألة ٥٥٦ - يجب في الزواج الدائم والمنقطع إجراء صيغة النكاح، ولا يكفي مجرد التراضي من الطرفين. والصيغة إمّا أن يجريها الزوجان، أو يوكل أحداً لإجرائها بالوكالة عنهما.

مسألة ٥٥٧ - لا يشترط في الوكيل أن يكون رجلاً بل يجوز للمرأة أن تجري صيغة النكاح بالوكالة عن الزوجين.

مسألة ٥٥٨ - يجوز لفرد واحد أن يتولّى إجراء عقد النكاح - الدائم أو المنقطع - عن الجانبين، وكذا يجوز للرجل أن يكون وكيلاً عن المرأة ثم يزوّجها لنفسه بشكل دائم أو منقطع، ولكنّ الأحوط استحباباً أن يتولّى إجراء العقد شخصان.

س ٥٥٩ - ما رأي سماحتكم بالمعاطاة في عقد النكاح؟ المقصود: ما هو معيار حلّية النكاح، أهو مجرد التلقظ بـ «أنكحت» أم يكفي مجرد النية وقصد الإنشاء والرضا القلبي من قبل الطرفين؟ فإن كان المعيار هو الأول، فهل يعتدّ سماحتكم بأنّ مجرد التلقظ بكلمة «أنكحت» يؤدي إلى الحلّية؟ وإن كان المعيار هو روح الاتفاق وقصد إنشاء الطرفين للعقد، فما الداعي هنا إلى لفظ بعينه؟ أضف إلى ذلك أنّ بالإمكان معرفة قصد ورضا الطرفين من خلال الحركات بدل تلك الألفاظ.

ج - يشترط في الزواج رضی الطرفين وإجراء صيغة العقد، ولا تصح المعاطاة فيه، وعدم صحتها فيه إجماعية، بل إنّ ما ارتكز في أذهان العقلاء هو عدم صحتها، وما ذكره الإمام - سلام الله عليه -

في بحوثه الفقهية يتعلّق بإمكان ذلك وثبوته، لا بإثباته ووقوعه. ١٨ محرم ١٤١٧

شروط العقد

مسألة ٥٦٠ - لعقد النكاح شروط:

الأول: إجراء العقد بالعربية الصحيحة على الأحوط وجوباً. ولو لم يتمكّن الزوجان من إجراء العقد بالعربية الصحيحة، فالأحوط وجوباً - إن أمكن - توكيل من يجري الصيغة عنهما بالعربية الصحيحة، وإن لم يمكن فبأي لفظ أُجريت الصيغة صح منهما، ولكن يجب أن يقول ما يفيد معنى «زَوَّجْتُ وَقَبِلْتُ».

الثاني: يجب إجراء العقد بقصد الإنشاء، فإن كان من يجري العقد هو الزوجان وجب أن تقصد الزوجة من قولها: «زَوَّجْتُكَ نَفْسِي» جعل نفسها زوجة له، وأن يقصد الرجل من قوله: «قَبِلْتُ التَّزْوِيجَ» الرضا بهذا الجعل، وإن كان من يجري العقد هو الوكيل فيجب أن يقصد بالإيجاب والقبول جعلهما زوجين.

الثالث: أن يكون مجري الصيغة بالغاً عاقلاً، وإن كانت صفة صيغة المميز غير البالغ لا تخلو من وجه، سواء كان العقد له أو لمن وكله.

الرابع: إذا أجرى وكيل الطرفين أو وليهما عقد النكاح وجب أن يعيّن الزوجين بذكر اسمهما أو الإشارة إليهما على سبيل المثال، فإذا كان لأحد عدّة بنات وقال لرجل: «زوجتك إحدى بناتي» وقبل الرجل، بطل العقد لأنه لم تتعين الفتاة.

الخامس: رضى الزوجين بالنكاح، ولكن إذا أكرهت المرأة على الإذن ظاهراً وعلم رضاها قلباً صح العقد.

س ٥٦١ - عُقدت فتاة في الرابعة عشرة على رجل بإلحاح من والديها. وبمرور الأيام نضجت البنت وأصبحت أكثر إدراكاً من الناحية العقلية والفردية والاجتماعية، فانتهت إلى أن لزوجها من الصفات الروحية والأخلاقية ما لا يتناسب والحياة الزوجية، وليس هناك أي نوع من التفاهم بينها للعيش سوية، ولهذا تكره البنت بشدة تمكين الزوج وتقول: إنها ستتحر لو حصل هذا، إلا أن المحكمة المدنية أصدرت حكماً بالتمكين. نظراً لجدية تهديدات الفتاة، ما هو رأي الشارع المقدس؟

ج - قبل الإجابة عن السؤال، لا بدّ من العلم أنّ للمرأة حقّ المطالبة بكل المهر من الزوج قبل الدخول إن لم يكن مؤجلاً، وأنّ عدم التمكين مع المطالبة بالمهر لا يؤدي إلى النشوز، بل يؤدي إلى ذلك فيما إذا لم يكن عن حق. وأمّا بالنسبة إلى السؤال، ففي كلّ حالة تكون الحياة الزوجية محرّجة وعسيرة وشاقة إلى حد لا يطاق، ولم تكن المرأة هي السبب في هذا الإحراج، فعلى الحاكم أن يلزم الرجل بالطلاق، فإن لم يطلق طلق الحاكم ولاية على الممتع، وهذا هو سبيل الاحتياط وإن وجدت طرق أخرى لرفع العسر والحرّج لعلّ هناك من يفتي بها وتكون أسهل من هذا الطريق. ٢٦ شعبان ١٤١٦

س ٥٦٢ - ما رأيكم في الزواج الموقت من أهل الكتاب؟ ومن هم أهل الكتاب؟ وهل تجوز المتعة مع غير أهل الكتاب (الكفار) أو لا؟

ج - يجوز الزواج الموقت من نساء أهل الكتاب، وأهل الكتاب هم اليهود والنصارى، والمجوس يلحقون بهم أيضاً. ولا يجوز الزواج من نساء غير أهل الكتاب. ٦ جمادى الأولى ١٤١٧

س ٥٦٣ - كما يجوز للمرأة في العقد الدائم أن ترفع أمرها إلى الحاكم في حال العسر والحرَج ليُجبر الزوج على الطلاق، فهل يجري هذا الحكم في العقد المنقطع أيضاً؟

ج - لا فرق في مناط الحكم ودليله - والذي هو العسر والحرَج - بين العقد الدائم والمنقطع، وإطلاق أدلة الحرَج حاكمة على كل أدلة الأحكام، ومنها كون بذل المدة في المنقطع بيد الزوج، فإنَّ اختياره في هذا ينتهي إلى الحدِّ الذي لا يكون فيه عسر وحرَج. وعلى هذا، إذا كان هناك حرَج في العقد المنقطع فعلى الحاكم إجبار الزوج على أن يهب بقية المدة، كما كان عليه أن يجبره على الطلاق في مثل هذه الحالة، وإذا امتنع عن هبة بقية المدة وهبها الحاكم ولاية على الممتنع، ويترتب على هبة المدة ما يترتب على الطلاق الولائي. ٦ ذوالقعدة ١٤١٧

س ٥٦٤ - هل يجب على الفتاة البالغة أن تستأذن أبها أو جدها لأبيها في الزواج الدائم أو الموقت؟

ج - يشترط إذن الأب والولي في العقد الموقت، ولا أثر لصيغة العقد من دون إذنه، كما أنه يجب تسجيل العقد الدائم باعتباره قانوناً كسائر القوانين والمقررات. ولإجراء صيغة العقد وتسجيله لا بدَّ من مراجعة مكاتب التسجيل، لأنَّ عدم مراجعتها معصية تنتهي إلى الندم وتحمل عواقب وخيمة. ٢ ذوالقعدة ١٤١٨

س ٥٦٥ - إذا لم يكن الأب حاضراً في عقد ابنته ولكن كانت القرائن تحكي عن رضاه بذلك، فهل يصح العقد؟ وكيف إذا كان مريضاً ولا يمكنه التحرك والانتقال؟

ج - لا مانع من إجراء صيغة العقد إذا كانت القرائن تحكي عن رضاه، ولكن يجب أن يتم ذلك في مكاتب تسجيل الزواج أو تسجيله في سجلات الزواج، كما أنه لا فرق في لزوم أخذ رضى الأب بين المريض وغير المريض. ٢١ ذوالقعدة ١٤١٤

س ٥٦٦ - هل هناك ولاية للجدِّ مع وجود الأب؟

ج - نعم، ولاية الجدِّ غير مشروطة بموت الأب ولكلِّ منهما ولاية مستقلة.

س ٥٦٧ - فقدت فتاة بكارتها نتيجة الزنا، فهل يجب عليها في الزواج الموقت أن تستأذن وليها وأبها؟

ج - لأنَّ فقدان البكارة لم يحصل بالزواج فهي كالباكرة، ويبقى إذن الأب والولي شرطاً في زواجها.

١٨ ذوالحجة ١٤١٦

س ٥٦٨ - الأم القیمة على ابنتها غير البالغة، هل يجوز لها أن تعقد عليها لأحد بالعقد الموقت؟ وإن لم یجز فهل تكون الصیغة التي تمّت باطلة؟

ج - العقد الموقت للفتاة غير البالغة إثمًا یصح بإذن من أبيها أو جدّها لأبيها أو حاكم الشرع، وذلك شریطة أن يكون في مصلحتها، بل في حالة حاكم الشرع، یضاف إلى المصلحة أن هناك مفسدة في الترك. وأما بالنسبة إلى القیم المنصوب من قبل الحكومة الذي في السؤال، فلا حق له في ذلك، وصیغته باطلة. كما أنه لا فرق في هذا الحكم بين الأم وغيرها. ٢٦ محرم ١٤١٨

س ٥٦٩ - هناك شروط في استثمارات الزواج تُعطي للمرأة وكالة أو حقًا في التوكیل في أن تطلق نفسها أو تطالب بالطلاق، فهل هذه الشروط شرعية وجائزة؟

ج - كلُّ الشروط الواردة في استمارة الزواج الإسلامي صحيحة (وهي ترجع في الحقيقة إلى شرطين: أحدهما: اشتراط المرأة على الرجل إعطاء مقدار من المال، والثاني: توكیل الرجل المرأة وإذنه في توكيلها آخريين مع إسقاط حقه في العزل في مسألة الطلاق)، لأنّ هذه الشروط لا تخالف الشريعة ولا تتعارض مع مقتضى العقد.

٢٥ رمضان ١٤١٤

العيوب التي يجوز فسخ العقد لأجلها

مسألة ٥٧٠ - إذا علم الزوج بعد العقد بوجود أحد هذه العيوب السبعة في الزوجة يجوز له فسخ العقد:

الأول: الجنون. الثاني: الجذام. الثالث: البرص. الرابع: العمى. الخامس: الإقعاد والعجز الواضح. السادس: الإفضاء، أي كون مسلك البول والحیض أو مسلك الحیض والغائط واحداً، إلا أن فسخ العقد إذا كان مسلك الحیض والغائط واحداً فيه إشكال ولا بدّ من الاحتياط. السابع: القرن، وهو لحم أو عظم أو غدة في الفرج تحول دون إمكان الوطء والمجامعة.

مسألة ٥٧١ - إذا علمت الزوجة بعد العقد بأن زوجها مجنون، أو مجبوب (مقطوع الذكر) أو عنين لا یمكنه الجماع أو مخصي (مسلول البيضتين)، جاز لها فسخ العقد. وكذلك إذا كان الزوج مصاباً بالبرص أو الجذام وغيرها من الأمراض المعدية المستعصية بحيث تجعل حياة المرأة معه في حرج ومشقة. وتفاصيل هذه المسألة والمسألة السابقة تجدونها في (تحرير الوسيلة) مع تعليقاتنا عليها.

مسألة ٥٧٢ - إذا فسخ الزوج أو الزوجة بأحد العيوب المذكورة في المسألتين السابقتين، فعليهما الانفصال عن بعضهما من دون طلاق.

س ٥٧٣ - إذا خدع الرجل أو المرأة أحدهما الآخر ولم یذكرا ما كان يجب ذكره عن نفسيهما، فهل یوجب ذلك حقّ الفسخ أيضاً؟

ج - يصطلح على هذا الفعل بالتدليس. إذا خدع الزوج أو الزوجة الآخر فللمخدوع حقّ الفسخ. مثلاً إذا جاء رجل وعرّف نفسه بموقع اجتماعي أو اقتصادي أو عائلي أو دراسي معيّن ثم اتّضح عدم وجوده، أو كانت فيه عيوب قد أخفاها، ففي كلّ هذه الحالات يكون للطرف المقابل حقّ الفسخ طبقاً لقاعدة الغرور والتدليس (التي يقرّها كل الفقهاء)، سواء اشترط ذلك ضمن العقد أو لم يشترط، وسواء كان هذا الغرور والعييب في فقدان العيب والسلامة أو في امتلاك صفة كمال. ولا حاجة في هذا الفسخ إلى عدلين على الإطلاق، كما أنّه لا يفتقر إلى أن يكون في «طهر غير موقعة» بالنسبة إلى المرأة، فيمكن فسخ العقد على أيّ حال، لأنّ فسخ النكاح غير الطلاق والمرأة والرجل فيه على حدّ سواء. ١١ ربيع الثاني ١٤١٧

س ٥٧٤ - هل يجوز لشخص مصاب بمرض فقدان المناعة (الأيدز) أن يتزوَّج من فتاة مسلمة؟ وإذا علمت الزوجة بذلك فيما بعد فهل يكون لها حقّ الفسخ؟

ج - لمّا كانت هذه الأمراض المسرية المهلكة تؤدّي إلى ضرر وحرّج بالغين بالنسبة إلى الزوجة، فإنّها إذا كانت قبل العقد وأخفاها ولم يذكرها للفتاة، فالظاهر أنّها تعطي حقّ الفسخ للزوجة، لأنّ المشقّة والحرّج الحاصلين من هذه الأمراض تفوق حالات العنين والمخصي. ٢٩ ذوالقعدة ١٤١٣

المحرمات من النساء

مسألة ٥٧٥ - إذا عقد رجل على امرأة صارت أمها وجدّاتها لأُمها وأبيها وإنّ علون محرماً بالنسبة إليه وإنّ لم يواقع زوجته.

مسألة ٥٧٦ - إذا زنى أحد بامرأة غير عمته وخالته، فالاحتياط في عدم الزواج من ابنتها، إلا أنّ جوازها لا يخلو من قوة. وأمّا إذا عقد على امرأة وقاربها ثم زنى بأُمها، لم تحرم عليه تلك المرأة. وكذلك إذا زنى بأُمها قبل أن يقاربها، إلا أنّ الاحتياط المستحب في هذه الحالة هو الانفصال عنها.

مسألة ٥٧٧ - إذا زنى أحد بامرأة في عدّة المتعة أو الطلاق البائن أو عدة الوفاة، جاز له فيما بعد الزواج منها، وإنّ كان الاحتياط المستحب في عدم الزواج.

مسألة ٥٧٨ - من زنى بامرأة لا زوج لها وليست في عدة، جاز له فيما بعد الزواج منها، إلا أنّ الاحتياط المستحب هو أن ينتظر حتى تحيض ثم يعقد عليها، بل لا ينبغي ترك هذا الاحتياط قدر الإمكان، وكذلك إذا أراد أن يعقد عليها غيره. وهكذا في المتزوجة أو المعتدة - وإنّ كانت رجعية - فإنّ عدم الحرمة المؤبدة على الزاني لا تخلو من وجه وقوة، ولكن الأحوط استحباباً ترك الزواج.

مسألة ٥٧٩ - من عقد على امرأة وهي في عدّة غيره، فإنّ كانا يعلمان بأنّ عدتها لم تنته بعد وأنّه يحرم العقد على المرأة في العدّة، حرمت تلك المرأة عليه إذا كان دخل بها، والاحتياط

المستحب في حرمتها حتى من دون دخول. وإذا كان أحدهما عالماً بالحكم والموضوع، فإنَّ الحرمة المؤبدة تتوجه إليه بالخصوص في حال الدخول.

مسألة ٥٨٠ - إذا عقد أحد على امرأة ثمَّ علم أنَّها كانت في عدَّة، فإنَّ لم يكونا يعلمان بأنَّها كانت في عدَّة أو أنَّه يحرم العقد على امرأة في العدَّة، لم تحرم عليه تلك المرأة وإنَّ كان قد دخل بها، إلاَّ أنَّ العقد باطل على أيِّ حال.

مسألة ٥٨١ - إذا تزوَّج أحد من امرأة يعلم أنَّها متزوَّجة، وجب عليه الانفصال عنها، ولا يجوز له فيما بعد الزواج منها.

مسألة ٥٨٢ - تحرم أم وأخت و بنت الصبي الملو ط به على اللائ ط إذا كان رجلا وكان الملو ط به صبياً لم يبلغ الحلم، بل لو كان اللائ ط بالغاً فقط، فالاحتياط في حرمتهم. ولكن إذا ظن بالإيلاج أو شك فيه أو حصل شك في سائر الأمور المذكورة أعلاه، لم يحرم عليه. كما أنَّه لو كان اللائ ط جاهلاً بتسبب فعله للحرمة المؤبدة، فعدم الحرمة لا تخلو من قوة.

س ٥٨٣ - أجرى شخص عقداً مؤقتاً على ابنة أحدهم بهدف المحرمية، وبعد انقضاء المدَّة أراد ابنه الزواج من تلك البنت التي عقد عليها أبوه فيما مضى، فهل يجوز له الزواج منها، علماً أنَّ العقد تمَّ لمجرّد نشر الحرمة؟

ج - لا يمكنه الزواج منها، وتحرم على ذلك الابن وعلى بقية أبناء ذلك الرجل حرمة مؤبَّدة، لأنَّها زوجة أبيه، وزوجة الأب تحرم على الأبناء حرمة مؤبَّدة. وحرمة الزواج هذه تشمل الدائم والمنقطع ومع الدخول وبدونه، وهذا المعنى هو ما يقتضيه إطلاق الآية الشريفة: «ولا تتكحوا ما نكح آبؤكم»^{٢٣}. ٢ صفر ١٤١٦

س ٥٨٤ - تبني أحدهم صبياً من دار الأيتام، ولم يفعل شيئاً في بداية الأمر لنشر الحرمة بينه وبين أمه بالتبني، وقد بلغ الطفل اليوم السادسة أو السابعة، فهل من سبيل إلى نشر المحرمية.

ج - إنَّ لم يكن للأُم بالتبني بنت، فيبدو أنَّه لا سبيل إلى نشر المحرمية بالنسبة إلى طفل كهذا قد تجاوز السنين وفترة الرضاعة، لأنَّه حتى لو كان لأُمه بالتبني أم لا زوج لها، فإنَّ تزويجه من هذه الأُم لا يؤدي إلى حرمة المتبني، لكون حرمة بنت الزوجة على الزوج مشروطة بالدخول بنصِّ القرآن، الأمر الذي لا يتيسَّر فعله من الأطفال. ولو فرضنا إمكان حصوله وكان الطفل في سنِّ التمييز، فالظاهر أنَّ دخولا من هذا القبيل ليس له تأثير، إذ تنصرف عنه الأدلة التي تشترط الدخول بملاحظة تناسب الحكم والموضوع والفهم العرفي للمسألة.

أُضِفَ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ هَذَا زَوْاجٌ يُرَادُ بِهِ دُخُولُ الطِّفْلِ فِيهِ مَفْسُودَةٌ، وَلَا يَصِحُّ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، لِأَنَّ صِحَّةَ عَقْدِ نِكَاحِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ إِثْمًا يَكُونُ بِوِلَايَةِ الْأَبِّ وَالجَدِّ لِلأَبِّ حَتَّى إِذَا بَلَغَ الدَّوْرَ إِلَى حَاكِمِ الشَّرْعِ اِحْتِيَاجَ النِّكَاحِ إِلَى أَنْ تَكُونَ فِيهِ مَصْلِحَةٌ لِلصَّغِيرِ، فَضِلًّا عَنِ عَدَمِ وَجُودِ مَفْسُودَةٍ، فَمَعَ وَجُودِ مَفْسُودَةٍ يَبْطُلُ الْعَقْدُ بِالتَّكْيِيدِ. إِلَّا أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهَا بِنْتُ أُمِّكَ عَقْدَهَا مَوْقِفًا لِلصَّبِيِّ الْمَتَّبِيِّ (بِإِذْنِ حَاكِمِ الشَّرْعِ وَالْمَجْتَهِدِ الْجَامِعِ لِلشَّرَائِطِ مَعَ رِعَايَةِ الْمَصْلِحَةِ) لَتَنْتَشِرَ الْحَرْمَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ بِاعْتِبَارِهِ زَوْجَ ابْنَتِهَا. ٩ صَفْرٍ ١٤١٨

س ٥٨٥ - قمت بتبني طفلة في الثالثة من عمرها وقد بلغت الآن خمس سنوات، نرجو أن تبينوا طريقة نشر الحرمة بيني وبينها.

ج - أحد الطرق هو عقد البنت على أب الرجل المتبني بالعقد الموقت لعدّة سنوات - بإذن من المجتهد الجامع للشرائط مع رعاية المصلحة - وبعد مدّة يهبها بقية المدّة فتنشر الحرمة بينها وبين الرجل باعتبارها زوجة أبيه، وتحرم كذلك على جميع أبناء هذا الجدّ مهما نزلوا. وإن لم يكن لهذا الرجل أب، أمكنه أن يعقد عليها موقتاً بالشروط المذكورة، إلا أنه متى ما انتهت مدّة العقد زالت المحرمية من جديد. كما أنه لو أراد تزويج البنت ولم تكن مدّة العقد قد انتهت، فعلى الرجل أن يهبها بقية المدّة. وعلى أي حال، الطريقة الثانية ليست سبباً لنشر الحرمة بينهما بشكل دائم. نعم لو كان للرجل ابن، أمكنه أن يعقد له على البنت بالعقد الموقت - بإذن المجتهد الجامع للشرائط مع رعاية المصلحة - فتحرم البنت على الرجل باعتبارها زوجة ابنه. وعلى أي حال لا بدّ في كلّ من هذه الحالات الثلاث من الرجوع إلى المجتهد الجامع الشرائط لأنه هو الذي يملك الولاية على الصغير. ٢ ذوالقعدة ١٤١٧

العقد الدائم

مسألة ٥٨٦ - على المعقودة دائماً ألا تخرج من دارها من دون إذن الزوج في الحالات التي تحول دون استمتاعه أو تخالف شؤونه أو تتعارض مع سكن البيت وهدوئه، ويجب عليها الامتنال لما يريده من اللذة والاستمتاع، وعدم الامتناع من مقاربتة لها دون عذر شرعي. فإذا أطاعت زوجها في هذه الأمور وجب عليه الإنفاق عليها وتهيئة مستلزمات عيشها من الغذاء واللباس والسكنى وغيرها ممّا هو مذكور في كتب الفقه، ولو لم ينفق عليها - مع القدرة أو عدمها - فهو مدين لها.

مسألة ٥٨٧ - إذا لم تطع الزوجة زوجها في الأمور المذكورة في المسألة السابقة، عصت ولم تستحق على زوجها الغذاء واللباس والمسكن والمضاجعة، إلا أن مهرها لا يسقط بذلك.

مسألة ٥٨٨ - لا يجوز للرجل أن يترك زوجته الدائمة بصورة معلّقة، لا كالمتروجة ولا كغير المتروجة، ولكن لا يجب عليه أن يبيت معها ليلة واحدة في كل أربعة ليال.

مسألة ٥٨٩ - لا يجوز للزوج أن يتصرف في القضايا الجنسية بشكل منكر يتعارض مع المعروف. التعامل بالمعروف في كتاب الله: «وعاشروهن بالمعروف» مطلق ويشمل كل أنواع العشرة والاختلاط، والحجة على تقييده بأربعة أشهر ليست تامة بنظرنا، ولهذا فإن الإطلاق الذي في القرآن باق على قوته. أضف إلى ذلك أن تعبير الآية يأبى التقييد، إذ لا يمكن القول بأن الإسلام أمر الرجل أن يعاشر امرأته بالمعروف إلا في بعض الحالات التي تجوز فيها المعاشرة بالمنكر.

الزواج الموقت (المتعة)

مسألة ٥٩٠ - تصح المتعة وإن لم تكن للذة والاستمتاع.

مسألة ٥٩١ - حكم مقاربة الزوج في المتعة والدائم واحد، والآية قد لا تشمل المتعة، إلا أنها في قبال ذلك غير مشمولة بحجة التقييد أيضاً. وبشكل عام، إذا كان هناك انصراف عن المتعة فهو موجود في كلا الدليلين، أي دليل الإطلاق ودليل التقييد.

مسألة ٥٩٢ - ليس للمتمتع بها حق المضاجعة، كما لا تترث من الزوج ولا يرث منها.

مسألة ٥٩٣ - يجوز للرجل أن يعقد بالعقد الدائم على المرأة التي كانت زوجته بالعقد المنقطع ولم تنته عدتها بعد.

س ٥٩٤ - تدعى امرأة زوجها من رجل بالعقد الدائم، وما لديها من الأدلة هو مجرد إقرار بالعقد الموقت وانقضاء المدة. والمرأة تعترف بالزواج الموقت ابتداءً ولكنها تقول إن زواجاً دائماً قد تم أيضاً. فالملاحظ هو أن الطرفين قد قررا الزواج الدائم من بعد زواجهما الموقت، ولكن الزوج يدعي الآن أنه على فرض حصول العقد الدائم، فهو باطل لحصوله قبل انقضاء العقد الموقت. فنظراً للأمر أعلاه، لما كان الطرفان على عقد موقت قبل الدائم، وكانا يقصدان صراحة العقد الدائم وقد صمما عليه من خلال تحديد المهر وإجراء الصيغة وغير ذلك، فإذا ثبت جريان العقد الدائم قبل انقضاء العقد الموقت، فبملاحظة التخلي عملياً عن العقد الموقت عند انعقاد العقد الدائم، هل بالإمكان اعتبار العقد الدائم باطلاً؟

ج - بحسب رأينا الأخير، يصح وينفذ عقد النكاح الدائم في المدة الباقية من العقد الموقت، بالنظر للمعومات والإطلاقات العامة للعقود والخاصة للنكاح، وما جاء في بعض الروايات وفتاوى الأصحاب من الحكم ببطلان العقد الثاني فهو يتعلّق بزيادة المهر والمدة أو ما هو أعم من ذلك، وعقد موقت آخر في أثناء تلك المدة الباقية لمدة تأتي من بعد انقضاء المدة الأولى ولا تشمل حالة هذا السؤال، كما يظهر من مراجعة (الجواهر).

وأما الاستدلال بمسألة حصول الفبغض النظر عن كونه غير تام حتى بالنسبة إلى الروايات والفتاوى المذكورة، فهو ليس تاماً بالنسبة إلى هذا السؤال أيضاً، لأنّ لكلّ من عقد النكاح الدائم والموقت آثاره الخاصة به.

أضف إلى ذلك كلّهُ أنّ التخلي عملياً عن العقد الموقت، إنّ لم يكن هبه للمدّة من قبل الزوج، فإنّه يؤدي إلى انصراف أدلة البطلان عن حالة السؤال على فرض تمامية هذه الأدلة، وعلى أي حال العقد الدائم في حالة السؤال صحيح ونافذ. ٢٤ ربيع الثاني ١٤٢٢

س ٥٩٥ - يقال: إنّ الهدف من الزواج الموقت هو الوقاية من الفساد، فهل يجوز للفتيات اختيار أزواج بحسب رغبتهن لهذا الغرض؟ وهل سيعطي أب من الآباء رخصة في ذلك؟

ج - العقد الموقت في الإسلام هو في الأساس من أجل الضرورة، لا للتحلل المشروع أو كزواج يكافئ الزواج الدائم. وعلى هذا، من كانت زوجته بالقرب منه وبمقدورة إطفاء غريزته الجنسية، فإنّ الزواج الموقت بالنسبة إليه - ولو من المسلمة - هو موضع إشكال برأينا، بل ممنوع وغير جائز، وأمر يؤدي إلى زعزعة كيان الأسرة وأجواء السكن والهدوء وإلى منات الأضرار والمساوى الأخرى. وبالنسبة إلى مشكلات الشباب، لا بدّ من البحث عن حلول أخرى للقضايا التي تحول دون زواجهم دائماً. وفي خصوص الزواج الموقت للباكرة الرشيدة، فإنّ إذن الأب لازم وشرط للصحة مطلقاً حتى مع اشتراط عدم الموافقة. ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٢

النظر

مسألة ٥٩٦ - يحرم نظر الرجل إلى جسم المرأة الأجنبية، سواء كان بقصد اللذة أو بدونه، والنظر إلى الوجه والكفين حرام إذا كان بقصد اللذة، ولا مانع منه إذا كان من دون قصد اللذة. وهكذا يحرم نظر المرأة إلى جسم الرجل الأجنبي عنها. ولا إشكال في النظر إلى وجهه وجسمه وشعره غير البالغة إذا لم يكن بقصد اللذة، ولا يخاف الوقوع بسببه في الحرام، إلا أنّ الأحوط اجتناب النظر إلى المواضع التي تُعطى عادة كأعلى الساق والبطن.

مسألة ٥٩٧ - يجب على المرأة ستر جسمها وشعرها عن الرجل الأجنبي، بل الأحوط وجوباً أنّ تستر جسمها وشعرها حتى عن الصبي غير البالغ إذا كان يميّز بين الحسن الرديء، وبلغ حدّاً يصدر منه النظر بشهوة.

مسألة ٥٩٨ - يجوز تصوير الرجل للمرأة الأجنبية إلا أنّ يستلزم تصويرها ارتكاب محرّم آخر، كلمسها أو النظر إلى وجهها وفيه مكياج أو مواضع أخرى من جسمها، فحينئذ لا يجوز. كما لا يجوز له النظر إلى صورة المرأة الأجنبية التي يعرفها إذا لم تكن امرأة متهتكة.

س ٥٩٩ - ما حكم النظر إلى النساء الأجنبية غير المسلمات أو صورهن وأفلامهن؟

ج - لا يمكن القول بحرمة النظر إلى النساء الأجنيات غير المسلمات إذا لم يكن عن شهوة وريبة، وكان النظر إلى ما تعارف كشفه من شعرهن وأجسامهن. ٢٦ شعبان ١٤١٦

س ٦٠٠ - هل يجوز لمن يطلب الزواج أن ينظر إلى جسم الفتاة التي يريد بها بكامله؟ وكيف إذا كان من وراء ملابس رقيقة تحكي ما خلفها، وذلك طبعاً بقصد الزواج فحسب، لا بقصد اللذة، بمعنى أن الزواج متوقف عليه؟

ج - يجوز لمن يريد الزواج أن ينظر إلى جسم الفتاة التي يريد الزواج منها عدا العورتين من دون ريبة، وذلك شريطة أن يكون النظر من أجل أن يطمئن قلبه وبقصد الزواج حقيقة، وكذا مع احتمال اتفاق الطرفين. ومع توفر الشرائط المذكورة، الأحوط أيضاً هو الاكتفاء بالوجه والكفين والشعر والمحاسن. ١١ شوال ١٤١٧

س ٦٠١ - هل يمكن لعالم من علماء الدين المسلمين أن يشكك في لزوم الحجاب ووجوب التستر على النساء بغض النظر عن حدود ذلك وكيفية؟

ج - ليس فقط عالم الدين، بل كل من يعرف شيئاً عن الإسلام والقرآن وروايات أهل البيت - صلوات الله عليهم أجمعين - ومن دون حاجة إلى التقليد، يعلم بثقة واطمئنان وجوب التستر ولزوم الحجاب بالشكل الذي جاء في السؤال، ويراها من الأحكام الإسلامية التي لا شك فيها، وكيف يكون لمسلم عدم معرفة ذلك والحال أن فقيهاً كصاحب (الجواهر) يرى أن حرمة النظر إليهن - وهي مسألة تتعلق بالتستر والحجاب - من ضروريات المذهب، بل من ضروريات الدين. ٢٠ شعبان ١٤٢٠

س ٦٠٢ - هل تجوز معاينة الطبيب الأجنبي ونظره إلى عورة المريضة لغرض معالجة العقم؟ وإذا جاز ذلك، فهل تعتبر المعاينة لعلاج العقم من الضرورات.

ج - لا مانع من مراجعة الطبيب الأجنبي لمعالجة العقم مع انحصار المعاينة به أو احتمال العلاج بواسطته، لأن العقم من موارد الحرج والضرورة في الحياة، وهكذا مراجعة جائزة بحكم الحرج. ٨ شوال ١٤١١

س ٦٠٣ - ما حكم مراجعة الرجال لطبيبات الأسنان لهدف اقتصادي مع وجود أطباء أسنان؟
ج - مع وجود أطباء أسنان، لا تجوز مراجعة الطبيبات، إلا أن تكون الطبية أكثر قدرة ومهارة أو يكون في الرجوع إليها اقتصاد في المال والوقت وغيرها. ١٢ رجب ١٤١٥

مسائل النكاح المتفرقة

مسألة ٦٠٤ - من خاف الوقوع في الحرام لتركه الزواج يجب عليه أن يتزوج.

مسألة ٦٠٥ - إذا اشترط الزوج في العقد أن تكون الزوجة بكرًا ثم تبين بعد العقد أنها لم تكن بكرًا جاز له فسخ العقد.

مسألة ٦٠٦ - إذا لم يكن الرجل يعلم أنّ المرأة في العدة وتزوجها، فإن لم تكن المرأة تعلم أيضاً وحصل من زواجهما طفل، فهو حلال وابن لهما شرعاً، إلا أنّه إذا كانت تعلم أنّها في العدة، فالطفل ابن للأب شرعاً. وفي كلا الحالتين، العقد باطل، ويحرم على بعضهما.

مسألة ٦٠٧ - لا يجوز للأب فصل بنته عن أمها قبل إتمامها سبع سنين إذا كانت الأم مسلمة حرّة عاقلة.

س ٦٠٨ - هل يجوز الزواج من امرأة ثانية مع وجود الأولى؟

ج - من خاف ألا يعدل بينهما لا يجوز له الزواج. ولا بدّ من التأكد من قدرته على العدل بينهما، فإذا شكّ في القدرة على العدالة، فليس له حقّ في الزواج الثاني، لأنّه لا بدّ من التأكد من شرط الجواز.

٤ صفر ١٤١٨

س ٦٠٩ - إذا كانت ممارسة الجنس تضرّ بالزوجة، فهل يجوز لها الامتناع عنها؟

ج - مرض الزوجة الذي يمنعها من الجماع لا يكون سبباً للنشوز، لأنّ امتناعها عن عذر. ٣ صفر

١٤١٧

س ٦١٠ - إذا كان الزوج مخالفاً لذهاب زوجته إلى الجامعة أو الدائرة أو أي محيط آخر، فما هو تكليفها شرعاً؟

ج - تكليفها هو اتباع الزوج، إلا أنّ يكون هناك شرط على خلافه مذكور في ضمن العقد أو جرى العقد مبنيّاً على ذلك الشرط. نعم، إذا بلغت اعتراضات الزوج حدّاً يدعو إلى الحرج والمشقة التي لا تطاق، جاز لها بالقدر الذي يرفع الحرج والضرورة، وذلك لأنّ «الضرورات تبيح المحظورات».

٢٥ رمضان ١٤١٧

س ٦١١ - يذكر الفقهاء الشيعة في الكتب المستفيضة في باب النكاح أنّه إذا لم ترض المرأة بالتمكين بسبب الحبس أو المرض وكانت معذورة شرعاً، لا يجب على الزوج دفع المهر إليها قبل زوال عذرها وقدرتها على التمكين، إلا أنّ يكون الزوج قد أقدم على الزواج مع علمه بوجود العذر، لأنّ ذلك يدلّ على إسقاطه حقّه في المطالبة بالتمكين إلى زواله. ولو فرضنا أنّ شيئاً كهذا حصل للرجل في خصوص المهر، ولم يكن الزوج قادراً على دفع المهر في هذا الوقت، وكان في ضيق وعسر، وأقدمت الزوجة على الزواج على علم منها بهذا الأمر، فهل يعتبر إقدامها على ذلك كاشفاً عن إسقاط حقّها في المطالبة بالمهر قبل يسر الرجل وزوال عذره؟ وبالتالي هل يجب التمكين على الزوجة ولا يحقّ لها الامتناع عنه إلى أن يتمّ دفع المهر؟

ج - يبدو أنّ تمكين المرأة في هذه الحالة واجب، لأنّ عقد الزواج تمّ إنشاؤه بمهر نقدي حالّ مع علم الزوجة بعدم قدرة الزوج على دفعه في وقت العقد والعرس. إذن يسقط حقّ المطالبة به شرعاً، و الأمر الذي يستلزم رضاها وقبولها النكاح وما يترتّب عليه (الدخول والاستمتاع وغيرها) وإن لم

يقتر الرجل بعد. أجل، إذا كان إنشاء النكاح لأجل حصول الرابطة الزوجية فحسب، ثبت للمرأة حق المطالبة من باب التقابض في النكاح باعتباره كالمعاوضات الأخرى، إلا أن هذا مجرد فرض وخارج عمّا هو معتاد. ومن ناحية أخرى، فإنّ الأمر القائم في أصل العقود هو وجوب التسليم، وعدم اشتراط تسليم أحدهما بتسليم الآخر، «ومحض العقد موجب للاستحقاق إلا ما خرج بالدليل على الإناطة».

إلا أن إطلاق كلمات الفقهاء - حيث صرّحوا بعدم الفرق بين الزوج الموسر والمعسر - يحكي عن جواز امتناع الزوجة قبل تسليم الزوج للمهر. ففي الشرائع: «فلها أن تمنع من تسليم نفسها حتى تقبض مهرها، سواء كان الزوج موسراً أو معسراً»، وشمول هذا الإطلاق لحالة السؤال مشكل، بل ممنوع بسبب الاستدلال الذي أقاموه على ذلك. ففي (الجواهر): «ضرورة أن إعساره وإن أسقط حق المطالبة عنه بالأدلة الشرعية، لكن لا يرفع حقها المستفاد من المعاوضة». فظاهر الاستدلال عدم سقوط حق المعاوضة بواسطة الإعسار، الأمر الذي يستلزم ذهاب هذا الحق وإسقاطه مع العلم، لأنّ الإقدام على

أمر يستدعي حقاً مع فرض عدم إمكان القيام به ظاهر في إسقاط الحق. ١ ربيع الثاني ١٤١٤

س ٦١٢ - إذا كان المهر حالاً، فقد قيل: إنّ للمرأة الامتناع من القيام بوظائف الزوجية حتى تستلم مهرها. والسؤال هو إذا كانت المرأة قد ذهبت إلى دار الزوج وأسلمت نفسها له ولكنه لم يتمكن من مقاربتها، فهل لا يزال للزوجة حق المطالبة بمهرها بالشكل المذكور أعلاه، ولها أن تمتنع من القيام بوظائف الزوجية حتى تستوفي حقها، أو أنّ حقها قد ذهب بتسليم نفسها للزوج ولم يعد لها إلا حق المطالبة بالمهر؟

ج - لا يبعد إن يكون تسليم الزوجة وتمكينها نفسها وإن لم يقاربها الزوج، ولا سيما مع عدم قدرته، يعتبر إسقاطاً للحق، وأصل حق الزوجة في عدم التسليم قبل أخذ المهر الحال هو من جهة التقابض الذي تقتضيه المعاوضة. وأمّا الدخول بما هو دخول فلا خصوصية له ظاهراً. ولمزيد من التوضيح إليك عبارة (الجواهر):

«وفيها أي في (المسالك) أيضاً: أنّه فرق مع عدم الدخول بين كونها قد مكنت منه فلم يقع وعدمه، فلها العود إلى الامتناع بعد التمكين إلى أن تقبض المهر، ويعود الحكم إلى ما قبله، لما تقرّر أنّ القبض لا يتحقق في النكاح بدون الوطاء، قلت: قد يقال: إنّ ذلك منها إسقاط لحقها، وليس في الأدلة تعليق الحكم على الوطاء»^{٢٤}. ٣ رمضان ١٤١٦

س ٦١٣ - نظراً لأهمية مشروع لاحقة المادة ١٠٨٢ من القانون المدني حول المهر المطروح في اللجنة القضائية والحقوقية لمجلس الشورى الإسلامي، نرجو توضيح رأيكم مفصلاً بهذا الصدد.

ج - لا يبعد - إن لم نقل الظاهر - في مثل المهر وثمن المبيع وحالات اشتغال الذمة بالنقد المتداول أن ما في الذمة هو النقد مع ماليته التي هي نفس القدرة الشرائية في ذلك الوقت، لأن تلك القدرة هي عامل الرغبة والموجب لماليته، وهو بالتبع يكون عيناً مضمونة، وإلا فإن قطعة مطبوعة من ورق النقد لا قيمة لها ولا رغبة فيها. ومن الواضح أيضاً أن قدرة الشراء هذه هي التي تميز بين مالية قطعة نقد ذات عشرة ليرات عن تلك التي تمثل خمسين ليرة. وعلى هذا، ففي مسألة المهر الذي في السؤال، ما تطلبه المرأة وتشتغل به ذمة الزوج هو ذلك المقدار من النقد المتداول الوارد في العقد بالقدرة الشرائية في ذلك الحين، واليوم يجب دفع المهر بقدر من النقد المتداول يساوي تلك القدرة الشرائية كي نفي بالضمان بالمثل العرفي الذي هو الأصل في الضمان وبراءة الذمة. أضف إلى ذلك، أنه يحصل في مثل هذه الحالة دفع المثل الاصطلاحي وفارق القيمة أيضاً، كما يتم العمل بالرأي المعروف في ضمان المثلي بالمثل والقيمي بالقيمة. والجدير بالذكر هو أن مسألة تناسب ارتفاع الأسعار وتغيير القدرة الشرائية إذا عادت عرفاً إلى ذلك المقدار من الطلب والضمان لما في الذمة فالمسألة محلولة، وإلا فعلى المتخصصين والنواب المحترمين أن يتخذوا طريقاً آخر. وما يبلغه نظرنا بكل بساطة هو أن يكون المعيار الذهب مثلاً حيث يعتقد الناس أيضاً أن اختلاف القيم يمكن تحديده بواسطته أيضاً، بمعنى أنه لو كنا نستطيع شراء مائة مثقال من الذهب قبل عشر سنوات بمائة دينار وكان المهر مائة دينار، فالمهر الذي تطالب به المرأة اليوم هو مقدار من النقد المتداول يمكن أن نشترى به ذلك المقدار من الذهب. ٧ جمادى الثانية ١٤١٧

التلقيح والحمل الصناعي

مسألة ٦١٤ - يجوز التلقيح الصناعي للمرأة بنطفة زوجها، ولكن لا بد من اجتناب المقدمات المحرمة، ككون الملقح أجنبياً عن المرأة وما إلى ذلك، وإن كانت هذه الأمور لا تؤدي إلى حرمة النطفة والولد لأنها تتعلق بالمقدمات، والمقدمات هي حرام وأما الولد فهو للمرأة وصاحب النطفة، وله كل أحكام الولد.

مسألة ٦١٥ - إذا أخرجت النطفة المنعقدة من زوجين لتزرع في رحم امرأة أخرى (رحم مستعار أو مؤجر) وكبر الجنين في بطن هذه المرأة وولد منها، فالطفل يعود للمرأة الأولى (صاحبة البويضة التي صارت منها النطفة الأمشاج)، والمرأة الثانية إذا أرضعته بشرائط الرضاع فهي أمه بالرضاعة، وإن لم يكن للبن فحل وصاحب، أي أن اللبن ليس لزوج صاحبة الرحم المستعار، فإن المانع في الرضاع هو «درّ اللبن من غير ولادة» وفي الحالة التي نحن فيها قد درّ عن ولادة وتشمله إطلاقات وعمومات مسألة الرضاع. ولو فرضنا أخرجت النطفة إلى

رحم صناعي ومحيط اختباري وكبرت فيه، ففي هذه الحالة يرجع الطفل إلى المرأة الأولى صاحبة البويضة أيضاً.

مسألة ٦١٦ - إذا زُرعت نطفة رجل ما في رحم امرأة أجنبية وحصل طفل من تلك النطفة، فإن كان ذلك العمل قد حصل عن شبهة، كما لو ظنوا أنها زوجته وظنت المرأة أنه من زوجها، ثم اتضح أنه ليس من الزوج، فلا إشكال في ذلك والطفل هو من هذين الزوجين شرعاً، وله كل أحكام البنوة.

مسألة ٦١٧ - إذا لم يكن للمبيض القدرة على تكوين البويضات ودفعها إلى داخل الرحم، جاز إخراج البويضة بعملية جراحية وتلقيحها بنطفة الزوج خارج الرحم، ثم إعادتها إلى رحم المرأة.

مسألة ٦١٨ - يجوز أخذ نطفة رجل ووضعها في رحم اصطناعي مع بويضة اصطناعية بهدف التوليد، وإذا ولد طفل عن هذا الطريق (طفل مختبري) فهو يرجع إلى صاحب النطفة، ولكنه سيبقى بلا أم. وبشكل عام يعتبر صاحب النطفة أباً إلا في حال النطفة غير المشروعة، كالزنا.

مسألة ٦١٩ - يجوز تقوية نطفة الزوج بنطفة رجل آخر (معروف أو غير معروف) وزرع هذه النطفة المقواه في رحم المرأة، بحيث تكون النطفة الأخرى كالدواء المقوي ليس لها دور إلا التقوية وتستهلك في نطفة الزوج على نحو يكون الطفل من نطفة الزوج نفسه.

مسألة ٦٢٠ - مزج نطفة الزوج ببويضة امرأة أخرى خارج الرحم وزرعها في رحم الزوجة أو صاحبة البويضة أو امرأة ثالثة، لا مانع منه ظاهراً، لأنه ليس زنا وليس إدخالاً للمني في رحم امرأة أجنبية. فإذا ولد طفل بهذه الطريقة فهو ملحق بالرجل، كما أن الظاهر ثبوت أمومة صاحبه البويضة لهذا الطفل في حال كان اختلاط النطفة والبويضة بطلب منها ولم تكن قد أعرضت عن البويضة (كوضعها في البنوك لينتفع بها من أراد).

س ٦٢١ - تعاني بعض النساء من عدم القدرة على تكوين البويضات أو دفعها للتلقيح بسبب اختلالات في المبيض أو مواده، وبالتالي تعاني هذه النساء من العقم في الوقت الذي لا توجد مشكلة في أرحامهن وبإمكان الجنين أن ينمو فيه، فهل يمكن لزوجة امرأة كهذه أن يتزوج امرأة بالبعد الموقت ويأخذ بويضة منها ليلقحها بنطفته ثم ينقل الجنين إلى رحم زوجته الدائمة حتى إذا ولدت تعهد هو وزوجته بحضانة الطفل وتربيته؟

ج - يجوز ذلك، وصاحبه البويضة تكون أمه، وصاحبة الرحم تحرم عليه أيضاً باعتبارها زوجة أبيه.

س ٦٢٢ - شخّص الطبيب المتخصص أن بويضة امرأة ما ضعيفة ولا بد من تقويتها ببويضة امرأة أخرى لكي يحصل الحمل، فهل يجوز زرع بويضة امرأة أجنبية في امرأة أخرى من أجل التقوية؟ وإذا حصل طفل بعد الزرع فبأى من هاتين المرأتين يلحق؟

ج - لا يمكن القول بحرمة هذا العمل بحد ذاته، والطفل يعود إلى صاحبة الرحم والبويضة الضعيفة، ولا يمكن إرجاعه إلى صاحبة البويضة المقوية، لأنَّ بويضتها تعتبر كالدواء المقوي عرفاً.
س ٦٢٣ - ما حكم التلقيح الصناعي لامرأة مسلمة زوجها عقيم بإدخال نطفة رجل أجنبي مأخوذة من «بنك النطف»، سواء عرفه الزوجان أو لم يعرفاه، إذا رضي الزوج بذلك؟

ج - يحرم ذلك، ويجب اجتناب مثل هذه الأعمال، إلا أنَّ حرمة هذا العمل ترتفع دفعا لمشكلة العقم والحرص والمشقة التي يواجهها الزوجان. فكما أنَّ الحرج يرفع حرمة بعض المحرمات فهو يرفع حرمة محرمات من هذا القبيل. وتترتب على هذا الطفل كلُّ آثار البنوة بالنسبة إلى الزوج والأقرباء وإن لم يكن صاحب النطفة بسبب الحرج والمشقة التي يعانيها من عدم الإنجاب وكذلك من ترتيب آثار الأجنبي على هذا الولد المتبنى في مثل هذه الحالة. ومن الواضح أنَّ صاحبة البويضة (المرأة) هي أمه الحقيقية، كما لا يخفى عدم ترتب آثار الإرث بين الزوج والولد فهما بحكم الأجنبيين من هذه الناحية، حيث يمكن جعله كالوارث من خلال الهبة والتصرفات المنجزة أو الوصية بالتلث. والجدير بالذكر أنَّ هذا الولد إذا كان بنتاً، فهي - بالإضافة إلى الحكم المذكور - تعتبر من محارم الزوج باعتبارها ربيبة بشرط موافقة الزوج لزوجته، حيث إنَّ المعيار في الحرمة بين الرجل والربيبة هو مجرد صدق الربيبة عليها وكونها بنت الزوجة.

٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٢

س ٦٢٤ - ما حكم إدخال النطفة الملقحة من زوجين مجهولي الهوية في رحم امرأة مسلمة برضى زوجها؟

ج - لا يمكن القول بحرمة في حال عدم إمكان الإنجاب وعدم وجود حرج ومشقة بالنسبة إلى الولد. إلا أنَّ الزوج ليس أباً، كما أنَّ أمومة المرأة موضع كلام وتأمل، بل منع. والحقيقة هي أنَّ الولد لا يكون غير شرعي ولا تترتب عليه آثار ابن الزنا، كما لا تترتب عليه آثار البنوة من قبيل الإرث والقربا وغيرها، ولكن إذا أرضعته المرأة بعد وضعه فسيكون ولدها بالرضاعة. وقد مرَّ حكم محرمة الولد في المسألة (٦٢١). ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٢

منع الحمل

مسألة ٦٢٥ - يجوز منع الحمل واستعمال الوسائل التي تؤدي إلى منعه بشكل عام.
مسألة ٦٢٦ - يجوز إغلاق أنابيب الرحم لمنع الحمل إذا كان للفرد عدة أطفال ولم يكن في ذلك إضرار بالنفس، لأنَّ ذلك لا يعتبر عقماً كاملاً.

س ٦٢٧ - اجتناباً للحمل غير المرغوب وإسقاط الجنين الذي يصاحبه خطر الموت، تعتمد النساء عادة برضا الزوج إلى استخدام مواد ووسائل كالحبوب، أي - يو - دي والحجاب الواقى، الكريم، المرهم الجيلاتيني، والإبر حيث يؤول عملهن هذا آخر الأمر دون انعقاد النطفة. كما

يستخدم الرجال برضا زوجاتهم الكيس الواقي البلاستيكي وطريقة العزل بالقذف خارج الرحم. نرجو بيان الحكم الشرعي للحالات المذكورة.

ج - لمّا كانت الحالات المذكورة تتمُّ برضا الطرفين فهي جائزة، لأنّها وقائية وأشبه بحالة العزل، وليست إسقاطاً للجنين وإتلافاً للنطفة التي يتكوّن منها الإنسان في الرحم.

س ٦٢٨ - هل من إشكال في عملية «قطع القناة الدافقة» التي تؤدّي إلى عقم الرجال ولا يمكن التراجع عنها تقريباً إذا تمّت برضاهم؟ وهل يشترط فيها رضی الزوجة؟

ج - لا مانع منها بحدّ ذاتها إذا كان للفرد عدّة أطفال أو كان أثرها مؤقتاً، ولا يشترط رضی الزوجة من الناحية الشرعية، إلاّ أنّه يلزم ملاحظتها من حيث العلاقة الزوجية المشتركة.

الإجهاض

مسألة ٦٢٩ - إذا كان وجود الجنين يؤدّي إلى موت الأم، كأن يكون مريضاً بمرض يسري إليها ويودي بحياتها، فإن لم يكن من سبيل سوى إجهاض الجنين، جاز للأُم ذلك حتى بعد نفخ الروح فيه، إنقاذاً لنفسها. ولا بدّ من العلم هنا أنّ الإجهاض العمدي للجنين يجب أن يكون آخر الحلّ الممكنة، وأن يكون الإجهاض - قدر الإمكان - على أثر تناول الأمّ للأدوية وإلى جانب معالجتها.

مسألة ٦٣٠ - يجوز الإجهاض قبل ولوج الروح (قبل أربعة أشهر) إذا كان بقاء الجنين في الرحم يشكلّ مشقّة وحرماً لا يطاقان بالنسبة إلى الأمّ، وأمّا بعد نفخ الروح فلا يجوز.

مسألة ٦٣١ - إذا توقّفت حياة الأمّ على إخراج الطفل وموته، جاز إخراجها قبل بلوغه أربعة أشهر، وأمّا بعدها فلا يجوز. نعم، إذا كانت الأمّ مصابة بمرض ينتهي بها إلى الموت في حال عدم العلاج، أمكنها أن تعالج نفسها وإن أدّى ذلك إلى موت الجنين، سواء قبل ولوج الروح أو بعده.

مسألة ٦٣٢ - إذا كان بقاء الجنين في الرحم يؤدّي إلى موت الأمّ والجنين معاً، جاز إسقاطه إذا كان ذلك ينفذ حياة الأمّ، ولا فرق في هذه الحالة بين أن يكون ذلك قبل ولوج الروح (أربعة أشهر) أو بعده.

مسألة ٦٣٣ - إذا تمّ تشخيص عاهة في الجنين تظهر بعد ولادته ونموّه، الأمر الذي سيوقع الوالدين في حرج وعناء روحي شديد، وكان ذلك قبل ولوج الروح (قدرها المسلم قبل أربعة أشهر)، فلا يمكن القول بحرمة إجهاض من هذا القبيل، ولكن على من يتولّاه أن يدفع الدية. وأمّا بعد ولوج الروح حيث يصل الأمر إلى الدم وقتل النفس، فلا يجوز الإجهاض بشكل من الأشكال.

س ٦٣٤ - هل يجوز الإجهاض قبل ولوج الروح في الجنين؟

ج - يحرم الإجهاض مطلقاً، بل لا يجوز مع الشك أيضاً، أي مع احتمال انعقاد النطفة أو توقف الحيض لا يجوز تناول الأدوية وغيرها لهذا الغرض. وهذا الحكم - وإن كان خلافاً للقواعد - إلا أنه منصوص وتدل عليه صحة رفاة. ولكنه إذا كان إزالة للخطر عن الأم مع ملاحظة رأي الأخصائيين والحرص الذي لا يطاق، فلا يمكن القول بحرمة قبل أن تلج الروح، وقاعدة نفي الحرج تزيل الحرمة. ١ محرم ١٤١٧

س ٦٣٥ - إذا كان في الجنين نقص وما شابه بحيث يسبب للأُم مشاكل تنفسية قد تؤدي إلى موتها، كما يرى الأطباء أن علاج الأم وإزالة الخطر عنها أو احتمال ذلك يتوقف على إسقاط الجنين، فعلى فرض أن إسقاطه لا يؤدي به إلى الموت بل يحفظ في جهاز باعتباره بلغ ستة أشهر ويحتمل بقاؤه حياً، فهل يجوز مثل هذا العلاج؟

ج - في حالة السؤال، حيث يراد إخراج الطفل حياً، وأن إخرجه لا يؤدي إلى موته حتماً من الناحية العلمية، وأن إنقاذ حياة الأم وإزالة خطر الموت عنها يتوقف على إخراج الطفل، فالظاهر جواز معالجتها بهذه الطريقة التي ينصح بها الأطباء ولا مانع منها، ولا يلزم على الأم أن تفندي نفسها ببقائه في بطنها، بل سيحفظ خارجها ولا يكتب عليه الموت حتماً.

س ٦٣٦ - في قضية تحديد حالات الاضطرار، هل يكفي تحذير الأطباء الأخصائيين في الأمراض النسائية والولادة بالنسبة إلى حمل امرأة ما (كالأخطار الجسمية والصحية والمشاكل المحتملة في الجنين)؟

ج - لما كان تحذيرهم يفضي إلى احتمال ظهور أخطار من هذا القبيل، فهو يكفي فضلاً عن الوثوق به.

تغيير الجنس

س ٦٣٧ - المرأة والرجل والخنثى التي يمكنها تغيير جنسها بعملية جراحية للالتحاق بأحد الجنسين، وكذلك النساء والرجال ممن يمتلك علامات الرجولة والأنوثة بوضوح، إلا أنه يرغب في تغيير جنسه، وبتعبير أوضح: لديهم حالة تنقيص الجنس (لما يجدونه في أنفسهم من بعض علامات الجنس الآخر من الحركات والسلوك)، فهل لهم يجوز تغيير الجنس؟ وهل يجوز تنقيص الجنس؟ نرجو بيان ذلك بالتفصيل؟

ج - لا يمكن القول بحرمة تغيير الجنس بحد ذاته بقطع النظر عن المفسد التي تترتب عليه، وهو كغيره من التطورات العلمية الحاصلة، وإذا حصل التغيير، تترتب كل الأحكام والتبعات والتكاليف والحقوق على الحالة اللاحقة. بمعنى أنه لو كان في السابق رجلاً وأصبح بعد التغيير امرأة حقيقة، تترتب عليه آثار النسوة، ولكن يجب النظر إلى المسألة قبل العملية من جميع الجهات (الأخلاقية والشخصية والحقوقية، سواء حقوق الفرد ذاته أو حقوق الآخرين وغيرها). وعادةً - إن لم نقل دائماً -

يحرم تغيير الجنس لأسباب حقوقية ومفاسد تترتب عليه حيث ينتهي إلى مشكلات ومضاعفات من عدة جهات. وعلى أي حال، ينبغي النظر إلى حكم المسألة بحد ذاتها وإلى حيثياتها الأخرى، إذ هي بحسب دواعيها وأدلتها الأولية جائزة، لأنها تصرف في المخلوق لا في الخلقة، إلا أن تبعاتها ومفاسدها الكبيرة لا تدعو إلى القول بجوازها. وأما بالنسبة إلى التغيير الإثباتي، بمعنى أن للفرد صفات الرجل لكن الأطباء يرون أنه امرأة في الحقيقة أو بالعكس، فلا مانع منه وجائز، بل يجب حفاظاً على الحقوق والأحكام والآثار، حيث لا يعدُّ هذا العمل في الحقيقة تغييراً بل إثباتاً لواقع وحقيقة. ويذكر هنا أيضاً أن تغيير الجنس بهذا الشكل بالنسبة إلى الخنثى بحيث ينتهي إلى تحديد جنسها لا يمكن القول بحرمة، إذ لا تترتب عليه مفسدة. ١٦ صفر ١٤١٥

الاستساخ

س ٦٣٨ - متى يجوز الاستساخ؟ وإذا استطعنا إيجاد جنين في امرأة من مواد تؤخذ من جلدتها بحيث يكون شبيهاً لها من جميع النواحي (كما جربوا ذلك للمرة الأولى على الحيوانات في إنكلترا)، فهل يجوز هذا العمل؟

ج - لا يمكن القول بحرمة كل ما تتوصل إليه العلوم الحديثة وما بلغه التطور العلمي في توليد إنسان مماثل (الاستساخ) يعود إلى الزوجين أو إلى المرأة وحدها في حالات الضرورة. إلا أن استخدامه بشكل واسع معتاد وإضفاء صفة رسمية عليه لا ينسجم بالتأكيد مع مذاق الشريعة والفقهاء الإسلامي ويعدُّ حراماً. أضف إلى ذلك أن المفاسد الحقوقية والاجتماعية والأخلاقية والطبيعية وغيرها التي تترتب عليه هي مفسدات عظيمة، ولأجل هذه المفاسد يجب الحيلولة دونه.

الرضاع

مسألة ٦٣٩ - إذا أرضعت امرأة طفلاً - حسب الشروط التي ستذكر في المسألة (٦٤٥) صار ذلك الطفل محرماً على ما يلي:

- أولاً: المرضعة نفسها، وتسمى أمه بالرضاعة.
- ثانياً: زوج المرأة الذي يكون صاحب اللبن، وتسمى أبوه بالرضاعة.
- ثالثاً: أبوا المرضعة وإن علوا وكانا أبوين رضاعيين لها.
- رابعاً: أولاد تلك المرضعة، سواء ولدوا قبل الرضاع أو بعده.
- خامساً: أولاد أولاد تلك المرضعة وإن نزلوا، سواء كانوا أولاداً حقيقيين لأولادها، أو بالرضاع.

سادساً: إخوة وأخوات المرضعة وإن كانوا رضاعيين.

سابعاً: أعمام وعمات المرضعة ولو من الرضاع.

ثامناً: أخوال وخالات المرضعة ولو من الرضاع.

تاسعاً: أولاد زوج المرضعة الذي له اللبن وإن نزلوا وكانوا أولاده بالرضاعة.

عاشراً: أبوا زوج المرضعة الذي له اللبن وإن علوا.

حادي عشر: أخوة وأخوات زوج تلك المرضعة الذي له اللبن وإن كانوا من الرضاع.

ثاني عشر: أعمام زوج المرضعة الذي له اللبن وعماته وأخواله وخالاته وإن علوا وكانوا من

الرضاع.

وهناك آخرون غير هؤلاء سيأتي ذكرهم في المسائل التالية.

مسألة ٦٤٠ - إذا أرضعت امرأة طفلاً لا تصبح محرماً على إخوته، وكذلك لا يصبح أقاربها

محرماً على إخوة أو أخوات الرضيع.

مسألة ٦٤١ - إذا أرضعت امرأة طفل رجل ما، لم يجز لذلك الرجل أن يتزوج من بنات

المرضعة الأخريات أو من بنات زوجها صاحب اللبن، وهذه المحرمية ليست من باب «الرضاع

لحمة كلحمة النسب»، لأنّ أخت الولد ليس لها عنوان خاص من المحارم لتحرم بسبب هذا

العنوان، بل حرمة الزواج منها إما لأنها بنت أو لأنها ربيبة، فإنّ تعميم أدلة الرضاعة بالتنزيل

يختص بعناوين معينة، إلا على قول من يرى عموم التنزيل، ولكن المعروف بين المحققين من

الفقهاء هو عدم العموم، بل الحرمة تقوم على دليل خاص «لا ينكح أبو المرتضع في أولاد

المرضعة ولا في أولاد صاحب اللبن». إلا أنه إذا أرضعت الأم ولد نسيبها (زوج ابنتها) فإنه لا

يبطل نكاح ابنتها مع زوجها ولا يحدث خلل في زواجهما بنظرنا، سواء كان المرتضع ولداً لبنتها

أو من زوجة أخرى للنسب، ذلك أنّ القائلين ببطلان الزواج وحرمة البنت على النسب اعتمدوا

على الإجماع والروايات القائلة بأنّ الرضاع كما يؤثر في عدم صحة النكاح قبل وقوعه، يؤثر

أيضاً في بطلانه بعد وقوعه، أي أنّ الرضاع قبل الزواج يمنع الصحة وبعد الزواج يؤدي إلى

البطلان. ولكن هذا الإجماع والروايات المذكورة تتعلق جميعاً بقاعدة «الرضاع لحمة كلحمة

النسب» التي مرّ ذكرها، وذلك لا يشمل الحالة المذكورة، أي نكاح «أبو المرتضع في أولاد

المرضعة»، بل ذلك له دليله الخاص، أي رواية تدل على هذا المعنى بالخصوص، حيث يتّضح

بمراجعة هذا الدليل أنّه يختص بما قبل الزواج ولا يشمل ما بعده. فالنسيب - إذن - وإن كان أبا

المرتضع وأنّ نكاحه في أولاد المرضعة، ولكن بما أنّ نكاحه قد تمّ قبل الرضاعة فهو باق على

صحته، وبرأينا أنّ المسألة لا إشكال فيها. وهكذا إذا أرضعت امرأة أولاد ابنتها فإنّ زوجة الابن

(التي هي أم الرضيع) لا تحرم على زوجها.

مسألة ٦٤٢ - إذا أرضعت زوجة أب البنت طفلاً لزوج هذه البنت ومن لبن أبيها، فإنّ عدم بطلان نكاح البنت مع زوجها لا يخلو من قوة، سواء كان الرضيع ابناً لتلك البنت نفسها أو من زوجة أخرى لزوجها.

س ٦٤٣ - أرضعت أم إلى جانب ولدها أخت زوجها مدة أربعة أشهر وأصبح أخت زوجها ابناً لها بالرضاعة، ما حكم علاقة المرأة بزوجها؟

ج - لا يبطل زواجها بإرضاع أخي الزوج ولا يؤدي ذلك إلى حرمة الزوجة على زوجها. ويذكر هنا أنّ إرضاع النساء مكروه بشكل عام (في حالة السؤال وغيرها) والأفضل تركه. ١١ جمادى الأولى

١٤١٧

س ٦٤٤ - أنا شاب أنوي الزواج من فتاة أرضعت أمي خالها، فهل زواجنا جائز مع أنّ أمي تؤكد أنّها لم ترضعه بالشكل الذي يوجب الحرمة.

ج - مع الشك في الرضاع وشرائطه كما هو الحال في هذه السؤال، فإنّ الرضاع لم يتحقق من الناحية الشرعية ولا مانع من هذا الزواج. أضف إلى ذلك، لو فرضنا تحقّق الرضاع وشرائطه في الحالة المذكورة، فلأنّ الزواج من بنت أخت الأخ في الرضاعة فإنّ المحرمية لم تحصل حتى لو قلنا بعموم المنزلة في مسألة الرضاع، فضلاً عن أنّ عموم المنزلة غير تام بحد ذاته.

٣ جمادى الأولى ١٤١٧

س ٦٤٥ - أنا امرأة عقيم لا ولد لي، وأريد أن أربي ولداً ولكن عندي مشكلة في مسألة المحرمية. توجد اليوم أنواع من الحبوب تتناولها النساء ليدر عليهن اللبن كمن يلد من النساء، فإذا أرضعت طفلاً بهذا اللبن، هل سيكون محرماً بالنسبة إليّ؟ كما أنّ زوجة أخي قد فطمت ابنها منذ ستة أشهر، فإذا أردت أن تأخذ هذه الحبوب ليدر لبنها من جديد وترضع هذا الطفل، فهل سيكون هذا الطفل محرماً بالنسبة إليّ أنا أمه بالتبني؟

ج - اللبن الحاصل من غير الولادة لا يفي بالرضاع ونشر الحرمة بإجماع الشيعة، وهذه المسألة ممّا تفرّدت بها الشيعة. ٢٣ محرم ١٤١٥

س ٦٤٦ - إذا أردنا تبني طفل ما، فكيف تحصل مسائل المحرمية والزواج بينهما في المستقبل؟ الشرعية؟ وإذا جننا بابن وبنت، فكيف تكون مسألة المحرمية والزواج بينهما في المستقبل؟

ج - إذا أرضعت امرأة واحدة (بشروط الرضاعة) تنتشر الحرمة بينهما، لأنهما سيكونان أخ وأخت بالرضاعة، إلا أنّه يجب في الابن أن ترضعه أخت أو زوجة أخ أمه بالتبني أو أولادهم لكي تصبح هي خالته أو عمته بالرضاعة وتحرم عليه، ويجب في البنت أن ترضعها أخت أو زوجة أخ أبيها بالتبني أو أولادهم، لكي يصبح هو خالهم أو عمهم في الرضاعة ويحرم عليها. ١٨ ربيع الثاني ١٤١١

شروط الرضاع المحرّم

مسألة ٦٤٧ - ينشر الحرمة بثمانية شروط:

أولاً: أن يرتضع الطفل من مرضعة حيّة، فلا فائدة في الرضاع من ثدي امرأة ميتة.
ثانياً: ألا يكون لبن المرضعة من الحرام، فإذا ارتضع من لبن زنا، لم يحرم المرتضع على أحد.

ثالثاً: أن يمتصّ الطفل اللبن من الثدي، فإذا صبّ اللبن في فمه أو شرب بقنينة حليب وغيرها فلا أثر للرضاع والحرمة.

رابعاً: أن يكون اللبن خالصاً لم يخلط بشيء.

خامساً: أن يكون اللبن من زوج واحد، فلو طلقت امرأة ذات لبن من زوجها، ثم تزوّجت بعد ذلك بزوج آخر وحملت منه ولم ينقطع لبنها من الأول حتى وضعت، فإذا أرضعت طفلاً بلبن الأول قبل الوضع ثمانى رضعات مثلاً وأرضعته بعد الوضع بلبن الثاني سبع رضعات، لم يحرم ذلك الطفل على أحد.

سادساً: ألا يتقيأ الطفل اللبن لمرض، وإذا تقيأ فالأحوط وجوباً لمن يحرم عليهم الطفل بهذا الرضاع ألا يتزوّجوا منه ولا ينظروا إليه كما ينظرون إلى المحارم.

سابعاً: أن يرتضع الطفل خمس عشرة رضعة كاملة، أو يوماً وليلة بالنحو المذكور في المسألة التالية، أو يبلغ رضاعه حداً يقال بأنّه نبت لحمه واشتدّ عظمه من ذلك الرضاع، بل لو ارتضع عشر مرات، فالأحوط استحباباً لمن يحرم عليه بهذا الرضاع ألا يتزوج منه ولا ينظر إليه كما ينظر إلى المحارم.

ثامناً: أن يكون الرضاع خلال العامين الأولين، فلو ارتضع بعد العامين لم يحرم على أحد، بل إذا ارتضع قبل تمام العامين أربع عشرة رضعة وبعد تمامها رضعة واحدة، لم يحرم على أحد، إلا أنّه إذا مضى على المرضع أكثر من عامين من تاريخ وضعها ولا زال يدرّ عليها اللبن وأرضعت طفلاً، حرم ذلك الطفل على من مرّ ذكرهم.

والجدير بالذكر أنّ إرضاع المرأة لغير أطفالها مكروه لما يستتبعه من مشكلات الرضاع والحرمة، وإذا أرادت امرأة إعطاء لبنها لطفل آخر فلتحلب اللبن من ثديها وتعطيه الطفل بقنينة وما شابهه، فالإرضاع بهذه الطريقة لا ينشر الحرمة لأنّه يفترق الشرط الثالث كما تقدّم بيانه.

مسألة ٦٤٨ - يجب ألا يتناول الطفل غذاءً أو يرتضع لبناً من امرأة أخرى خلال يوم وليلة الرضاع، إلا أنّه لا إشكال إذا أكل شيئاً يسيراً بحيث لا يقال: إنّ تغذّى في أثناء الرضاع، وهكذا يجب أن تكون الرضعات الخمس عشرة كلّها من مرضعة واحدة دون أن يتخللها رضاع امرأة

أخرى، وأن يرتضع في كلِّ مرّة رضعة كاملة بلا فواصل، إلا أنه لا إشكال في الفصل للتنفس أو التريُّث قليلاً بحيث تحسب الفترة من أخذه الثدي إلى أن يشبع رضعة واحدة.

مسائل المتفرقة في الرضاع

مسألة ٦٤٩ - يثبت الرضاع الناشر للحرمة عن طريقتين:

الأول: إخبار عدّة يورث قولهم اليقين.

الثاني: شهادة رجلين عادلين أو أربعة نساء عادلات، ولكن يجب عليهم ذكر شروط الإرضاع، فمثلاً يقولون رأينا الطفل الفلاني ارتضع مدّة أربع وعشرين ساعة من ثدي فلانة ولم يتناول شيئاً في أثنائها. وكذلك يشرحون الشروط الأخرى التي مرّ ذكرها في المسألة (٦٤٥)، ولكن إذا كان علمهم بالشروط واضحاً ولم يكونوا على خلاف مع بعضهم أو مع المرأة والرجل أيضاً، فلا ضرورة لتوضيح الشروط.

الحضانة

س ٦٥٠ - المرأة المنحرفة التي تمّ جلدتها بسبب علاقتها غير المشروعة، إذا انفصلت عن زوجها، هل يمكن أن نودعها بنتها ذات الثلاث سنوات للقيام بحضانتها؟

ج - لا يمكن للأم التي تفتقد مؤهلات الحضانة، سواء من الناحية البدنية أو من الناحية الفكرية والأخلاقية، أن تقوم بحضانة الطفل.

٢٣ شعبان ١٤١٧

س ٦٥١ - أنا امرأة انفصلت عن زوجي ولديّ منه طفل عمره تسع سنوات، وعندما انفصلنا كان هذا الطفل عمره شهرين في بطني، فذهبت إلى بيت أبي وولد ابني هناك. وقد أقرّ زوجي في السابق مراراً أنه لا يريد الطفل، كما أنّ الطفل ليس لديه أي دافع تجاه أبيه. فنظراً للأمور التالية ولأنّ زوجي السابق رجل غير ملتزم، هل يحقّ لي أخذ ولدي إلى خارج البلاد؟ وهل يكون حقّ حضانتها الدائمة لي أو لأبيه باعتباره وليّه قانوناً وشرعاً؟

ج - نحن نعتقد أنّ حضانة الطفل، ذكراً كان أو أنثى هي للأم إلى سبع سنين، إلا أنّ وليّه المفروض شرعاً هو الأب أو الجد للأب أو الأم. وفي حال غياب الأب تتقدّم الأم على الجد بحكم الآية الشريفة: (وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض)، فإذا فقدت الأم كان وليه جدّه لأبيه، إذ تثبت له الولاية إلا في حال يرى الحاكم الشرعي أنّه لا يراعي مصلحة الطفل ويعرضه إلى ضرر مادي أو معنوي حيث يقوم بعزله في مثل هذه الحالة. والجدير بالذكر هنا أنّ ما ذكرناه يمثل جانب الفتوى وبيان حكم الله في

القضية، لا الجانب القانوني منها. ٢٨ ربيع الثاني ١٤١٣

س ٤٥٢ - امرأة فقدت زوجها فطلقها الحاكم وتزوجت ثانية، فتخلت عن حضانة أطفالها لأن زوجها الثاني منعها عن ذلك، فهل يستطيع الحاكم إلزامها بهذا الأمر أو يجب على بقية أقرباء المفقود التكفل بهذا الأمر؟

ج - لا يمكن إلزامها بذلك، لأن وجوب الحضانة لا يمكن اعتباره تكليفاً وحكماً ثابتاً، ولا سيما بعد الزواج وممانعة الزوج ولزوم طاعة المرأة لزوجها. والقدر المتيقن من الحضانة هو امتلاك أو وجود حق فيه، الأمر الذي يذهب بامتناع الأم. والظاهر أن الحضانة في مثل هذه الحالات تكون على وصي الأب المفقود، وفي حال فقدان الوصي، فعلى أرحام الطفل بحسب مراتب الإرث، أي تجب حضانة الطفل على الأولى بالإرث منه. والظاهر جواز إجبارهم على ذلك إذا امتنعوا، لأن هؤلاء هم الذين تربطهم علاقة بأبي الطفل وكانوا المسؤولين عن شؤونه المالية، وغير المالية وهم الذين يعود إليهم نفع أمواله. ١٧ شعبان ١٤١٣

س ٤٥٣ - هل يجوز للأب شرعاً أن يحرم زوجته السابقة التي طلقها من لقاء ابنها الذي تحت حضانة الأب؟

ج - المنع عن صلة الرحم معصية وذنب، وليس للأب حق من هذا القبيل. ٣٠ محرم ١٤١٦

الطلاق

مسألة ٤٥٤ - يشترط في الرجل الذي يطلق زوجته أن يكون بالغاً، وعاقلاً على الأحوط وجوباً، ومختاراً، فلو أُجبر على تطليق زوجته كان الطلاق باطلاً، إلا أن يكون الجبر من طرف قاضي المحكمة الشرعية، فحينئذ يصح الطلاق، وقد ذكرت حالاته في أحكام الطلاق من (مصباح المقلدين) و (مجمع المسائل). وكذلك يشترط قصد الرجل للطلاق، فلو ذكر صيغة الطلاق مزاحاً لم يصح، كما يجب فيه أن يتم بحضور شاهدين عادلين.

مسألة ٤٥٥ - يشترط أن تكون الزوجة حين تطليقها طاهرة من الحيض والنفاس ولم يقربها الزوج في ذلك الطهر أو في الحيض أو النفاس الذي قبله، وتفاصيل هذين الشرطين سيأتيان في المسائل اللاحقة.

مسألة ٤٥٦ - يصح طلاق الزوجة حال الحيض والنفاس في ثلاثة موارد:

أولاً: إذا لم يقربها الزوج بعد زواجه منها.

ثانياً: إذا كانت حاملاً. ولو طلقها حال الحيض مع عدم العلم بكونها حاملاً ثم تبين أنها كانت حاملاً فلا إشكال فيه.

ثالثاً: إذا لم يتمكن الزوج - لغيابه - من معرفة أنها في طهر أو لا أو تعسر عليه ذلك.

مسألة ٦٥٧ - يجب أن يكون الطلاق بالصيغة العربية الصحيحة، ويسمعا رجلان عادلان، والظاهر كفاية العدالة الظاهرية هنا، كعدالة إمام الجماعة، ولا تلزم العدالة الواقعية، أي العدالة التي لا يتحقق خلافها فيما بعد. وهذا ما كان عليه الفقيه الكبير المرحوم آية الله البروجردي (قدس سره) تبعاً للشهيد الثاني. فإذا أراد الزوج إجراء الصيغة بنفسه وكان اسم الزوجة فاطمة - مثلاً - وجب عليه أن يقول: «زَوْجَتِي فَاطِمَةَ طَالِقٌ»، وأما إذا وكل أحدًا لإجراء الطلاق وجب على الوكيل أن يقول: «زَوْجَةَ مُوَكَّلِي فَاطِمَةَ طَالِقٌ».

عدّة الطلاق

مسألة ٦٥٨ - لا عدّة لغير البالغة ولا لليائسة، أي إذا قاربها الزوج ثم طلقها جاز لها أن تنزوج مباشرة من دون عدّة.

مسألة ٦٥٩ - يجب على البالغة وغير اليائسة إذا طلقها الزوج بعد مقاربتها أن تعتدّ بعد الطلاق، أي إذا طلقها في طهر تنتظر حتى تحيض مرتين وتطهر، وإذا رأت الحيض الثالث تمتّ عدتها وجاز لها الزواج، ولكن إذا طلقها قبل مقاربتها فليس عليها عدّة، ويجوز لها الزواج مباشرة.

مسألة ٦٦٠ - المرأة التي لا تحيض وكانت في سن من تحيض، إذا طلقها زوجها وجب عليها أن تعتدّ بعد الطلاق مدة ثلاثة أشهر.

س ٦٦١ - قامت امرأة بعملية استئصال للرحم وقطع أنببويه، فأصبحت من الناحية الطبيّة عاقراً لا يمكنها الحمل بحال. فإذا طلقت هذه المرأة، هل يجب عليها أن تعتدّ أو أنها بحكم اليائسة والصغيرة؟

ج - المرأة التي استأصلت رحمها وهي لا تزال في سن من تحيض من النساء، عليها أن تعتدّ بعد الطلاق وإن كانت على يقين من عدم الحمل.

١٠ شعبان ١٤١٢

س ٦٦٢ - عقدت فتاة على شاب كان يجامعها بعد العقد من الدبر، ثم طلقها، فزوّجت قبل انتهاء عدتها من شخص آخر، ما حكم هذه الفتاة؟

ج - لا يوجب الإدخال في الدبر العدّة بنظرنا، وإن كان الاحتياط المستحب في الاعتداد. أضيف إلى

ذلك، على فرض وجوب العدّة وحرمة التزويج، لا يلزم الإعلام، بل يحرم في بعض الحالات. ١١

جمادى الأولى ١٤١٦

س ٦٦٣ - الرجل الذي طلق زوجته مرتين ويعلم أنه لو طلقها ثالثة لا يحقّ له الزواج منها إلا بالشروط المذكورة في الأحكام الشرعية، إذا عقد عليها بعد الطلاق الثاني بالعقد الموقت ووهبها بقية المدة عدة مرات، فهل يجوز له ذلك؟

ج - المذكور في رسائل الأحكام الشرعية يتعلق بالمرأة المطلقة ثلاث مرات، وانتهاء مدة العقد الموقت أو هبة المدة لا يعتبر طلاقاً.

١٠ شعبان ١٤١٢

س ٦٦٤ - كيف يكون سلوك المرأة المطلقة بالطلاق الرجعي بالنسبة إلى زوجها الذي طلقها؟ هل يجوز لهم الاختلاط والجلوس إلى بعض من دون حجاب أو النوم معاً؟ وما هو الشيء الذي يوجب بطلان الطلاق أساساً؟

ج - إذا قامت المرأة أثناء العدة بما يجذب الزوج، فإن عملها هذا ليس مسموحاً به فحسب، بل ومطلوباً أيضاً لكي يحصل الرجوع بإذن الله وتحافظ الأسرة على كيانها. وكل لفظ أو فعل يدل على الرجوع كالتقبيل واللمس يكفي في حصوله، والمطلقة في زمان العدة الرجعية بحكم الزوجة ويجوز النظر إليها. ٢٥ جمادى الأولى ١٤١٣

عدة الوفاة

مسألة ٦٦٥ - المرأة غير الحامل التي مات زوجها يجب أن تعتد أربعة أشهر وعشرة أيام، وذلك بأن لا تتزوج إلا بعد انقضاء هذه المدة، وإن كانت يائسة أو متمتعاً بها أو لم يقاربها زوجها. وأما إذا كانت حاملاً وجب عليها أن تعتد إلى وضع الحمل، ولكن إذا وضعت حملها قبل انقضاء أربعة أشهر وعشرة أيام وجب ألا تتزوج حتى تمضي عليها أربعة أشهر وعشرة أيام من وفاة زوجها، أي أبعد الأجلين، وتسمى هذه العدة بعدة الوفاة.

مسألة ٦٦٦ - يحرم على المرأة المعتدة بعدة الوفاة لبس الثياب الملونة لغرض الزينة، والاكتمال، وكذا فعل ما يعتبر زينة أيضاً، إلا أنه لا يحرم عليها السفر لأغراض اجتماعية أو شرعية وغيرها.

الطلاق البائن والرجعي

مسألة ٦٦٧ - الطلاق البائن هو الذي لا يحق فيه للرجل الرجوع إلى زوجته بعد وقوعه من دون عقد جديد عليها، وهو على خمسة أقسام:

الأول: طلاق غير البالغة.

الثاني: طلاق اليائسة، أي من تجاوزت الستين إذا كانت قرشية أو تجاوزت الخمسين إن لم تكن قرشية.

الثالث: طلاق الزوجة التي لم يدخل بها الزوج بعد العقد.

الرابع: طلاق الزوجة المطلقة ثلاثاً.

الخامس: طلاق الخلع والمباراة.

وفي غير هذه الأقسام الخمسة يكون الطلاق رجعيًا، أي يجوز فيه للرجل أن يعود إلى زوجته ما دامت في العدة.

الرجوع

مسألة ٦٦٨ - يجوز للرجل في الطلاق الرجعي أن يرجع إلى زوجته بشكليين:
الأول: أن يقول ما يعني أنه رجع إليها. الثاني: أن يفعل ما يدل على الرجوع.

طلاق الخلع

مسألة ٦٦٩ - طلاق المرأة التي كرهت زوجها وبذلت له مهرها أو مالا آخر ليطلقها يُسمّى بطلاق الخلع.

طلاق المبراة

مسألة ٦٧٠ - إذا كره كلٌّ من الزوجين الآخر وأعطت الزوجة مالا للزوج ليطلقها، سُمّي هذا الطلاق بالمبراة.

أحكام الطلاق المتفرقة

مسألة ٦٧١ - لو جامع رجل امرأة أجنبية بظن أنها زوجته وجب على المرأة أن تعتدّ سواء علمت بأن الرجل ليس زوجها أو كانت تظن بأنه زوجها.

مسألة ٦٧٢ - إذا خدع رجل امرأة ليطلقها زوجها ويتزوجها هو، فهذا الخداع والكلام وإن كان معصية محرمة، إلا أنه إذا طُقت المرأة وأكملت العدة فزواجها من هذا الرجل ليس باطلا وهو - من هذه الناحية - كأبي زواج آخر، فيصح طلاقها وعقدها إذا توفرت شروطهما، إلا أنهما ارتكبا إثماً عظيماً.

مسألة ٦٧٣ - المرأة التي فقد زوجها، إذا أرادت الزواج من آخر، وجب عليها الرجوع إلى المجتهد العادل لتعمل بما يراه.

س ٦٧٤ - اضطررت إلى قبول عقد على رجل بسبب إصرار والدي وأقربائي خلافاً لرغبتني، واليوم بغضّ النظر عن عدم رغبتني الباطنية وأخلاق الرجل التي لا تطاق، أنا على يقين أن الحياة الزوجية معه ستؤدّي بي إلى عسر وحرَج. ولهذا راجعت المحكمة لأطلب الطلاق، إلا أن المحكمة تقول: إن العسر والحرَج لم يثبتا لنا، أي يجب أن تذهبي مع زوجك إلى دار الزوجية لنعلم بعد ذلك هل هناك عسر وحرَج أو لا؟ فالآن ما هو تكليفي؟

ج - العسر والحرَج الذي يدعو إلى الطلاق وبإمكان المحكمة الشرعية أن تقوم به ولاية على الممتنع أو أن تجبر الزوج على الطلاق بحكم الولاية، يجب ثبوته لتلك المحكمة. ولا فرق في تحقُّق العسر والحرَج وثبوته بين أن يكون ذلك قبل العرس أو بعده، لأنّه قد تتضح حالة الأسرة قبل العرس وبداية الحياة الزوجية. ولما كان طلاق البنت يعدُّ عيباً في نظر المجتمع، من هنا إذا استعدت بنت لمنح

مهرها للزوج في مقابل أن يطلق سراحها كما يقال، فيبدو في مثل هذه الحالة تحقق العسر، ويكون ثبوته للقاضي أمراً متعارفاً، ولأن علمه بذلك كان عن طريق متعارف فهو حجة، وإن كان علم القاضي ليس حجة على كل حال.

٢٢ ربيع الأول ١٤١٠

س ٦٧٥ - ترك زوج امرأته قبل إحدى عشرة سنة، ولكنه لم يطلقها شرعاً (وإنما تمّ الطلاق الرسمي من قبل الحكومة الهندية التي تعتبر حكومة كافرة) وبعد هذه السنين الإحدى عشرة تزوّجت هذه المرأة من رجل آخر، فمضى عليهما زمان أخبرته من بعده أنها لم تطلق طلاقاً شرعياً من زوجها الأول، ولها الآن من زوجها الثاني ولد. فهل يجب على هذه المرأة أخذ طلاق شرعي من الزوج الأول ليعقد عليها الثاني مرة أخرى؟ ولمن يعود هذا الولد؟

ج - لمّا كان الرجل قد طلقها معتبراً نفسه مطلقاً والزوجة مطلقه وإن تمّ ذلك التزاماً بقوانين غير المذهب الشيعي وجرى بحسب قوانينهم، فزواجها من الرجل الثاني لا مانع منه، فقد قامت هي بتكليفها (ولو في مسألة الطلاق) لأنّه «لا تترك المرأة بغير زوج ولا تجعل معلقة». وعلى هذا، فالزواج الثاني صحيح من جميع النواحي، والولد يعود للزوج الثاني وهو ابن شرعي.

٢٤ رجب ١٤١٥

س ٦٧٦ - من طلق زوجته ثلاث مرّات، إذا أراد الرجوع إليها ثانية من دون أن تتزوج من آخر يقوم بدور المحلل، فهل يمكنه أن يعقد عليها بالعقد الموقت ليغنيه ذلك عن المحلل؟

ج - لا بدّ من محلّ بعد الطلاق الثالث ولا سبيل غيره، إذ لا فرق بين العقد الدائم والموقت في ذلك، فإنّ العقد الدائم والموقت يبطلان ويحرمان قبل المحلل. ١١ ربيع الثاني ١٤١٧

س ٦٧٧ - فُقد رجل قبل أكثر من أربع سنين، فقامت زوجته بالبحث عنه بنفسها جهلاً منها بـ «لزوم الرفع إلى الحاكم». وقد طلبت الطلاق من المحكمة من بعد أربع سنين على الأقل أو من بعد يأسها من العثور عليه. وخلال هذه الفترة لم يتكفل أحد بالإنفاق على هذه المرأة وجوباً أو تبرُّعاً، وهي تدّعي العسر والحرّج، وقد ينست المحكمة من العثور على زوجها أيضاً وثبت لها عسر المرأة وحرّجها. فنظراً لهذه الأمور، هل يجوز إصدار حكم بطلاق هذه المرأة؟

ج - يجوز لمحاكم الجمهورية الإسلامية إصدار حكم الطلاق بالاستناد إلى العسر والحرّج الثابت لها في هذا السؤال وفي غيره من الحالات، ولا يلزم مرور أربع سنوات من تاريخ مراجعة المحكمة في حال فقدان الزوج، فأدلة الحرّج مقدّمة على كل أدلة الأحكام، وترفض أي تقييد وتخصيص. والجدير بالذكر أنّه قد يمكن حل هذه القضية بطريقة أسهل من الطلاق لتتفصل بها المرأة عن زوجها ويمكنها الزواج، إلا أنّ الطلاق أمره متيقن وطريقه أحوط. ٥ جمادى الثانية ١٤١٧

الغصب

الغصب هو الاستيلاء على أموال أو حقوق الآخرين عدواناً، وهو من الذنوب الكبيرة التي يستحق من اقترفها عذاباً أخروياً شديداً، فقد روي عن الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله) : «من خان جاره شبراً من الأرض جعله الله طوقاً في عنقه من تخوم الأرض السابعة حتى يلقي الله يوم القيامة مطوقاً».

مسألة ٦٧٨ - إذا غصب أحد شيئاً من أحد وجب إرجاعه إلى صاحبه، ولو تلف ذلك الشيء وجب إعطاء عوضه إلى صاحبه.

مسألة ٦٧٩ - إذا زرع الغاصب في الأرض المغصوبة أو غرس فيها شجراً، فالزرع والثمر للزارع والغارس، فإن لم يرض صاحب الأرض ببقاء الزرع والغرس في الأرض وجب على الغاصب إزالة الزرع والغرس فوراً وإن لحقه ضرر، كما يجب عليه أن يدفع لصاحب الأرض أجرة المدّة التي كان فيها الزرع والغرس، ويصلح ما أحدثه في الأرض من تخريب، فيسوي مثل الحفر التي أحدثها قلع الأشجار، وإذا نقصت قيمة الأرض بسبب ذلك فعليه أن يدفع فارق القيمة، ولا يجوز له إجبار صاحب الأرض على بيعها أو إيجارها له، كما لا يجوز لصاحب الأرض إجبار الغاصب على بيع الزرع والغرس له.

مسألة ٦٨٠ - من تصرف في أموال الآخرين جهلاً أو سهواً أو نسياناً وتلفت، فهو ضامن لها.

مسألة ٦٨١ - من يقسم كذباً لا تبرأ ذمته، وإذا كان حاكم الشرع هو الذي استحلّفه لا يجوز للمدّعي أن يفتصّ منه حقّه، وإنما يوكل أمره إلى يوم القيامة.

س ٦٨٢ - إذا أتلّف الطفل المميّز أموال الآخرين، فما هو حكمه؟

ج - بضمنها، ولا بدّ من أدائها بعد التكليف؟

اللقطة

مسألة ٦٨٣ - إذ عثر الإنسان على مال لا علامة له يعرف بها صاحبه، فالأحوط وجوباً أن يتصدّق به عن صاحبه.

مسألة ٦٨٤ - إذا كانت اللقطة - المال الذي عثر عليه - ذات علامة، وكان قيمتها أقل من ١٢ / ٦ حمصة من الفضة المسكوكة، فإن عرف صاحبها ولم يعلم رضاه أو عدمه، فلا يجوز أخذها من دون إذن، وإن لم يعرف صاحبها جاز أخذها بقصد التملك، وإذا تلفت والحال هذه لا يجب تعويضها، بل لو لم يقصد التملك وتلفت من دون تقصير لم يجب التعويض.

مسألة ٦٨٥ - إذا كان للقطعة علامة يمكن بها معرفة صاحبها وجب على من أخذها أن يُعرّفها ويعلن عنها إذا بلغت قيمتها ٦/١٢ حمصة من الفضة المسكوكة، وإن كان صاحبها كافراً يعيش في كنف المسلمين. ويكفي في التعريف أن يعلن عنها كلَّ يوم مدّة أسبوع من العثور عليها ومن بعده كلَّ أسبوع مرّة لمدّة سنة في موضع تجمّع الناس.

مسألة ٦٨٦ - إذا أعلن عنها مدّة سنة ولم يظفر بصاحبها جاز له أخذها بقصد تعويضها لصاحبها عندما يجده أو بقصد المحافظة عليها حتى يعثر عليه، ولكن الأحوط استحباباً أن يتصدّق بها عنه.

مسألة ٦٨٧ - إذا بلغت قيمة اللقطة ٦/١٢ حمصة من الفضة المسكوكة، فإن لم يعلن عنها وتركها في مسجد أو موضع آخر لتجمّع الناس فتلفت أو أخذها شخص آخر، فعلى من عثر عليها ضمانها.

مسألة ٦٨٨ - إذا عثر طفل على مال وجب على وليّه الإعلان عنه.

الولاية على الأولاد والتصرف في أموالهم

س ٦٨٩ - هل يجوز للصغير طلب حساب أمواله من وليه القهري بعد أن يكبر، أو عليه أن يحمل عمله على الصحة؟

ج - يحق للصغير محاسبة الولي فيما يخصّ أمواله بعد أن يكبر، ولكن بحكم «أصالة الصحة» ولجهات أخرى، يجب على الصغير إثبات تخلف الولي بالقسم والحلف، لأنّه منكر. إذن يكون حلّ الدعوى بأصول القسم والقضاء. ٢٠ شعبان ١٤١٣

س ٦٩٠ - هل يجوز للحاكم عزل الولي القهري للطفل في حال ثبت إضراره بأموال الطفل؟
ج - إن لم يمكنه ضم شخص أمين إلى جانبه لتفادي الإضرار، أمكنه عزله من باب الحسبة والولاية. ٢٢ ربيع الأول ١٤١٣

س ٦٩١ - ما حكم التردد على دور الصغار وتناول أطعمتهم؟

ج - التردد على دور الصغار وتناول أطعمتهم من باب المحبة والضيافة (التي هي من لوازم الحياة الإسلامية والإنسانية والعاطفية) لا مانع منه، لأنّ فيه الصالح العاطفي وتعزيز المكانة الاجتماعية للأطفال، إلا أنّه لا بدّ من إذن القيمّ والولي. ومن الطبيعي أيضاً أنّ ذلك سيتمّ تعويضه مادياً، لأنّ التردد والضيافة من الجانبين. نعم، إذا كان التردد خيانة لهم واستلاباً لشيء من أموالهم وعالة عليهم فذاك حرام. ٢٣ رجب ١٤١٢

س ٦٩٢ - هل يعتبر رفض الولي للهبة والصلح بلا عوض الذي هو لصالح الطفل عدم رعاية لمصلحته ونفعه من قبل الولي؟

ج - نعم، إلا أن تكون هناك أمور أخرى تعوّض عن هذا الضرر المالي الحاصل من عدم قبول الهبة والصلح. ٢٢ ربيع الأول ١٤١٣

س ٦٩٣ - تحديد مصلحة الصغير هي بيد الولي. فإذا كان الولي يمدُّ يده إلى أموال الصغير ليجعلها لنفسه أو لأقربائه بنية سوء، ويؤكد مع ذلك أنه يعمل لصالح المولى عليه، فهل يحق للحاكم التدخّل هنا؟

ج - لا أنه يحقُّ له التدخّل فحسب، بل يجب عليه تعيين شخص أمين إلى جانب الولي في أعماله المستقبلية، فإنّ أعماله من حينها ستكون باطلة ما لم ترافقها موافقة الأمين حتى وإن كانت لصالح الطفل. ٢٩ شوال ١٤١٥

س ٦٩٤ - من الذي يجب أن نستأذنه للتصرّف بأموال الصغير الذي ورث مالا من أبيه، ومن له حقُّ الولاية عليه؟

ج - يجب أن يكون التصرف بأموال الصغير التي ورثها من أبيه بملاحظة مصلحته وإذن قيّمه المفروض شرعاً (أي الأم التي لها الولاية عليه بحسب أدلة الأمر بالبرّ والإحسان والمعروف التي هي الأساس في أدلة الولاية، وإما لم يرد سؤال وجواب عنها في الروايات للظروف الخاصة بذلك الزمان حيث لم يكن للنساء دور في الشؤون الاقتصادية بشكل يمكنهن القيام بها. ومع افتراض شمول وإطلاق أدلة الولاية وتحقق القدرة الاقتصادية في عصرنا الحاضر، لا يمكن التغاضي عنها، لأن ذلك يعنى رفع اليد عن «حجة» إلى «لا حجة» وهو كما ترى. وتفاصيل البحث ينبغي طلبها من مظانها. وفي حال تعارض ولاية الأم مع ولاية الجدّ للأب، فالأم مقدّمة بحكم الآية الشريفة: (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض)، وأما إذا لم تكن الأم فالولاية للجدّ للأب). وعلى القيّم المفروض شرعاً أن يتوخّى المحافظة على أموال الصغير قدر وسعه وفي نطاق القانون. ١ محرم ١٤٢٠

الصيد والذباحة

مسألة ٦٩٥ - إذا ذبح الحيوان المحلّل اللحم - حسب الطريقة الشرعية التي سنتذكر فيما بعد - صار لحمه بعد خروج الروح حلالاً وبدنه طاهراً، سواء أكان وحشياً أم أهلياً، ولكنّ الحيوان الذي وطأه الإنسان، والحيوان الجلال الذي اعتاد أكل العذرة ولم يُستبرأ بالشكل الذي حدّته الشريعة، لا يحلّ لحمهما بالذبح.

مسألة ٦٩٦ - الحيوان الوحشي المحلّل كالغزال والحجل وما عزّ الجبل، والحيوان الأهلي المحلّل إذا توحّش كالأبقار والجمال الشاردة التي توحّشت، إذا صيدت بالطريقة التي سنتذكر فيما بعد فهي طاهرة وحلال، إلا أنّ الحيوان الأهلي المحلّل كالخراف والدجاج والحيوان الوحشي المحلّل الذي أصبح أهلياً بالتدجين لا يحلّ ولا يطهر بالصيد.

مسألة ٦٩٧ - إنّما يحلّ ويطهر الحيوان الوحشي المحلّل بالصيد إذا كان بمقدوره الهرب أو الطيران. وعلى هذا، فابن الغزال الذي لا يستطيع الهرب وفرخ الحجل الذي لا يمكنه الطيران لا يحلان ولا يطهران بالصيد، وإذا صاد أحد الغزال وابنه الذي لا يمكنه الهرب بسهم واحد، حلّ الغزال وحرّم ابنه.

تذكية الحيوان

مسألة ٦٩٨ - الطريقة الشرعية لذبح الحيوان وتذكيته هي بقطع الأوداج الأربعة من أسفل الجوزة التي تحت الحلق، وذلك بقطعها كاملاً لا مجرد قصّها أو فتحها قليلاً.

شروط التذكية

مسألة ٦٩٩ - للذبح شرطي خمسة شروط:

الأول: أن يكون الذابح - رجل أو امرأة - مسلماً، لا يعلن العداوة لأهل البيت النبي (صلى الله عليه وآله)، وإذا كان ولد المسلم مميّزاً، بمعنى أنّه يدرك الحسن والسيئ، جاز له ذبح الحيوان.

الثاني: أن يذبح الحيوان بألة حديدية، ولو لم يوجد ذلك وكان الحيوان بحيث لو لم يذبح فوراً لمات جاز قطع أوداجه بأية آلة حادة أخرى كالزجاج والصخر الحاد، بل لو لم يكن هناك آلة حديد ولم يصل الأمر إلى حد الاضطرار، جاز الذبح بها أو بالفولاذ.

الثالث: أن تكون مقادير بدن الحيوان باتجاه القبلة عند الذبح، فلو لم يستقبل بالحيوان القبلة عمداً حرّم لحمه، ولكن إذا نسي ذلك أو جهل المسألة أو أخطأ في تحديد القبلة أو لم يعلم اتجاهها أو لم يتمكن من توجيه الحيوان صوبها، لم يكن فيه إشكال.

الرابع: ذكر اسم الله بنية الذبح عند تذكية الحيوان أو وضع السكين على عنقه، ويكفي أن يقول: «بسم الله»، ولكن إذا ذكر اسم الله لا بنية الذبح لم يطهر الحيوان وحرّم لحمه، إلاّ أنّه لا إشكال إذا نسي الذكر عند الذبح.

الخامس: أن يتحرّك الحيوان بعد ذبحه ولو حركة يسيرة، مثل أن تطرف عينه أو يحرك ذنبه أو قوائمه بحيث يعلم أنّه كان حياً.

س ٧٠٠ - إذا أمكن ذبح العشرات من الأغنام أو الأبقار أو الدجاج في لحظة واحدة بضغطة زر، هل يكفي قول «بسم الله» مرّة واحدة؟

ج - إذا كان هناك تقارن في الذبح من دون إطالة وقت فلا إشكال فيه، وإلاّ وجب تكرار التسمية كي تذبح جميعاً باسم الله. ١١ ربيع الثاني ١٤١٧

س ٧٠١ - ما حكم ذبح الحيوان - كالدجاج - بالآلات، علماً أنّ الآلة تارة تعكس الحيوان عن القبلة وتارة تذبح عدة حيوانات في آن واحد وثالثة تقطع الرأس من أعلى أو من أدنى الموضع المقرر؟

ج - في أي موضع روعيت فيه شروط التذكية حلّ الحيوان، ولا فرق في هذا الحكم بين الآلات وغيرها، وذبح عدة حيوانات بالآلة في وقت واحد لا يؤدي إلى حرمتها، لأنّه لا يشترط في التذكية أن يذبح الحيوان لوحدة. وأمّا بالنسبة للذبح أعلى أو أدنى الموضع، فإنّ وثقنا وتيقنا بقطع الأوداج الأربعة فهو حلال، وإلاّ حرم. ويُذكر هنا أنّ سوق المسلمين - كأيديهم - يعتبر حجة على التذكية ولا ينبغي النظر إلى ما يوجد ويبيع لديهم بعين الشك والترديد.

س ٧٠٢ - ما حكم ذبح الحيوان بسكين من الفولاذ؟

ج - الذبح بالفولاذ، مع عدم وجود الحديد، يكفي ظاهراً وإن لم يكن الفولاذ من حديد، ولكن مع وجود الحديد، فإنّ كفاية الذبح به تعتمد على صدق الحديد عليه عرفاً، والظاهر أنّ الناس تعتبره حديداً إذا جذبته المغنطيس. ١٤ شعبان ١٤١٧

س ٧٠٣ - إذا فصلنا رؤوس الحيوانات الصغيرة والطيور بأيدينا بدلاً من ذبحها، فما هو حكمها؟

ج - إذا فصلت رؤوس الحيوانات - حتى الطيور الصغيرة كالصافير - بالأيدي فإنّها حرام ونجسة.

س ٧٠٤ - هل تعتبر ذبيحة أهل الكتاب طاهرة ويجوز أكلها؟

ج - ذبيحتهم محكمة بالحرمة ولايجوز أكلها إلاّ أن يحرز أنّ ذبحهم اقترن بأحد أسماء الله، و من هذه الناحية لافرق بين أهل الكتاب وغيرهم من المسلمين والكفار. والذي يستفاد من روايات أهل البيت (عليهم السلام) - كما يبدو - أنّ معيار حلّيّة ذبائحهم في الذبح والتسمية، رغم أنّ الاحتياط في ذبائحهم يُعدّ امرأً مطلوباً. ٧ جمادى الثانية ١٤١٦

نحر الإبل

مسألة ٧٠٥ - إذا أريد تذكية الإبل لكي تطهر ويحلَّ أكلها وجب - إضافة إلى شروط الذبح المذكورة سلفاً - إدخال سكين أو ما أشبهه من الآلات الحادة في لبتها، وهو الموضع المنخفض الواقع بين صدر الجمل وعنقه.

مسألة ٧٠٦ - إذا ذبحت الإبل بدل النحر، أو نحرت الأغنام والأبقار وما شابهه بدل الذبح حرمت لحومها وكانت نجسة. ولكن إذا قطعت أوداج الإبل وتمَّ نحرها قبل أن تموت حلَّت وطهرت، وكذا إذا نحرت الأغنام أو الأبقار وما شابهه وتمَّ ذبحها قبل أن تموت.

الصيد بالأسلحة

مسألة ٧٠٧ - إذا صيد الحيوان المحلَّل الوحشي بالأسلحة حلَّ لحمه وطهر بدنه بخمسة شروط:

الأول: أن يكون سلاح الصيد قاطعاً كالسكين والسيف، أو حاداً كالرمح والسهم بحيث يمزق - لحدته - جسم الحيوان، فإذا صيد الحيوان بالشباك أو العصي أو الأحجار وما شابهه حرم ولم يطهر، وأما الصيد بالأسلحة النارية كالبنادق، فإنَّ اخترق الرصاص جسم الحيوان ومزقه طهر وحلَّ.

الثاني: أن لا يكون الصياد (سواء كان رجلاً أو امرأة) ناصباً العداء لأهل البيت (عليهم السلام)، كما يمكن للصبي إذا كان مميّزاً، أي يدرك السيء والحسن أن يصطاد، ويحلَّ الحيوان بصيده.

الثالث: أن يستعمل السلاح للصيد، فلو أطلق رصاصة من سلاحه يستهدف مكاناً - مثلاً - فأصاب الحيوان صدفة لم يطهر ذلك الحيوان ولم يحلَّ أكله.

الرابع: أن يُسمِّي الله عند استعمال السلاح للصيد، فإذا لم يذكر اسم الله عمداً لم يحلَّ صيده، ولكن لا إشكال إذا تركه نسياناً.

الخامس: أن يدرك الحيوان ميتاً، أو يدركه حياً ولا يتَّسع الوقت لذبحه، فلو اتَّسع الوقت لذبحه ولم يذبحه حتى مات حرم لحمه.

صيد السمك

مسألة ٧٠٨ - إذا أخذ السمك الذي له فلس من الماء حياً ومات خارجه طهر وحلَّ لحمه، ولكن إذا مات في الماء فهو طاهر، إلاَّ أنه يحرم أكله. وأمَّا السمك الذي لا فلس له فهو حرام وإنَّ أخذ من الماء حياً ومات خارجه.

مسألة ٧٠٩ - إذا خرج السمك من الماء أو ألقاه الموج على الساحل أو غاض الماء وبقي السمك على اليابسة، فإنَّ أخذه بيده أو بغيرها قبل موته حلَّ بعد الموت.

مسألة ٧١٠ - لا إشكال في أكل السمك حياً.

س ٧١١ - يقول بعض الصيادين أنهم يصيدون الأسماك في البحر بالشباك الثابتة حيث تموت الأسماك وهي في الماء. والسؤال هو هل تحل هذه الأسماك؟ وما حكم هذا العمل؟

ج - إذا صيد السمك بالشباك حياً فهو حلال وإن مات بعد ذلك في الماء، لأن الظاهر تذكية السمك بصيده حياً. ٧ صفر ١٤١٦

س ٧١٢ - إذا رأى المسلم أن الكافر أخرج السمك من الماء أو رأى أن أمواج البحر ألقت بالأسماك على اليابسة، فهل هي حلال؟

ج - إذا علم أن الكافر أخرج السمك من الماء حياً فهو مذكي، ورؤية المسلم هي أحد سبل العلم بإخراجه حياً ولا تمثل شرطاً خاصاً بحد ذاتها، كما أنه لا تشترط في تذكية السمك التسمية ولا الإسلام، بل يكفي «أخذه من الماء حياً». وأما بالنسبة لموج البحر إذا ألقاه، فإن أخذه حياً فهذه تذكيته، وإن وجده ميتاً فليس بمذكي. ١٠ محرم ١٤١٨

الأطعمة والأشربة

مسألة ٧١٣ - يحرم أكل لحم الطيور التي لها مخلب كالشاهين، ويكره أكل لحم السنونو والهدهد.

مسألة ٧١٤ - يحرم أكل الأشياء التالية من الحيوان المحلل:

١ - الدم. ٢ - الروث. ٣ - الذكر. ٤ - الفرج. ٥ - المشيمة، وهي بيت الولد. ٦ - الغدد. ٧ - الأنثيان وهما البيضتان. ٨ - خرزة الدماغ، وهي خرزة وسط الدماغ بشكل الحمصة. ٩ - النخاع، وهو الخيط الأبيض في سلسلة الظهر. ١٠ - العلباوان الممتدان على جانبي سلسلة الظهر. ١١ - المرارة. ١٢ - الطحال. ١٣ - المثانة. ١٤ - حدقة العين. ١٥ - ذات الأشجاع، وهو الشيء الموجود بين الظلف.

مسألة ٧١٥ - يجوز أكل مقدار يسير من تربة سيد الشهداء (عليه السلام) لأجل الاستشفاء، كما أنه لا إشكال في تناول طين داغستان والطين الأرمني للتداوي إذا توقّف العلاج عليهما.

مسألة ٧١٦ - يحرم أكل ما يضر بالإنسان.

مسألة ٧١٧ - لا يجوز - على الأحوط وجوباً - الجلوس على مائدة الخمر إذا كان الجالس يُعدّ واحداً منهم، ويحرم الأكل من تلك السفرة.

س ٧١٨ - نظراً لتنوع الحيوانات البحرية، ما هو الحلال وما هو الحرام منها؟

ج - تحرم الأسماك التي ليس لها فلس، وكذا حيوانات البحر التي يحرم ما يشابهها أو يماثل اسمها في البر. وأمّا غيرها، ولا سيما ما كان جلده يشبه الفلّس أو كان ما يشبهه في البر حلالاً، فلا يمكن الحكم

بحرمتها وهي حلال طبقاً لقاعدة أصالة الحلية. والمسألة محلّ دراسة واجتهاد، ويصعب الاعتماد على ما يدعى من الشهرة أو نفي الخلاف، بل هو مرفوض.

٢٨ جمادى الثانية ١٤٢٠

س ٧١٩ - ما حكم لحم الأرنب؟ هل هو حلال أو حرام؟ وإذا كان حراماً ولكن فيه شفاء، فهل يجوز تناوله بقدر الضرورة على معتقد العامة لعلاج آلام الرجل، لا سيّما لكبار السن؟

ج - يحرم أكل لحم الأرنب، ولا يجوز تناوله، ولكن إذا شخّص الطبيب أنّ العلاج يتوقّف عليه، فلا مانع منه بقدر الضرورة. ٣ شوال ١٤١٦

س ٧٢٠ - هل يجب التحريّ عن الذبح الشرعيّ للحوم التي تستوردها الجمهورية الإسلامية في إيران وتباع في الأسواق، أو أنّ مجرد استيرادها من قبل الحكومة يفي بحليتها وجواز أكلها؟

ج - لا يلزم التحريّ ويحلّ أكلها، كما أنّ الأسماك ذات الفلّس التي تباع في أسواق المسلمين تعتبر مذكاة، ولو فرضنا الشك في أنّ الأسماك من ذوات الفلّس لتحلّ أو ممّا لا فلّس له لتحرم ولم يمكن البتّ فيها فهي حلال على أساس أصالة الحلية والبراءة. نعم، الشك في أصل التذكية لا يستتبع الحلية في كل اللحوم، فيعتبر اللحم حراماً طبقاً لقاعدة أو أصل عدم التذكية.

النذر والعهد

مسألة ٧٢١ - النذر هو الالتزام بإتيان عمل خير أو بترك ما ينبغي تركه من الأعمال لله تعالى.

مسألة ٧٢٢ - تجب الصيغة في النذر، ولا يجب أن تكون بالعربية، فلو قال بغير العربية مثلاً: «لو شفيت من مرضي أعطيت ديناراً للفقير لله تعالى» صحّ نذره.

مسألة ٧٢٣ - يشترط في الناذر أن يكون بالغاً، عاقلاً، مختاراً، قاصداً للنذر، فلو أجبره على النذر أحد أو نذر في حالة غضب بحيث فقد اختياره لم يصح نذره.

مسألة ٧٢٤ - يبطل نذر المرأة دون إذن زوجها إذا كان نذرها يمنع الزوج من حقوقه الواجبة، كحق الاستمتاع بالشكل المتعارف.

مسألة ٧٢٥ - إذا نذرت المرأة نذراً صحيحاً، فلا يحقّ لزوجها أن يحلّ نذرها أو يمنعها من الوفاء به.

مسألة ٧٢٦ - إنّما يصح النذر في أمر يستطيع الإنسان فعله. وعلى هذا، من لا يستطيع الذهاب إلى كربلاء سيراً على الأقدام لا يصح منه مثل هذا النذر.

مسألة ٧٢٧ - إذا نذر أن يأتي بعمل حرام أو مكروه أو يترك عملاً واجباً أو مستحباً، لم يصح نذره.

مسألة ٧٢٨ - إذا نذر شيئاً لمرقد أحد الأئمة أو أبناء الأئمة وجب عليه صرف ذلك في تعمیر ذلك المرقد وإنارته وفرشه وأثاثه وما شابه ذلك، وإذا نذر للإمام (عليه السلام) أو لأبناء الأئمة أنفسهم، أمكنه إعطاؤه لخدمة المرقد، كما يمكنه صرفه في شؤون المرقد أو أعمال الخير الأخرى بقصد أن يعود ثوابه للمندور له.

س ٧٢٩ - امرأة مرضت ابنتها فنذرت أنّها إذا شفيت فنصف مهرها لأبي الفضل العباس (عليه السلام)، وأجرت صيغة النذر بطريقة شرعية، فهل يصح منها هذا النذر؟

ج - لمّا كان النذر في حقّ غيرها فلا يلزم الوفاء به. نعم، إذا أرادت الفتاة نفسها القيام به فلا مانع منه، إلاّ أنّها لا يجب عليها. ١٣ ذوالحجة ١٤١٦

س ٧٣٠ - من يقول في نذره: «إلهي إن عوفي مريضاً فسأعمل كذا» أو يقول: «يا أبا الفضل، إذا أعطيتني مرادي، فكذا شيء نذر لك»، هل يجب عليه الوفاء بمثل هذا النذر؟

ج - يجب الوفاء به قدر المستطاع، وإن كان يجب في النذر الشرعي الذي يوجب الكفارة أن يكون بالشكل المذكور في الرسائل العملية.

٢٠ ذوالحجة ١٤١٦

س ٧٣١ - نذر شخص أن ينفق مالا معيناً في يوم معين لعمل خير، ولكنّه لم يستطع في ذلك اليوم فعل ذلك، فهل يجب عليه فعله في أي وقت استطاع؟

ج - لا يجب عليه فعله فيما بعد، إلاّ أنّ فعله أحوط. ٣ ربيع الأول ١٤١٨

س ٧٣٢ - إذا لم يكن الناذر عالماً بوجود الكفارة على من لا يفى بالنذر، ولم يكن حتى يحتمل ذلك، بل كان يجهل المسألة بالكامل، فما هو حكمه؟ هل يؤثر في الحكم كونه قاصراً أو مقصراً؟

ج - الجهل في الأحكام الوضعية لا يُعدُّ عذراً وتجب الكفارة.

٥ جمادى الثانية ١٤١٢

س ٧٣٣ - هل يشترط إذن الزوج في نذر الزوجة المتمتعّ بها؟

ج - كلاً، لا يشترط إذن الزوج في نذر الزوجة غير الدائمة، كما أنّه ليس لازماً في الزوجة الدائمة إذا لم يكن يمنع الزوج من حقوقة الواجبة.

اليمين

مسألة ٧٣٤ - من أقسم على فعل شيء أو تركه، مثلاً إذا أقسم أن يصوم أو أن يترك التدخين، فإنّ خالف ما أقسم عليه عمداً وجبت عليه الكفارة، وهي تحرير رقبة، أو إشباع عشرة فقراء، أو كسوتهم، فإنّ عجز عن ذلك وجب عليه صيام ثلاثة أيام متوالية.

مسألة ٧٣٥ - لانعقاد اليمين شروط كما يلي:

الأول: أن يكون الحالف بالغاً، عاقلاً، وإذا كان يريد الحلف على شيء من أمواله فيجب ألا يكون سفياً وهو في سن البلوغ، وكذا يجب أن يكون مختاراً قاصداً لليمين. وعلى هذا، فلا يصحُ يمين الصبي والمجنون والسكران والمجبور، وهكذا لا يصح حال الغضب من دون قصد.

الثاني: ألا يكون العمل الذي يحلف على الإتيان به حراماً أو مكروهاً، وألا يكون العمل الذي يحلف على تركه واجباً أو مستحباً. وإذا أقسم على الإتيان بعمل مباح فيجب ألا يكون تركه في نظر الناس أفضل من فعله، وكذا إذا أقسم على ترك فعل مباح، وجب ألا يكون فعله في نظر الناس أفضل من تركه.

الثالث: أن يكون اليمين بأحد أسماء الله تعالى التي لا تُطلق على سواه مثل «الله»، وينعقد اليمين أيضاً لو أقسم بأحد الأسماء التي تُطلق على غير الله، ولكنها أطلقت على الله تعالى بكثرة بحيث لا يتبادر منها عند إطلاقها إلا ذاته المقدسة دون سواه، مثل الخالق والرازق، بل إذا أقسم بلفظ يتبادر منه «الله» تعالى من دون قرينة وقصد به «الله» تعالى، فالأحوط الوفاء به.

الرابع: التلقظ باليمين، فلا يصح لو كتبه أو قصده بقلبه، ولكن يصح يمين الأخرس بالإشارة.

الخامس: أن يكون العمل باليمين مقدوراً له، وإذا كان عند اليمين ممكناً ولكنه تعذر أو تعسر العمل به إلى آخر الوقت المحدد لليمين، انفسخ القسم من حين العجز.

ويُذكر هنا أن الأيمان المتعارفة بين الناس لإثبات صدق أقوالهم أو أفعالهم، إن كانت كاذبة فهي حرام، وقد تضمنت الرواية قول الله تعالى لمن أقسم به كذباً: أنك لم تجد أضعف مني لتقسم به، وإن كانت صادقة فهي مكروهة. نعم، يجوز القسم كذباً من أجل إحقاق الحق أو دفع الظلم إن لم يكن من سبيل غيره، ولكن على كل حال، ترك القسم مطلوب.

الهبة

س ٧٣٦ - إذا وهب أب كلِّ أمواله لولديه وكان أحدهم غائباً، فقام الحاضر وأم الغائب بالقبض نيابة عنه فضولاً، ومات الأب قبل أن يجيز الابن الغائب القبض، ثم أجازته بعد موته، فهل تصح هذه الهبة؟

ج - تبطل هبة الغائب في الحالة المذكورة في السؤال، لأن قبضه لم يحصل في حياة الأب. ٦

ربيع الثاني ١٤١٦

س ٧٣٧ - إذا جعل شخص في ظهر وثيقة زواج ابنه ملكاً كمهر لزوجته، وبعد سنوات طويلة قال إنه ندم على ذلك الفعل، فهل يجديه الندم؟

ج - إذا وهبه لابنه ليكون مهراً لزوجته وأعطاه إياه، فلا حق له بالعودة. ولكن إذا وهبه لزوجته ابنة ولم تكن من الأرحام، فله حق العودة فيه ما دامت عينه باقية.

س ٧٣٨ - طلق رجل امرأته بعد العقد عليها بمدة، وكان قد أعطها هدايا في أيام العقد، فهل يجوز له المطالبة بهذه الهدايا؟ وإذا طالب بها، فهل يحق لأبيها أن يطالب بنصف المهر؟
ج - لأن الهدايا المعطاة للزوجة أيام العقد هي هبة لها كما يبدو، وهبة الزوج للزوجة وبالعكس هي بحكم الهبة للرحم، فلا رجوع فيها، سواء طالبها قبل الطلاق أو بعده. ١٥ جمادى الثانية ١٤١٧

الوقف

مسألة ٧٣٩ - إذا وقف أحد شيئاً خرج ذلك الشيء من ملكه، فلا يجوز له ولا لغيره بيعه أو هبته، كما لا يرث أحد شيئاً منه، إلا أنه في بعض الحالات المذكورة في رسالتنا (مصباح المقلدين)، يجوز بيع الوقف.

مسألة ٧٤٠ - لا يجب أن تكون صيغة الوقف باللغة العربية، بل تكفي أي لغة أخرى، فلو قال بغير العربية: «وقفت بيتي» صح منه ذلك ولا يفتقر إلى قبول حتى في الوقف الخاص.

مسألة ٧٤١ - يجب في الوقف أن يكون مؤبداً، فلو قال: «هذا المال وقف لمدة عشر سنوات ولا يكون وقفاً بعد ذلك»، أو قال: «هذا المال وقف مدة عشر سنوات، ثم لا يكون وقفاً خمس سنوات بعدها، ثم يعود وقفاً»، لا يصح هذا الوقف، كما أن الأحوط وجوباً أن يكون الوقف من حين إجراء الصيغة، فلو قال مثلاً: «هذا المال يكون وقفاً بعد موتي» فحيث لم يكن المال وقفاً من حين إجراء الصيغة إلى حين موته ففيه إشكال.

مسألة ٧٤٢ - إذا وقف مسجداً، فبمجرد أن يسمح الواقف بالصلاة فيه بقصد تحويله ويصلى فيه شخص واحد، صح الوقف.

مسألة ٧٤٣ - إذا خرب الملك الوقفي لم يخرج عن الوقفية.

مسألة ٧٤٤ - السجّاد الموقوف لحسينية ما لا يجوز أخذه للصلاة في المسجد وإن كان ذلك المسجد قريباً من الحسينية.

س ٧٤٥ - وقف شخص خير قطعة أرض لحسينية في إحدى مناطق كاشان. وعلى الرغم من كثرة سكان هذه المنطقة ليس فيها إلى اليوم مستوصف، فأخذت الهيئة المشرفة على الحسينية بالتفكير في تشييد مبنى ذي ثلاث طبقات على هذه الأرض، لتجعل الطابق الأرضي منها حسينية والطابق تحت الأرضي مستوصفاً والطابق العلوي مكتبة. فما هو حكم الشرع في ذلك؟

ج - بناء عدة طوابق لاستخدامات مختلفة في أرض تم وقفها لحسينية، إذا جرى بناؤها بشكل لا يتعارض مع إقامة العزاء وجلسات التأبين وشؤون التعزية الأخرى، فهو جائز، ولكن يجب أن يضاف

اسم الحسينية إلى جميع الطوابق في الوثائق واللوحات والتسميات وغيرها، بحيث يقال للطابق الذي فيه المستوصف - مثلاً - أنه مستوصف الحسينية. ٢٩ محرم ١٤١٨

س ٧٤٦ - اشترك أعضاء هيئة دينية في شراء دار مساحتها ثمانون متراً، وذلك لإقامة جلسات شهر رمضان المبارك وأيام عاشورا وليالي الجمعة، وبعد حين هدموا الحسينية بسبب ضيق المكان ليبنوا مكانها عدة طوابق. واليوم قد ازداد أعضاء الهيئة وضاق المكان بهم، فهل يجوز لهم بيع هذا المبنى وشراء مبنى حسينية أكبر، علماً أن (٩٥) بالمائة من الأعضاء موافقون، والقليل ممن ساهموا في السابق قد توفوا؟

ج - إذا كانت الحسينية وقفاً، فلا يجوز بيعها، ولكن إذا لم تكن وقفاً وكانت ملكاً شخصياً لأعضاء الهيئة، فلا مانع من بيعها إذا رضي كل الأعضاء المالكين.

س ٧٤٧ - أ - إذا وقفت مدفأة لمسجد ولم تف بتدفنته مع مرور الأيام لسبب من الأسباب، فهل يمكن بيعها وإضافة مبلغ عليها لشراء مدفئة أخرى أفضل للمسجد؟ وإذا جاز ذلك فكيف يجب أن يتم العمل؟

ب - إذا وقف أحدهم سجادة لمسجد ولا يُنتفع بها في الحال الحاضر، للحالة التي عليها المسجد اليوم، فهل يجوز استبدالها بأفضل أو إعطاؤها لمسجد آخر؟

ج - في الحالتين أ و ب، لا مانع من الاستبدال بالأفضل تحت إشراف إمام الجماعة. ٢٩ ذوالحجة ١٤١٧

س ٧٤٨ - ملك موقوف يرجع إلى قبل ستين سنة يعمل على تخريبه اليوم، ولكي لا يذهب هذا الملك بالكامل، تقرّر بيع حقّ خلوّه ليُشترى به ملك آخر تُصرف وارداته في أعمال الخير تحت إشراف إدارة الأوقاف. فنظراً لوصية الميت بصرف موارد الوقف في أعمال الخير وإدارته أباً عن جد، نرجو أن تتفضلوا ببيان إمكان تبادل حقّ خلو هذا المكان الخرب بمكان آخر لكي نجتنب ضياع الوقف ويمكننا العمل بوصية الميت في صرف موارد في أعمال الخير.

ج - لا مانع من ذلك، لأنّه لا يؤدي إلى زهاب العين الموقوفة وخروجها عن الوقف، لكون حقّ الخلو يؤخذ في مقابل إجارتها. وأمّا بالنسبة إلى صرف حقّ الخلو في شراء مكان آخر فلا مانع منه ظاهراً، لأنّه ليس من الموارد التي كان للواقف رأي معين في خصوصها. ويُذكر هنا أنّ سندات الوقف يجب توثيقها، وهذه التصرفات يجب أن تكون بإشراف المتولّي، فإن لم يكن هناك متولّ فبإذن المجتهد العادل. ٢٦ رمضان ١٤١٤

س ٧٤٩ - ورد في بعض وثائق أوقاف العتبات المقدسة عبارات بناء أو ترميم أو إعمار المكان، وفي الوقت الحاضر اتسعت هذه الأماكن وأصبح البناء أكبر وتبدّلت الشموع بالكهرباء والحصران بالسجاد، فهل تشمل عبارة إعمار المكان كل نفقات العتبة المقدسة في ظروفها الحالية

أو تعني مجرد تلك البناية الصغيرة التي كانت عند تنظيم الوقف والتي ليس لها وجود حالياً في أغلب الأحيان، باعتبار تغيير شكل المكان؟ نرجو إرشادنا.

ج - إن لم نقل: إن الإعمار والتعمير يشمل بإطلاقه ما هو أكثر من مجرد تعميم البناء ليعني كل ما من شأنه إكثار الزوار وجذبهم (وهو التعمير المعنوي) أو أن غرض الواقف يشمل كلا الأمرين والأغراض مقدّمة على الألفاظ، فإنّه على الأقل من حيث كونه لا يمكن صرف الوقف في مورد الوقف أو لا حاجة لذلك، فإنّه بحسب القاعدة يجوز الصرف في الأمور المذكورة ولا مانع منه باعتباره أقرب إلى غرض الواقف. ٢٧ صفر ١٤١٧

الوصية

مسألة ٧٥٠ - الوصية هي أن يعهد الإنسان إلى غيره ليعمل له شيئاً بعد موته، أو يأمر بدفع شيء من ماله إلى أحد، أو يعيّن قيماً على أولاده ومن يلي أمرهم، ويُسمّى من يعهد إليه وصياً.

مسألة ٧٥١ - من أراد الوصية، أمكنه أن يوصي بالإشارة المفهومة لقصدته وإن لم يكن أخرس.

مسألة ٧٥٢ - إذا وجدت كتابة موقّعة بتوقيع الميت أو خاتمه، فإن فهم مراده واثّض أنّها مكتوبة للوصية وجب العمل طبقاً لها.

مسألة ٧٥٣ - من جرح نفسه عمداً أو تناول السمّ مثلاً بحيث يوثق أو يتيقن من موته على أثره، إذا أوصى بشيء من ماله ليُصرف في أمر ما، لم يصح منه.

مسألة ٧٥٤ - إذا أوصى بإعطاء شيء لأحد، فإنّ الموصى له لا يملك ذلك الشيء إلا إذا قبله ولو في حياة الموصي.

مسألة ٧٥٥ - يجب في الوصي أن يكون مسلماً، بالغاً، عاقلاً، يوثق به.

مسألة ٧٥٦ - إذا أوصى بالألّا يبيعوا ثلث ماله، بل يصرفوا عائداته ومنافعه في مصرف معيّن وجب العمل طبق وصيته.

مسألة ٧٥٧ - من قال في مرض الموت: إنّه مطلوب لأحد بمقدار ما، فإن كان متهماً بالإضرار بالورثة، وجب إخراج هذا المقدار من ثلث ماله، وإن لم يكن متهماً وجب إخراجه من أصل التركة.

س ٧٥٨ - إذا أوصى شخص بأن يُدفن في موضع معيّن، في مسقط رأسه مثلاً، ولم يكن في القيام بالأمر صعوبة على الوصي إلا أنّه لم يعلم بالوصية، فما هو حكمه؟

ج - عدم القيام بالوصية في هذه الحالة حرام، ويحقّ للوصي نبش القبر بإذن من الجهات المسؤولة.

س ٧٥٩ - إذا أوصى شخص بعد موته بإخراج عينه أو رنته أو قلبه أو أحد أعضائه، لثُعطى إلى من يحتاجها، فهل تصح هكذا وصية وتكون نافذة؟

ج - نعم، يمكنه ذلك؛ لأنها وصية بأمر جائز، إلا أنّ الأحوط استجازه الورثة أيضاً. ٩ رجب ١٤١٧

مسألة ٧٦٠ - ذكر شخص في وصيته أنّه أعطى ابنته الكبرى في أيام حياته كلّ حقوقها وليس لها أيُّ حقٍّ بعد هذا على ورثته. والسؤال في مثل هذه الحالة هو:

١ - كيف يكون تكليف الورثة في القيام بهذه الوصية؟

٢ - هل تعتبر مثل هذه الوصية نافذة؟

٣ - هل يكون سهم البنت المذكورة من أصل التركة كبقية الورثة أو من ثلث ما ترك؟

ج - تنفذ الوصية في ثلث مال الموصي، ولكنّه لا يستطيع حرمان الورثة من سهامهم. فعلى الوصي

والورثة العمل بالوصية في ثلث المال، حيث لا ترث البنت الكبرى من الثلث ولكنها ترث بسهمها من

بقية المال. ٢٩ شوال ١٤١٢

س ٧٦١ - يوصي أب أو أم بإعطاء الإناث والذكور حصة متساوية من بعد موتهم! فهل

تصح هذه الوصية؟

ج - إذا لم يكن المقدار الزائد على السهام أكثر من ثلث المال، وجب العمل بالوصية، وكذا إذا كان

الورثة في حياته كباراً وأمضوا الوصية، فهي نافذة، لأنها وصية بأمر جائز. أجل، إذا كانت الوصية

بالإرث، أي أنّه أوصى أن ترث الأنثى بقدر الذكر خلافاً لنصّ القرآن، فهكذا وصية لا تكون نافذة

لمخالفتها للشرع وكتاب الله. ٩ رجب ١٤١٧

س ٧٦٢ - إذا كانت الوصية تستدعي عملاً يتطلب أجره في نظر الناس، ولم يقصد الوصي

العمل بالمجان أيضاً، فهل يجوز له المطالبة بأجره مثل هذا العمل؟

ج - نعم، لأنّ عمل المسلم من دون تبرُّع يستحقُّ الأجر.

١١ ذوالحجة ١٤١١

س ٧٦٣ - هل يجوز للولي المفروض على الصغار أن يأذن بتنفيذ الوصية الزائدة على الثلث

نيابة عن الصغار؟

ج - لا يجوز للولي المفروض على الصغار أن يمضى الوصية الزائدة على الثلث نيابة عنهم. ٢٩

شوال ١٤١٢

الإرث

مسألة ٧٦٤ - تراث بالنسب ثلاث طبقات:

الأولى: أبوا الميت وأولاده، فإن لم يكن الأولاد فأولاد الأولاد وإن نزلوا، يرث منهم من كان أقرب إلى الميت، وما دام هناك أحد من هذه الطبقة فلا يرث أحد من الطبقة التالية.

الثانية: جدّ الميت وجدّته من الأب أو الأم وإن علوا، وإخوته وأخواته، ومع عدم وجود الإخوة والأخوات يرثه أولادهم، من كان أقرب منهم إلى الميت، وما دام يوجد أحد من هذه الطبقة لا يرث أحد من الطبقة التالية.

الثالثة: عم الميت وعمته وخاله وخالته وإن علوا وأولادهم وإن نزلوا، وما دام يوجد أحد من أعمامه وعماته وأخواله وخالاته فلا يرث أحد من أولادهم، ولكن إذا خلف الميت عمّاً من أبيه وابن عم من أمه وأبيه ولم يكن له وارث سواهما، ورثة ابن العم من الأبوين دون العم من الأب.

س ٧٦٥ - لو فرضنا إمكان ولادة طفل بتلقيح البويضة بنطفة الزوج خارج الرحم، وتمّ هذا التلقيح، ولكن مات الزوج قبل انعقاد النطفة، أو مات الزوج بعد الجماع مباشرة ثم انعقدت النطفة، أليس من العدل في معايير الفقه ألا يرث هذا الطفل إذا ولد وأن يرث ابن عمه الذي هو في الطبقة التالية؟

ج - إذا تمّ التلقيح خارج الرحم بلذن وإرادة الزوج طلباً منه للولد، فإنّ المولود هو ابنه، وتترتب عليه كلّ أحكام الأبوة والبنوة من الإرث وغيرها. وحكم الحالة الثانية يتّضح من الجواب أعلاه.

س ٧٦٦ - باع شخص ملكاً له قبل موته، وبعد أن مات جاء الورثة يريدون فسخ البيع، فهل يحقّ لهم ذلك بالإرث؟

ج - إذا كان للميت حقّ الخيار، فهذا الحقّ ينتقل إلى الورثة كالمال، فإنّ ما تركه الميت من حقّ أو مال فلورثته، وإن لم يكن له ذلك فالعقد اللازم لا يستطيع فسخه المتوفى نفسه، فضلاً عن ورثته. وفي الحالات التي يكون له فيها خيار، لا فرق بين الخيار بالفعل أو بالقوّة، بمعنى أنّه إذا كان هناك غيب أو عيب (وإن لم ينتبه إليه المتوفى) جاز للورثة فسخ المعاملة بذلك العيب أو الغيب. ١٤ صفر ١٤١٦

إرث الزوجين

مسألة ٧٦٧ - إذا ماتت امرأة ولم تخلف أولاداً، ورث الزوج نصف مالها، وتقاسم الباقي سائر الورثة، وإذا كان لها أولاد من ذلك الزوج أو من غيره، ورث الزوج ربع مالها وكان الباقي لسائر الورثة.

مسألة ٧٦٨ - إذا مات رجل ولم يخلف أولاداً، ورثت زوجته ربع ماله، وأعطى الباقي إلى سائر الورثة، وإذا كان له أولاد من تلك الزوجة أو من غيرها ورثت زوجته ثمن المال، والباقي

لسائر الورثة. والزوجة تترث من كلِّ الأموال المنقولة، إلا أنها لا تترث من عين الأرض والأموال غير المنقولة، وتترث من قيمة ما يرتفع في الجو كالأبنية والأشجار. كما لا يستبعد إرثها من قيمة الأرض مطلقاً كما هو الحال في غير المنقول الذي يرتفع في الجو، بل لا يخلو ذلك من وجه وقوة، وإن كان يستحسن الاحتياط بالمصالحة في الأرض ولا سيما أرض الدار وخصوصاً بالنسبة إلى الزوجة التي ليس لها ولد من الزوج الذي تترث منه، فإن ذلك أقرب للعمل بالفتوى المعروفة لدى فقهاء الشيعة.

مسألة ٧٦٩ - المطلقة الرجعية - كما مرَّ في أحكام الطلاق - إذا ماتت في العدة ورثها الزوج، وكذا إذا مات زوجها وهي في العدة ورثت منه، إلا أنه بعد انقضاء العدة الرجعية أو في حالات الطلاق البائن، إذا مات أحد الزوجين لم يرث منه الآخر.

مسألة ٧٧٠ - الملابس التي اشتراها الزوج لزوجته تعتبر من أموال الزوج بعد وفاته وإن لبستها الزوجة، إلا أن يكون قد وهبها لها.

س ٧٧١ - إذا مات شخص ولم يكن له وارث سوى زوجته، فكم يصيب الزوجة من الإرث؟

ج - إذا لم يكن للزوج وارث سوى زوجته، فكل ما تركه يكون للزوجة، وهذا ما يطابق العمل بالاحتياط، بل لا يخلو من قوة. ١٨ ذوالحجة ١٤١٧

س ٧٧٢ - عقد شخص على امرأة وهو في مرض الموت، إلا أنه مات قبل أن يدخل بها، فهل تترث هذه الزوجة منه شيئاً؟

ج - لا يشترط الدخول بها بحدِّ ذاته في نظرنا، وإنما يشترط في نكاح المريض عدم قصد الإضرار بالورثة، وهذا الشرط لا يخصُّ عقد النكاح - فضلاً عن عقد نكاح المريض - لأنَّ كلَّ عقد يراد به الإضرار يحكم عليه بالبطلان في ضوء قاعدة «لا ضرر»، وما يذكر من الدخول في الروايات هو لبيان أمانة على قصد الزواج وعدم قصد الإضرار. ولذلك إذا قامت أمانة أخرى على قصد الزواج اعتبر الزواج صحيحاً وورثت الزوجة وإن لم يدخل بها. كما أنه لو لم يكشف الدخول عن قصد الزواج حقيقة وكان مجرد حيلة فلا أثر له، وبطل العقد بسبب قصد الإضرار. ويذكر هنا أن ما ورد في الروايات، بل وفي فتاوى الفقهاء ليس على خلاف القواعد. ٣٠ ربيع الأول ١٤٢١

مسائل المتفرقة في الإرث

مسألة ٧٧٣ - قرآن الميت وخاتمه وسيفه وثيابه التي لبسها أو التي خاطها أو اشتراها ليلبسها - وإن لم يلبسها - وهي ما تُسمَّى بالحَبْوَة تكون للولد الأكبر خاصة، حيث تُحسب من سهمه من الإرث، لا بالإضافة إلى سهمه، وإن كان المعروف بين الفقهاء هو الرأي الثاني. ولو كان للميت

أكثر من واحد من هذه الأشياء كما لو كان له نسختان من القرآن أو خاتمان، فإن كان يستعملها أو أعدّها للاستعمال فهي من مختصّات الولد الأكبر كما ذكر ونُحسب من سهمه في الإرث.

س ٧٧٤ - عملت زوجة منذ بداية زواجها مع زوجها ليجمعا المال، والآن مات زوجها من دون وصية. فهل يكون للمرأة مجرد سهمها من الإرث أو أنّ لها حقاً آخر في أموال الزوج، علماً أنّها ساعدته في تكوين المال بالخياطة وحياكة السجّاد؟

ج - إذا علّم أنّها وهبت مساعدتها للزوج وقامت بالعمل معه تبرّعاً، فلا يلحقها شيء ممّا تركه الزوج سوى سهمها من الإرث، وإلا استحققت أجره مثل الأعمال التي قامت بها وتطلب الزوج شيئاً أقرضته له وساعدته به. ويُذكر هنا أنّه لا يستبعد أنّ عرف المعيشة هو الغفلة عن العمل بالمجان والتبرّع بمساعدة الزوج من دون عوض، وعن أخذ الأجرة والعوض، إلا أنّ الغفلة لا تسقط الأجرة، لأنّ الأصل المتّبع على أي حال هو احترام عمل الزوجة وبراءة ذمة الزوج من عوض الأموال والمساعدات حتى يثبت خلافه، كسائر الأعمال التي يقوم بها الناس لبعضهم، لأنّ الأصل هو حرمة العمل. ٨ محرم ١٤١٨

س ٧٧٥ - إذا مات مسلم وكان بعض ورثته من الكفار، فهل يرث الكفار من المسلم؟

ج - الكافر (وهو من ينكر أصول العقيدة مع العلم بها) لا يرث من المسلم، إنّ لم نقل: إنّه لا يرث حتى من غير المسلم الذي لا ينكرها، لأنّه كما قال الشيخ الصدوق (قدس سره) في كتاب (من لا يحضره الفقيه) من أنّ عدم إرث الكافر هو عقوبة لكفره، ولا فرق - من هذه الناحية - بين أنّ يكون المورث مسلماً أو غير مسلم من دون جحود. وعلى أي حال، لا شكّ ولا شبهة في عدم إرث الكافر (الذي ينكر ويعاند عن علم بأصول العقيدة) من المسلم، وقد دلّت عليه الروايات المتضافرة المستفيضة، وهو القدر المتيقن من الإجماع في المسألة.

وبالجملة، فإنّ الكفر من موانع الإرث كالقتل كما عليه الأصحاب. وأمّا غير المسلم، أي عامة غير المسلمين القاصرين الغافلين فلا يمكن تكليفهم ومؤاخذتهم، لأنّ تكليف الغافل ليس تكليفاً بالمحال فحسب، بل التكليف نفسه محال، أو مع فرض أنّ التكليف القانوني بالنسبة إليهم ليس محالاً، وأنّ الاستحالة هي في خصوص التكليف الشخصي والتفصيلي، إلا أنّهم معذورون بالتأكيد. وكما عليه سيدنا الأستاذ الإمام الخميني - سلام الله عليه - ، فإنّ منعهم من إرث المسلم بسبب عدم إسلامهم مخالف لإطلاقات وعمومات الإرث، فمن نحو ثلاثين رواية رواها الشيخ في (التهذيب)، وهو أجمع كتب الفقه الروائية الأربعة، لعل هناك روايتين يمكن شمولهما بشكل ما لغير مسلمين من هذا القبيل، وإلا فبقية الأخبار تتعلق بالكفار بالمعنى الذي مرّ أو أنّها بصدد بيان الأحكام الفرعية لمنع الكفر وعدم الإسلام عن الإرث، لا أنّها بصدد بيان أصل المنع، والحس الحديثي يحول دون الاستدلال بتلك الروايتين أو الثلاث في قبيل كل تلك الروايات وفي قبيل العلة التي ذكرها المحدث المتعبّد الشيخ

الصدوق (قدس سره) في كتاب (من لا يحضره الفقيه)، وإذا لم نقل: إنّ هذه أيضاً تختصّ بغير المسلم الكافر وغير المسلم الذي يستحقّ عقوبة أخروية، فلا أقلّ من أنّه لا يمكن الاعتماد عليها في فتوى مشكّلة من هذا القبيل، بل الاعتماد عليها مرفوض.

وعلى أي حال، على فرض دلالتها، بل ودلالة بقية الروايات على منع مطلق عدم الإسلام عن الإرث، فلا يمكن اعتبارها حجّة يعتمد عليها، لأنّ التمييز والظلم في هكذا قانون، أي عدم إرث غير المسلم من المسلم دون العكس وهو إرث المسلم من غير المسلم، يخالف القرآن فهو زخرف يجب أن يضرب عرض الجدار بنظرنا. وكيف لا يكون خلافاً للقرآن والحال أنّ روايات كثيرة تنهى عن الظلم، وكيف لا يكون كذلك والقرآن يقول: (وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً)، ويقول تعالى في آية أخرى: (وما ربك بظلام للعبيد)، وقد جاء في سورة يونس، الآية: ٤٤ (إنّ الله لا يظلم الناس شيئاً ولكنّ الناس أنفسهم يظلمون)، وهذه المسألة وإنّ استلزمت المزيد من البحث، ولكننا نكتفي بهذا القدر، فالأقوى هو أنّ الكفر عن جحود هو المانع، لا مجرد عدم الإسلام.

القضاء والشهادات

شروط القاضي

س ٧٧٦ - يشترط فقهاء الفريقين تقريباً الاجتهاد في القاضي، كما يجعل قانون توظيف القضاة الاجتهاد أمراً إلزامياً في غير الظروف الاستثنائية. وقد جاء في البند (١٦٧) من الدستور الذي أقره قائد الثورة الفقيه عدم مخالفته للشريعة المقدسة (من بعد رأي مجلس خبراء الدستور وعلماء الإمامية الأفاضل بالطبع)، أنه يجب على القاضي أولاً البحث عن حكم الدعوى في القوانين المقررة واجتناب إصدار حكم بحسب رأيه الخاص في حال تعارضه مع القانون. وهذا هو ديدن كل المحاكم في البلاد، فإن القضاة يرجعون في الدعاوى أولاً إلى القوانين المقررة المعتمدة ليستخرجوا منها الحكم. من هنا فإن اجتهاد القاضي لا أثر له في القضية، ولعل من القضاة من يعرف الفقه عن تقليد ولديه شهادة جامعية في الحقوق ويمكنه تطبيق الدعاوى على القوانين الموجودة وبيان حكمها بشكل أفضل من القضاة المجتهدين فحسب. وعلى هذا، هل يرى سماحتكم أنه لا زال الاجتهاد في الظروف الفعلية من شروط القاضي بالحكم الأولي أو أن القاضي المقلد الذي يستطيع استنباط حكم الدعوى من القوانين يمكنه الحكم بالعنوان الأولي؟

ج - عدم اشتراط الفقه والاجتهاد في القاضي وكفاية العلم بمسائل وأصول القضاء - ولو عن تقليد - بحيث يمكن تحديد خصوصية الحالة والأصول الشرعية، لا يخلو من قوة، فكما أن الفقهاء والمجتهدين مجازون من قبل الشريعة والمعصومين في القضاء، كذلك المقلدون مجازون مثلهم، واشتراط الاجتهاد وعدم كفاية التقليد في القاضي وإن كان أمراً مشهوراً، إلا أن محققاً كالميرزا القمي (قدس سره) يقول في كتاب القضاء من كتاب (جامع الشتات) - الكتاب الفقهي القيم الذي لا نظير له في حدوده - بعدم اشتراط الاجتهاد في القاضي، بل واستعان بالعبارة الواردة في (التتقيح) عن مبسوط الشيخ (قدس سره)، لا لإثبات عدم اشتراط الاجتهاد فحسب، بل واستثمرها كاملاً لإثبات أن القول بكفاية التقليد وعدم اشتراط الاجتهاد ليس قولاً متروكاً، وما يشعر بذلك هو أن القول الأول (أي جواز قضاء المقلد الذي يستقتي من العلماء) كان مهماً بنظر شيخ الطائفة حيث جاء به أولاً، فالإثبات به أولاً إشعار بأهميته، بل واستثمر ذلك أكثر ليضيف: «لو لم نقل (القول الأول) أرجح الأقوال عنده، بل لم يظهر من (التتقيح) إنكاره أيضاً سيما مع تمسكه بأصالة البراءة في دفع القول الثاني». وعلى الرغم من الوجوه التي استدل بها على عدم الاشتراط في (الجواهر) و (جامع الشتات) ومناقشتها من الطرفين - ومن أراد الإطلاع عليها فعليه الرجوع إلى مظانها من الكتابين وغيرهما - إلا أن جوهر الاستدلال على ذلك بنظرنا يكمن في وجهين:

١ - صحيحة ابن خديجة سالم بن مكرم الجمال قال: قال أبو عبد الله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام): «إياكم أن يحاكم بعضكم بعضاً إلى أهل الجور ولكن انظروا إلى رجل منكم يعلم شيئاً من

قضايانا فاجعلوه بينكم فأني قد جعلته قاضياً فتحاكموا إليه»^{٢٥}، وما يؤيدها - إن لم نقل أنها دليل مثلها - هو صحيحة الحلبي، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ربّما كان بين الرجلين من أصحابنا المنازعة في الشيء، فيتراضيان برجل منا، فقال: «ليس هو ذلك إنّما هو الذي يجبر الناس على حكمه بالسيف والسوط»^{٢٦}. وكيفية الاستدلال هو أنّ ما كان موضوع النصب للقضاء في الصحيحة من جانب الإمام الصادق (عليه السلام) هو العلم بالقضايا، والعلم في اصطلاح الكتاب والسنة ولسان القانون هو المصدق الواضح للحجّة، لا العلم بما هو علم ليكون العلم واليقين الفلسفي مقصوداً أيضاً، وهذا المعنى قد تمّ تحقيقه في موضعه، وإلا فأساساً إذا تجاوزنا ضروريات الدين، لا وجود للعلم الفلسفي اليقيني، وبالتالي ستكون كلُّ هذه الآيات والروايات في العلم والعلماء والعالم بلا حقيقة ولا مصداق كما هو واضح، وحملها على الاعتقاد الراجح أو ما هو أعم من اليقين والظن بالحجّة هو خلاف الظاهر وليس له وجه، أضف إلى ذلك أنّ الأخذ بالحجّة في الاعتقاد الظني هو بنفسه شاهد على ما اخترناه.

وعلى أي حال، فإنّ العلم في لسان القانون والمكالمات والمحاكمات، قد أخذ باعتباره مصداقاً من مصاديق الحجّة، لا أنّه هو المقصود ذاتاً كما لا يخفى على من راجع العرف والعقلاء في لسانهم، ومن المعلوم حجّة فتوى المجتهد للمقلد، فكما أنّ له الحجّة بموازين القضاء فكذلك المقلد، كما هو ظاهر، وإلا فليس المجتهد أيضاً عالماً بالعلم الخاص. وكون المراد علمه بالمعنى الأعم مع عدم تماميته في نفسه لأنّه مخالف للظاهر كما مرّ ليس تماماً في المجتهد أيضاً كالمقلد، لعدم حصول الظن الشخصي له في غير واحد من المسائل الظنية كما هو واضح أولاً، ولعدم الاعتبار به على حصوله ثانياً، فإنّ الاعتبار بالنوعي منه لا الشخصي منه كما لا يخفى فتأمّل، ولعدمه من رأس في موارد الأصول ثالثاً، فالصحيحة شاملة لهما ولا ينبغي الإشكال في ذلك أصلاً.

ولا يقال: إنّ إطلاق الصحيحة تقيده مقبولة ابن حنظلة الواردة في خصوص المجتهد، لأنّ الجواب هو أنّه على فرض التسليم باختصاص النصب بالمجتهد في المقبولة - وهو ليس ببعيد - فإنّه لا يمكن التقييد، لأنّهما مثبتان ولا يمكن تقييد الإطلاق، وإلا فإنّه يرد على الصحيحة تأخير البيان عن وقت الحاجة، لأنّ بحث الصحيحة هو بحث النصب، وتوضيح تكليف الناس في الرجوع إلى القاضي والنصب قضية شخصية وإنّ كان موردها عاماً ولا يمكن تقييده، لأنّ القضية الخارجية جزئية ولا يمكن تقييدها، وبغض النظر عن كل ذلك فإنّ عدم تمامية هذا الإشكال يتجلّى في الوجه الثاني.

٢ - الوجه الثاني هو: تنقيح المناط وإلغاء خصوصية الاجتهاد وكفاية التقليد، أي أنّه على فرض قولنا باستفادة نصب المجتهدين من المقبولة والصحيحة، لا ما يشمل كلا من المجتهد والمقلد، أو لأجل تقييد

٢٥ - وسائل الشريعة، أبواب صفات القاضي، الباب ١، الحديث ٥.
٢٦ - المصدر السابق، أبواب صفات القاضي، الباب ٢، الحديث ٨.

الإطلاق المذكور في إشكال الوجه الأول، أو لوجه أخرى بحثتها الكتب الفقهية، فهي على أي حال ليست بأكثر من قصور الأدلة عن إثبات ذلك للمقلد، وأمّا دلالتها على عدم جواز قضاء المقلد فهي واضحة البطلان، ولم يقل به أحد بل لا يقول به صغير من أصاغر أهل العلم فضلا عن كبارهم وعلمائهم إلا من باب التقييد.

ولكننا نقول: إن ذكر رواة الحديث والمجتهدين في مسألة النصب هي من باب الغلبة^{٢٧}، بمعنى أنّ ما يفهمه العرف - وهو المناط - أنّ القضاء الشرعي بحسب مذهب أهل البيت (عليهم السلام) هو العلم بالأصول والأحكام، ولكن لما كان العلم بالمسائل والأحكام الإسلامية في ذلك الزمان، ولا سيما في مسائل القضاء التي ليست ممّا يتعامل به عامّة الناس، يتوقف طريقه غالباً - بل دائماً تقريباً - على الرواية والرواة ودرابتهم واجتهاد المجتهدين، فلذلك تمّ نصبهم، وإلا فمن الواضح أنّ قضاء القاضي لا يتأثر مطلقاً بعلمه بمسائل البئر ومنزوحاته ومسائل فروع إجمالي الخلل التي ذكرها الفقيه اليزدي في (العروة) أو بكفارات الإحرام ومحرماته وأمثال ذلك، كما أنّه لا فرق في معرفة قوانين القضاء وأصوله - التي لها كبير الأثر في العمل القضائي - بين معرفتها عن اجتهاد أو تقليد.

وخلاصة القول: أنّ تنقيح المناط العرفي وإلغاء الخصوصية العرفية في هذه المسألة أمر مفروغ عنه، وحجة شرعية تامّة، لعدم اشتراط الاجتهاد. وعلى هذا، فكل من عرف مسائل القضاء وقوانينه مع امتلاكه لبقية الشروط كان ولا زال مجازاً في القضاء من قبل المعصومين (عليهم السلام) والشارع المقدّس، ولا فرق من هذه الناحية بين المجتهد والمقلد والفقيه الجامع للشرائط وغيرهم. وما أحسن أنّ يرجع الفضلاء والباحثون في المسائل الإسلامية في الحوزة العلمية والجامعات وكلّ مراكز البحوث العلمية والقضائية والحقوقية إلى الصفحة الخامسة عشرة إلى التاسعة عشرة من كتاب القضاء من (جواهر الكلام) ليتأمّلوا البحث المتين المتمتع لذلك الفقيه الكبير الذي كانت جواهره مفخرة للفقه الشيعي، ولكي نكون قد استجبنا لوصية إمام الأمة - سلام الله عليه - للحوزات العلمية في تقديم

البحث تلو البحث مع المحافظة على سنة الفقه الجواهري. ٢٨ ذوالقعدة ١٤٢٠

س ٧٧٧ - نرجو أن تبينوا لنا رأيكم في مسألة تولي النساء للقضاء وعملهن في الأجهزة القضائية لمتابعة الدعاوى الحقوقية والجزائية والقضايا الحسبية من فتح إضبارة التحقيق إلى نهاية المتابعة وإصدار الحكم وتنفيذه؟

ج - لا تشترط الذكورة في القضاء كما هو الحال في المرجعية والولاية، والمعيار في جواز القضاء هو العلم والمعرفة بالأصول الإسلامية للقضاء وبالقانون، ولا خصوصية للرجولة هنا، وإذا وردت كلمة رجل في رواية من الروايات فهي بحسب متعارف المكالمات، ولا خصوصية لها بالتأكيد

كغيرها من الروايات والمكالمات التي يعبر فيها ولا يزال بكلمة «رجل»، فكما أنّ الرجال مُجازون من قبل الأئمة المعصومين - صلوات الله عليهم أجمعين - في التصديّ للقضاء فإنّ النساء مُجازات من قبلهم أيضاً. ٨ رجب ١٤٢١

س ٧٧٨ - هل يختص المنع عن المحاكمة الغيابية للمتهم في الجرائم التي هي من حق الله بالحدود الإلهية، كالزنا أو يشمل التعزيرات التي ليس فيها جانب حقّ الناس أيضاً؟ وإذا لم يمكن التوصل إلى المتهم وليس هناك ما يكفي من الأدلّة، فهل يجوز إصدار حكم ببراءته؟

ج - لمّا كان مناط المنع عن الحكم الغيابي هو درء الحد بالشبهة، فلا فرق في ذلك بين الحدود والتعزيرات. ١٥ محرم ١٤١٦

س ٧٧٩ - هل يعتبر العلم الذي يحصل للقاضي بالحسّ والمشاهدة (من خارج الملف) حجةً أو لا؟ وهل العلم الذي يحصل للقاضي من الأدلّة والأمارات التي لا يعتبرها الشرع والقانون كافية لإثبات الجرم المعيّن حجةً أو لا؟ فعلى سبيل المثال، يثبت الزنا بالإقرار أربع مرّات أو شهادة أربعة شهود، فإذا كان في حالة من الحالات إقراران وشهادة واحدة وقرائن وأمارات لا يكفي أيُّ منها لوحده للإثبات وأدّى ذلك إلى علم القاضي، فهل يمكن الاستناد إلى هذا العلم؟ وإذا كان علم القاضي حجةً، فهل يكون حجةً فقط للقاضي الذي يملك الشروط الشرعية كالاتجاه، أو يكون حجةً لأيّ قاضٍ؟

ج - علم القاضي في الحقوق المدنية والاجتماعية التي هي من حقوق الناس، إذا استند إلى أمارات وقرائن تورث العلم في العادة، ويمكن عرضها وتبينها كي لا تكون القضية موضع ريبه وتهمته للقاضي، فهو حجةً، وبعضه فعل المعصومين - صلوات الله عليهم أجمعين - وكلّما تمّرس القاضي في عمل القضاء صار تكوّن العلم لديه أكثر وأسهل. ولكن في باب الحدود التي فيها جانب عرضي، كالزنا واللواط، ينحصر طريق الإثبات بإقرار المتهم أربع مرّات، وذلك باختياره ومن دون ريبه في وجود تواطؤ أو خطّة، أو بأربعة شهود عدول، وذلك أيضاً بالشكل الذي جاء في الروايات، لا كلّ شهادة حدسية أو حسية، والقرائن والشواهد لا تكون موضوعاً لحكم الحاكم في إقامة الحدود وإن أدّت به إلى يقين كامل، فضلاً عن مجرد الثقة والاطمئنان.

والجدير بالذكر أنّ علم الحاكم هنا فيه جانب موضوعي مستهدف، لا مجرد جانب الطريقة والواسطة، كما أنّ مقتضى الأصل هو عدم جواز الحكم أيضاً، وهكذا في التعزيرات التي فيها جنبه عرضية تكون شهادة عدلين وإقرار المتهم - ولو مرّة واحدة - حجةً. وأما في غير ذلك فإنّ علم القاضي كاف في الحقوق الاجتماعية التي مرّ ذكرها، وقد جرت سيرة أمير المؤمنين (عليه السلام) على أساسها، فهي تكفي ردعاً للمخالفات والمعاصي. كما يذكر أنّ مسائل الحدود والتعزيرات التي فيها جنبه حق الله وقضايا العرض، لا يجب على القاضي فيها تحصيل العلم، بل هو مذموم (إن لم نقل

ممنوع) لأنه ورد الأمر ببراء الحدود بالشبهات، كما أنّ العبارة المعروفة «الحدود تدرأ بالشبهات» قد

استقيدت من هذا الأمر والحديث وروايات السيرة. ١ ربيع الثاني ١٤٢٠

س ٧٨٠ - ما رأيكم في علم القاضي من ناحية إلحاقه بالإقرار أو البيّنه؟ وإذا كان علم القاضي طريقاً ثالثاً، فما هو حكم العفو؟

ج - لا يجوز العفو في غير الإقرار، لأنّ العفو على خلاف القاعدة، ولهذا نكتفي منه بمورد النص.

وعلى هذا، فكلُّ طرق إثبات الزنا على فرض حجبتها هي من هذه الناحية بحكم البيّنة. ولكن مرّ أنّ علم القاضي في مثل الزنا الذي جعلت الشريعة لإثباته طرقاً خاصّة لا حجية له، ولا بد من إثباته بأحد

أمرين، أي الإقرار أربع مرّات أو شهادة أربعة شهود. ١ ربيع الثاني ١٤٢٠

الحدود

س ٧٨١ - هل يستوجب اغتصاب امرأة مرتدّة العقاب الإلهي ويشمله حدّ الزنا؟ وما حكم اغتصاب الكفار من غير أهل الكتاب وأهل الكتاب والحريين من أهل الكتاب والكفار الحربيين؟

ج - الاغتصاب حكمه القتل مطلقاً، ولا فرق في ذلك بين المرأة المسلمة وغيرها؟ ٧ جمادى الأولى

١٤١٧

س ٧٨٢ - الزانية المتزوّجة بعقد دائم، إلا أنّ زوجها عاجز عن الجماع، هل تستحق الرجم؟

ج - لا ترجم، لأنّ من شرائط الإحصان تمكن الزوج من الجماع وكون المرأة على نحو تستغني به

عن غيره، والمسألة واضحة وليست خلافية، بل الظاهر من (الغنية) الإجماع على تساوي الرجل والمرأة في شروط الإحصان. إلا أنّها ارتكبت معصية كبيرة بالزنا وخانت زوجها وتستحق على فعلها

حد الزنا بالتأكيد، لأنّها زانية. ١٨ رجب ١٤١٧

س ٧٨٣ - لمن تكون اليد المقطوعة بعد إقامة حدّ السرقة؟ للحكومة التي أقامت الحدّ أو

للشخص الذي أقيم عليه الحدّ؟ وفي الحالة الثانية، هل يمكن إجراء عملية لها أو إعادتها ثانية؟

ج - الظاهر عدم جواز إعطاء السارق يده المقطوعة بسبب السرقة ليعيدها إلى مكانها، والحكم

بالجواز مطلقاً يؤدّي إلى ذهاب حكمة الحكم وعدم اطراد وانعكاس حكمة الأحكام، وإن لم يكن منه

مانع، ولكن يجب ألا تغيب الحكمة عن الحكم بشكل دائم وكامل. والعضو المقطوع من الحي حكمة

حكم الميتة ولا بد من دفنه، ولكن إذا أراد الحاكم استخدامه فله ذلك.

٢٤ شعبان ١٤١٧

س ٧٨٤ - إذا سافر شخص إلى أحد الدول الشيوعية (التي لا يرضى عنها الله تعالى) وكان

بمقدوره قتل بعضهم وأخذ أموالهم من دون أن يُصاب بأي ضرر، فهل يجوز له ذلك؟

ج - لا يجوز ذلك على الإطلاق، لأنّه حتى أموال الكافر الحربي إنّما يجوز أخذها والتصرف بها في

حال الحرب وفي غيرها لا يجوز، فإنّ أرواح وأموال كلّ البشر في كلّ مكان محترمة، لكون الإسلام

بحدّ ذاته يحترّمهم جميعاً، ولا فرق من هذه الناحية بين الأمم التي تدين بدين سماوي وغيرها، وآية القصاص المتميزة في قوله تعالى: (ولكم في القصاص حياة) موجّهة إلى كلّ البشر وأصحاب العقول حيث يقول تعالى: (يا أولي الألباب)، كما أنّ مناط حرمة التصرف في أموال الآخرين هو حرمة الطريق إليها (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل)، فالتصرّف بالباطل ومن دون حقّ في أموال الناس جميعاً هو باطل ويصدق عليه البطلان، ولا فرق فيمن يملك الأموال، أضف إلى أنّ الخطاب القرآني

عام ظاهراً. ١٨ ذوالحجة ١٤١٦

التعزيرات

س ٧٨٥ - هل يجوز التعزير في الذنوب الصغيرة أو أنّه يقتصر على الذنوب الكبيرة؟ وهل

يجوز التعزير المالي؟

ج - لا تعزير في الذنوب الصغيرة، والله تعالى يتجاوز عنها بترك الكبائر، والتعزير بيد الحاكم كما

وكيفاً، وبإمكانه التعزير بالمال.

١٧ رمضان ١٤١٧

القصاص

موجبات القصاص

س ٧٨٦ - تجاوز شخص على فتاة فقتل أخو الفتاة الزاني، فما حكم ذلك؟

ج - الحدُّ الشرعي للقاتل هو القصاص، لأنه قتل عمدي، إلا أنَّ يكون قتل الزاني من باب إقامة الحدِّ الواجب، كأنَّ يكون الزنا بمحصنة أو لواطاً وأمثالهما، حيث أنَّ القصاص هنا موضع إشكال. ويذكر هنا أنَّ القصاص يسقط بعفو أولياء الدم ورضاهم، لأنه من حقِّ الناس، كما أنَّ حدَّ الزنا في غير المحصنة هو الجلد، لا القتل. ٨ شوال ١٤٠٩

س ٧٨٧ - دخل شخص داراً بغير إذن ليختلي ببنت صاحب الدار، فتشاجر معه أخو البنت

وقتله، نرجو بيان الحكم الشرعي للقاتل؟

ج - كلُّ قتل يثبت تعمُّده حكمه القصاص، ولأولياء دم المقتول ظلماً الحقُّ في أخذ حقهم، إلا أنَّ من أراد التجاوز على أعراض الناس وشرفهم، كالأمِّ والأخت والبنت وغيرها، إذا قتله صاحب العرض ذهب دمه هدراً، ولا دية على القاتل أيضاً، لأنَّ دم من يهاجم أعراض الناس مهدور، طبعاً إنَّ لم يكن أمام القاتل من سبيل للدفاع سوى القتل، إلاَّ أنه إذا كان من يريد التجاوز ليس مهاجماً، بل كان ذلك برضا من الطرف المقابل وانتبه الأخ أو الأب أو الزوج إلى أنَّه يريد أن يزني فأراد أن يحول دون فعله دفعاً للمنكر، ولكنه راح يقاوم، فإنَّه وإنَّ كان هذا الشخص غير مكلف بالوقوف بوجهه إلى حدِّ القتل، لأنَّ القتل للنهي عن المنكر يحتاج إلى إذن الشرع والقانون، ولكنه بحسب تصوراته الخاصة واندفاعاته الدينية وغيرته أخذ يقاوم حتى قتل الطرف المقابل، فالظاهر عدم ثبوت القصاص للأسباب التالية:

١ - انصراف أدلَّة القصاص والقود عن قتل من هذا القبيل حيث لا يكون القتل لأغراض شخصية وعداء دنيوي، وينصرف إلى القتل المتعارف الذي يؤدِّي إلى إزهاق أرواح الناس لأغراض شخصية ويدعو إلى الفوضى في الحين الذي يدعو فيه القصاص إلى الحياة، لا الحالات التي تحدث على أثر المخالفات وقصد الاعتداء على أعراض الناس التي إنَّ لم يكن إهدار دم المقتول فيها مبعثاً للحياة المقصودة في المجتمع، فلا أقلَّ من أنَّ الاقتصاص من القاتل فيها لا يكون مبعثاً لتلك الحياة.

٢ - عدم مظلومية المقتول في أمثال هذه الحالات فلا يشملها أثر الآية الشريفة: (ومن قتل مظلوماً) التي هي عمدة الدليل على ولاية أولياء الدم.

٣ - زهاب حرمة قتل مثل هذا القاتل الجاهل الذي ظنَّ أنه يجوز له القتل، وذلك بحكم حديث الرفع والسعة فيما لا يعلمون، وبالتالي يرفع القصاص من باب جهله به نفسه، ومن باب الجهل بموضوعه الذي هو القتل المحرم.

ولا يقال: إنّه خلاف الامتتان بالنسبة إلى المقتول، لأنّه على فرض مخالفته وقصده التجاوز والزنا، فإنّ عدم الاقتصاص من قاتله ليس خلاف الامتتان في المحيط العقلائي والشرعي، بالإضافة إلى أنّ ذلك تعوضه الدية، وكيف لا يشمل حديث الرفع هذه الحالة مع أنّ قتل مسلم في دار الحرب (أرض الكفار) بظن أنّه حربي ليس فيه قصاص بالاتفاق، بل ويرى الكثير عدم الدية فيه أيضاً للأصل.

٤ - المذاق الفقهي المستفاد من حكم الشارع بإهدار دم اللص ومهاجم العرض والدار وضمان من أضرّ بطريق المسلمين ما يحدث من القتل والسلب على الطريق بسبب تقصيره وعدم اكتراثه، وإن لم يعلم منه القتل وقطع الطريق قطعاً.

وعلى أي حال، من المستبعد أنّ الإسلام يحكم بالقتل على من نوى الخير والحيلولة دون المعصية متأثراً بمشاعره الدينية وغيرته الإنسانية، وإذا كانت الأمور المذكورة لا تؤدي إلى عدم القصاص - المطابق للأصل - فلا أقل من أنّها تبعث الشك والترديد والاحتياط في الدماء.

١٠ جمادى الأولى ١٤١٩

س ٧٨٨ - إذا لم تجتمع كلُّ شروط إثبات القتل العمدي ولم يشخص القتل عن عمد، فهل يكون الحكم بالقصاص موضع إشكال أو لا؟

ج - بالنظر للاحتياط في الدماء، ما دام القتل العمدي لم يثبت لا يمكن الحكم بالقصاص ويجب الاكتفاء بالدية. ١٥ جمادى الثانية ١٤١٥

س ٧٨٩ - إذا قتل مسلم كافراً عمداً أو شبه عمد أو لخطأ محض، فهل حكمه القصاص أو دفع الدية؟

ج - كلُّ كافر وغير مسلم يعيش في بلد إسلامي وتحترمه قوانين ذلك البلد، أو يعيش في بلد غير إسلامي وله حرمة متبادلة بحسب الاتفاقيات الدولية التي وافقت عليها الحكومة الإسلامية، فهو لاء جميعاً تُحترم نفوسهم وأبدانهم كأموالهم بمقتضى المواثيق، وديتهم وقصاصهم لا يفرق عن المسلمين. وهذه الأحكام تستند إلى بعض الروايات وإطلاق الأدلة وإن كان هناك فتوى ورواية معروفة على خلافها.

وعلى هذا إذا قتل مسلم شخصاً محترماً غير مسلم عمداً يحكم عليه بالقصاص وتشمله أدلته ولأولياء الدم أن يقتضوا من القاتل أو يعفو عنه ويأخذوا الدية، كما لو قتل مسلم مسلماً آخر عن عمد. وبشكل عام، المعيار في القصاص هو حرمة الدم، لا الجنسية والمعتقد، فكلُّ من قست نفسه وأراقت دماً بريئاً، وجبت مقابلته بالمثل إلا أن يعفو أولياء المقتول، لأنّ (من قتل نفساً بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعاً) مطلقة وتشمل كلَّ نفس محترمة. ٣ ربيع الثاني ١٤٢٠

القتل

س ٧٩٠ - إذا كان زيد يريد قتل عمرو، ولم يكن عمرو ممن يجوز قتله ولا مهدور الدم، إلا أن زيداً أخطأ بسبب الظلام وقتل شخصاً آخر بتصور أنه عمرو، فما نوع هذا القتل؟

ج - الظاهر أنه بحكم قتل العمد وأولياء المقتول ظلماً يثبت لهم حق القصاص. ١٣ محرم ١٤١٨

س ٧٩١ - دهس سائق مخالف شخصاً ماراً، فأركبه السيارة بحجة أخذه إلى المستشفى، إلا أنه تركه على قارعة الطريق خارج المدينة بعيداً عن الناس هرباً من الملاحقة القانونية، فمات المدهوس على أثر نزيفه ووجدته في ذلك المكان. هل يعتبر هذا القتل عمداً أو شبه عمداً؟

ج - القتل قتل عمد، لأنه ترك المدهوس في مكان لا يمكنه النجاة فيه، ولم يكن يكثرث في الحقيقة لموته. فالحالة في الحقيقة إن لم تكن في صدق قتل العمد عليها أوضح من الإلقاء في النار (إذا لم يحرز أن الفرد بنفسه لم يرد الخروج من النار حتى احترق، وهي قضية معروفة بين الفقهاء، بل وإجماعية في الجملة) فهي على الأقل تساويها في الصدق.

٢ ذوالحجة ١٤١٥

س ٧٩٢ - يقول الفقهاء: إنه لا قصاص على الأب إذا قتل ابنه، فما هو الحكم بالنسبة إلى الأم؟

ج - بالنظر لإلغاء خصوصية الوالد وتفتيح المناط بنظر العرف وأن المعيار هو الولادة وتسبب الوجود وفتح العينين على الدنيا، وأنه على الرغم من أن القصاص يبعث الحياة ولكم في القصاص حياة، إلا أن العفو وعدم القصاص هو خير أيضاً وأنه يجب الاحتياط في الدماء، وعلى فرض اتفاق علماء العامة - ممن يقول بعدم قصاص الوالد في ابنه - على عدم قصاص الأم، وعدم ورود ردع عن الأئمة - صلوات الله عليهم أجمعين - وعدم سؤال المحدثين عن هذه المسألة مع افتراض وجود السؤال عن قصاص الابن بقتل الأم، فهذه كلها إن لم تثبت أن القول بعدم القصاص في الأم هو الأقوى، فكونها مبعث شبهة لعدم القصاص لا يخلو من وجه، وعمومات وإطلاقات القصاص تتخصّص وتتقيّد بالوجوه المذكورة، وتراكم الظنون التي لا تستبعد حجيتها لدى العقلاء. ٤ ذوالقعدة

١٤١٩

الاشتراك في القتل

س ٧٩٣ - حكم على شخصين بالقصاص لاشتراكهما في قتل شخص، وإقامة الحكم يجب على كل منهما دفع نصف دية القتيل، إلا أن أولياء الدم يرفضون قبول الدية منذ سنين وهذان الشخصان ملقيان في السجن، فما هو التكليف الشرعي؟

ج - في الحالات التي يكون لأولياء الدم حق القصاص، إذا ماطلوا في إعمال حقهم بشكل من الأشكال (الإعدام أو العفو مجاناً أو غيره) وطال ذلك، يسقط حقهم في القصاص بسبب الحرج والمشقة التي

ينحمله الجاني، حيث يبقى أمره معلقاً، وذلك في بقائه وعدم بقائه حياً وفي كل لحظة وساعة، فتثبت الدية، لأن أدلة الحرج حاكمة على أدلة القصاص كما هو الحال في غيرها، ولا فرق بين حالات القصاص في هذا الحكم، أي سواء كان القاتل عمداً واحداً أو متعدداً.

وخلاصة القول: إذا ماطل أولياء الدم في استخدام حقهم القانوني والشرعي وتوقفوا في إجراء الحكم، فسيؤدي ذلك بنفسه إلى سقوط حقهم في القصاص ولا يبقى لهم إلا الدية، ومتى ما اتضحت للقاضي مماطلتهم بأبلغهم بالمسألة وحدد وقتاً معلوماً لاتخاذ القرار، فإن لم يتخذوا من بعده قراراً بشأن القاتل أو القتلة، حكم بالدية وأبلغهم الأمر، وبالتالي يسقط القصاص إلى الأبد، ويكون معنى الحكم بالدية هو بيان الحكم الشرعي، لا إنشاء الحكم لأن ذلك يحتاج إلى مطالبة. ٣ رجب ١٤١٥

س ٧٩٤ - قتل شاب فتاتين في قضايا تتعلق بالفساد والفاحشة، والفتاتان غير متزوجتين ولكلٍ منهما والدان، وأولياء الفتاتين مصررون على القصاص، ولكنهم يرفضون دفع نصف الدية لورثة الجاني. فيما أن السؤال يتعلق بفتاتين، هل يجب دفع نصف الدية عن القاتل الثاني الذي لا يوجد في مقابله قصاص وهو ساقط عنه بالنتيجة؟ وما حكم هذه المسألة في حال تعدد أولياء دم القاتلين؟

ج - أولياء دم الفتاتين، سواء تعددوا أو اختلفوا أو اتحدوا واتفقوا، لهم حق الاقتصاص من الرجل القاتل، وإذا طالبوا جميعاً بالقصاص فليس عليهم شيء، لأن المماثلة في الاعتداء والجزاء وتحقق القصاص قد حصلت. ومسألة عدم الاقتصاص أكثر من مرة واحدة ممن يقتل عدة أشخاص لا لأن بعض أولياء الدم ليس لهم حق، بل من حيث عدم إمكان تكرار القتل وأنه ليس للجاني أكثر من نفس واحدة، وعدم ثبوت الدية في ماله لأولياء القاتل الثاني أو للأولياء الذين لم يرضوا بالقصاص، فهو من حيث أن الدية فرع القدرة على القصاص الذي لا يمكن حصوله هنا. وتلك الحالة تختلف عما نحن فيه، حيث يثبت حق القصاص لولي الدم، إلا أنه يجب عليه أن يدفع نصف الدية، أي له حق القصاص في نصف حرمة وعليه أن يدفع الدية في النصف الآخر جمعاً بين الحقيين. فإذا قتل رجل امرأتين وطالب أولياء الدم جميعاً بالقصاص والقود، فإنهم لا يطالبون بشيء لأن المماثلة قد حصلت.

علماً أنه لا رد لفاضل الدية من قبل أولياء دم المقتولة من قبل رجل، طبقاً لرأينا الأخير في أن المعيار في القصاص هو قتل النفس.

٢٩ ذوالحجة ١٤١٧

قصاص الأعضاء

س ٧٩٥ - لمن يكون العضو المقطوع بعد إقامة القصاص؟ هل هو ملك الحكومة أو المجني عليه أو الجاني الذي اقتص منه؟ وإذا كان للجاني، فهل يجوز له أن يعيد العضو إلى موضعه من بعد القطع؟

ج - لا يجوز إعادة العضو المقطوع إلى موضعه، بمعنى أنه إذا أراد الجاني فعل ذلك فقد ارتكب حراماً ولا بد من منعه، بل إذا أعاده وجب القصاص ثانية بقطع اليد، كما جاء في موثقة عمار أنّ أمير المؤمنين قال: «إنّما يكون القصاص من أجل الشين»^{٢٨}، ولأجل الحيلولة دون إعادتها لا بد من دفنها، لأنّها بحكم الميتة وإن كانت تحت تصرف الجاني. ٢٤ شعبان ١٤١٧

اللوث والقسامة

س ٧٩٦ - هل يثبت قصاص الأطراف في الجراحات العمدية بالقسامة، كما هو الحال في قصاص النفس، أو أنّ القسامة تفي بإثبات الدية فحسب دون القصاص، باعتبارها خلاف الأصل والقاعدة (كما يقال)؟

ج - لا فرق في الإثبات بالقسامة بين قصاص النفس وقصاص الأطراف والجراحات العمدية، والمسألة إجماعية ومنصوص عليها، إلا أنّ في مقدار القسامة في الأطراف آراء مختلفة، وإن كان الأشبه - إن لم نقل الأقوى - ستة أقسام، فإذا كانت دية المورد دية النفس كالأنف فستة أقسام وإذا كانت أقل فبحسب ديتها ونسبتها إلى الستة. ٦ محرم ١٤١٦

س ٧٩٧ - قتل شخص رجلاً في داره بمسدس يعود له، والجثة كانت في داره، وأثناء التحقيق ادّعى القاتل أنّ الشخص المقتول انتحر، ولمّا كان من في الدار هم أهل القتل فلا شك من أنّهم يشهدون لصاحبه، إلا أنّ كلّ القرائن وطبيعة الموضوع تنفي مسألة الانتحار. أنا باعتباري ولي الدم على ثقة تامّة من أنّ هذا الشخص قد قتل ابني بالاستناد إلى تعارض مصالحهما والتهديدات السابقة وأنّه لا بد للانتحار من دافع وسبب ولغيرها من الأدلة. وقد اعتبرت أجهزة القضاء الموضوع من حالات اللوث. والسؤال هو نظراً لرأي السيد الإمام (قدس سره) في (تحرير الوسيلة) في المسألة السابعة وفتاوى الفقهاء المحترمين، هل تكون القسامة في الشريعة على ولي الدم أو على المئثم؟

ج - القسامة بحسب الأصل والقاعدة تكون في حالة اللوث، أي في حال وجود أمارات وقرائن تدعو القاضي إلى الظن المتأخّم لليقين بأثمّ القاتل بالقتل بحيث لو لم يكن الموضوع موضوع دم وقود وقتل القاتل لاستطاع القاضي بهذه القرائن والشواهد أن يصدر الحكم، فالقدر المتيقن من أدلة اللوث هو الظن الغالب القريب من العلم، ولا دليل لنا عليه في مطلق الظن، ولمّا كانت القسامة على خلاف القواعد فيقتصر على القدر المتيقن منها. ولا فرق في هذا الحكم بين المحلّة والدار والقرية المحدودة. ومجرّد ادّعاء المئثم أنّه لم يكن موجوداً حين القتل غير مسموع، وإذا أريد الأخذ بمثل هذه الاحتمالات، فالظاهر لا يبقى للقسامة مورد.

نعم، في حال تعارض أمارتين، كأن يوجد إلى جانب المقتول شخص بيده سلاح ملوث بالدم وكان إلى جانبه ذنب مفترس أيضاً، أو في حالة يثبت فيها بحجة شرعية أن القاتل لم يكن موجوداً في محل وقوع الحادث عند القتل، بحيث يعتبر تحققه منه محالاً عادياً، ففي مثل هذه الحالات لا تكون هناك قسامة، لعدم وجود ظنٍّ وحجة على الخلاف. والمسألة السابعة من (تحرير الوسيلة) للإمام - سلام الله عليه - ناظرة إلى مثل هذه الحالة ومن هذا المنظار الذي ذكر.

ولكن إذا كان عدم وجود المتهم في الدار يعنى وجوده في غرفة أخرى لمجرد ادعائه هو ذلك، وكان ظن القاضي والشواهد والقرائن تثبت اتهامه بالقتل، فالحالة هي من حالات القسامة ولا يؤخذ بمثل هذه الاحتمالات. وقد أحصى العلامة - رضوان الله عليه - حالات سقوط القسامة فبلغت ست حالات، وليست هذه الحالة واحدة منها. وعلى القاضي أن يعلم أن جعل القسامة في الشرع هو للحيلولة دون القتل والتحايل فيه، لكي لا يتصور الآخرون أنهم إذا قتلوا أحداً، ولم تكن هناك بيّنة شرعية، ولم يتمكن القاضي من العلم فسوف لن يكون هناك قصاص، لأن قانون القسامة يدعوهم إلى اجتناب القتل حيث يخافون - على مكرهم - أن تشملهم حالات القسامة ويثبت عليهم القتل ويحكمون بالقتل.

١٩ شعبان ١٤١٥

مسائل المتفرقة في القصاص

س ٧٩٨ - هل يستطيع المجني عليه إعفاء الجاني من قصاص النفس قبل أن يموت؟

ج - نعم، وقد أفتى بذلك أكثر من واحد من الفقهاء، إلى جانب أن ذلك هو مقتضى الإطلاق وعموم أدلة العفو وسلطة الإنسان على حقوقه، ولا فرق في ذلك بين النفس والعضو، إلا أن عدم نفوذ العفو عن الدية، لثبوتها بعد الموت، وكذا العفو عما زاد على ثلث الدية لا يخلو من وجه، بل لا يخلو من قوة. ولا فرق في هذا الحكم بين الجنائية العمدية وغير العمدية، ومسألة أخذ براءة المتطبّب المذكورة في النص تختلف عن الدية بعد الجنائية ولا يمكن قياسها بهذه المسألة. ٢٦ ذوالقعدة ١٤١٤

س ٧٩٩ - هل يستطيع من يهدّد بالجنائية عليه أن يعفو عمّن ارتكاب الجنائية في حقّه في

قصاص النفس؟ وما هو الحكم في قصاص العضو والدية؟

ج - لما كان العفو عن القصاص قبل الجنائية ترغيب بقتل النفس فهو حرام، واللازم العقلي للحرمة هو البطلان وعدم ترثب الأثر، أي أن عفو لا فائدة منه ولا أثر لوجوده وعدمه في الحكم الوضعي. ٢٦

ذوالقعدة ١٤١٤

الديات

دية القتل

س ٨٠٠ - ما هو مقدار الدية الكاملة للإنسان؟

ج - الدية الكاملة هي أحد ستة أمور: ١ - ألف من الغنم. ٢ - مائة من الإبل بسنين معينة. ٣ - ألف مثقال من الذهب المسكوك. ٤ - عشرة آلاف درهم والذي يساوي خمسة آلاف ومائتين وخمسين مثقالاً صيرفياً من الفضة المسكوكة. ٥ - مأتي بقرة بسنين معينة. ٦ - مأتي حلة يمانية، والظاهر كفاية مأتي قطعة قماش جيدة لبدلات مكوتة من سترة وبنطلون.

٢٢ ذو القعدة ١٤١٢

س ٨٠١ - هل يمكن حساب دية قتل العمد وشبه العمد بالنقد؟

ج - لا خصوصية لأعيان الديات ظاهراً، ويمكن دفع قيمة أيّ منها بالنقد. ١٥ رمضان ١٤١٧

س ٨٠٢ - هل تكون دية المرأة نصف دية الرجل في مختلف أنواع القتل (العمد وشبه العمد

والخطأ)؟

ج - نحن نعتقد أنّ دية المرأة والرجل متساوية، قضاءً لإطلاق أدلة الدية وعدم وجود دليل على التقييد، وجريان القصاص مقابلة بالمثل في قتل الرجل للمرأة بلا حاجة إلى ردّ التفاوت، كما هو الحال في عكسه ومن دون تمييز وظلم. وأما بالنسبة للأعضاء فبناءً على تعارض الألسنة الأربعة للروايات والرجوع إلى العمومات، من قبيل (العين بالعين) و(الجروح قصاص) وإطلاقات أدلة دية الأعضاء التي تقتضي المماثلة والتساوي، فإنّ دية الرجل والمرأة متساويتان. وفي القصاص أيضاً يكون قصاص الأعضاء كما هو الحال في قصاص الجنس المماثل حيث يحقّ للمجني عليه القصاص في العضو من دون أن يكون مديناً بشيء من الدية، وصحيحة أبان بن تغلب التي هي أظهر الأحاديث في هذا الباب من حيث النصّ لا يمكن الاحتجاج بها والاعتماد عليها، لأسباب جرت دراستها.

وبالنسبة إلى حالات الأرش التي لا يمكن فيها القصاص لا يوجد دليل أيضاً على التمييز بين المرأة والرجل، وقاعدة الضمان التي تقتضي تحمّل الأضرار بحسب النسبة تتساوى تجاه الجنسين، فبحسب قاعدة الضمان هذه يجب تحمّل الأضرار كما يحددها المختصون من أهل الخبرة، حيث يثبت تحمّل الأضرار بهذا المعنى في كلّ موارد الحكومة والأرش. وأما كون الأرش بـ «تقدير الحر عبداً والأخذ بنسبة الثمن في الدية» فبغض النظر عن عدم وجود سبيل إليه في الوقت الحاضر، هو ليس بتام الدليل. وقياس الدية بأرش العيب هو قياس مع الفارق تحدّثنا عنه في محله بالتفصيل، وكيف يكون القياس تاماً مع أنّ نسبة الدية الكاملة إلى الأعضاء غير متساوية، بل دية بعض الأعضاء نصف الدية الكاملة، وبعضها كلّ الدية الكاملة، وبعضها الآخر أقل، في حين لا تتفاوت نسبة الثمن إلى الأجزاء

في بيع النسيئة، ولكلّ جزء من المبيع ثمنه. ١١ ربيع الأول ١٤٢٠

دية الأعضاء

س ٨٠٣ - دية المرأة تساوي دية الرجل إلى ثلث الدية، فإذا تجاوزت الثلث عادت إلى النصف، فهل تجري هذه القاعدة في أرش المرأة أيضاً، أي هل تجري في الجراحات والكسور التي ليس لها دية معينة ويجب فيها دفع الأرش؟

ج - الأرش هو تحمل الأضرار التي يحددها المختصون، ومن الطبيعي أن الأرش يكون في موضع لم تحدّد فيه الدية حيث لا يوجد تفاوت هنا بين الرجل والمرأة، لأنّ المعيار هو رأي المختصين من أهل الخبرة، وقد تبيّن حكم الدية في المسألة السابقة. ٢٩ صفر ١٤٢٠

س ٨٠٤ - تتكوّن كلٌّ من رجل الإنسان ويده من عظمين: الظنوب والشظية في الساق، والكعبرة والزند في الساعد. فإذا انكسر كل من هذين العظمين في موضع واحد، فهل يحسب هذا كسراً واحداً؟

ج - يحسب كسرين، ورواية ظريف في غير ما رواه (الكافي) هي بهذا الشكل، وتطابق الأصول والضوابط. ١٥ محرم ١٤١٦

دية الجنين

س ٨٠٥ - إذا انعقدت النطفة وأراد الزوجان من الطبيب إعطاء إبنة ليسقط الجنين في الأسبوعين الأولين، فهل أذنب الزوجان بهذا الفعل؟ وإذا كان الطبيب وضارب الإبرة يعلمان هذا الموضوع أيضاً (الإبرة لإسقاط الجنين)، فهل تجب عليهما كفارة؟

ج - إسقاط الجنين والنطفة المستقرّة في الرحم التي يتكوّن منها الإنسان هو حرام وإن كان في الأيام الأولى لانعقادها، ومن تولى هذا الفعل والأم والأب كلهم مذنبون، لأنّ الإسقاط حرام والإعانة عليه حرام أيضاً. إلا أنّ هذا الفعل ليس فيه كفارة وإثماً فيه دية، وهي على من تولى الإسقاط وتُعطى لمن يرث السقط إلا أن يعفو عنها. ٥ جمادى الثانية ١٤١٦

س ٨٠٦ - إذا كان الزوج يعزل من دون رضى زوجته فعليه أن يدفع لها دية (كفارة) عشرة دنانير. فإذا استمر الزوج على العزل مدّة ستة أشهر، فهل تجب عليه عشرة دنانير عن كل واقعة أو يكفيه عشرة عن الأشهر الستة كلّها؟

ج - لا تجب الدية هنا، ودية العزل هي فيما إذا أخاف شخص شخصاً آخر فعزل على أثر الخوف وأراق ماءه خارجاً. ٦ شعبان ١٤١٧

مسائل المتفرقة في الديات

س ٨٠٧ - إذا ثبتت الدية في قطع أعضاء الميت، فمن يدفعها، الطبيب أو المريض؟

ج - يدفعها الطبيب الذي باشر العمل، ولكن إذا كان هناك من يؤدّي دينه ويدفع الدية عنه تبرّعاً، برأت ذمته، كما أنّه لو أوصى الميت بالعفو عن الدية، سقطت. ٢٢ ذوالحجة ١٤١٦

س ٨٠٨ - هل الدية هي الخسارة نفسها، أو يجب على الجاني أن يتحمل إلى جانب الدية أضرار المجني عليه وكل تكاليف العلاج؟ وما هو الحكم فيما إذا كانت الدية أكثر أو مساوية أو أقل من الأضرار؟

ج - يجب على الجاني دفع الدية والأضرار المالية التي تعرّض لها المجني عليه، والظاهر ضمانه لأجرة المثل للفترة التي توقّف فيها عن العمل، إلا أنه لا يتحمل أكثر من الديات المقررة للجناية، ولا فرق بين نقصان أو زيادة أو مساواة الدية لأضرار الجناية. ٩ رمضان ١٤١٧

س ٨٠٩ - يرى بعض الحقوقيين أنّ الدية يغلب عليها جانب الغرامة أكثر من جانب العقاب، فما هو نظركم؟ هل الدية غرامة أو عقوبة؟

ج - الدية ليست من باب العقوبة حتى في القتل العمدي الذي ليس فيه قصاص، كقتل الأب لابنه حيث يتمّ تعزير القاتل ويعطي الكفارة، كما هو الحال في شبه العمد أو الخطأ حيث تكون الدية غرامة. ٢٨ جمادى الأولى ١٤١٥

س - نرجو من سماحتكم بيان رأي الشارع المقدّس في خصوص المورد التالي، لكي يتمّ العمل به.

إذا أتهم غير البالغ بالقتل أو الجرح أو بما دون القتل أو بما فوقه عمداً، واعترف بذلك وأقرّ بعد البلوغ، وثبتت الجناية بإقراره، فهل الدية هنا على العاقلة أو عليه بالذات، باعتباره أقرّ؟ وفي هذا الخصوص هل يفرق الأمر بين ملاحقة المتهّم قبل البلوغ وإقراره بعد البلوغ بما قبل البلوغ، أو ملاحقته بعد البلوغ وإقراره بما قبل البلوغ؟ و على هذا الأساس هل هناك فرق بين إقراره بالقتل أو الجرح دون ملاحقة بما قبل البلوغ، وبين المميّز، والمراهق وغير المراهق؟

ج - مقتضى إطلاق وعموم أدلة القصاص والديات كون الصبي المميّز والمدرك للحسنات والسيئات وجزاء الأعمال السيئة مسؤولاً عن أعمال نفسه.

نعم بالنسبة لغير المميّز الذي يشبه المجنون، وعلى أقاربه أن يحافظوا عليه فالمسؤولية المالية لأعماله تقع على عاتق العاقلة، والحديث: «عمد الصبيان خطأ تحمله العاقلة» يتعلّق بهذا الصنف من الصبيان، وهو أمر يتطابق مع القواعد ومذاق الشرع؛ لأنّ على العاقلة أن تحول دون صدور جرائم وضرب وجرح من قبل الصبي. وكأنّ سبب الخسائر والأضرار والجرائم الصادرة من الصبي هو عدم التزام العاقلة بالصبي، والمُلهَم من القاعدة العقلانية أقوائية السبب - من وجهة نظر مالية - من المباشر، أو أنّ مورد تلك الديات على العاقلة.

أمّا من حيث العقاب فلا يمكن عقاب العاقلة؛ لأنّ عقابهم بمثل القتل والقطع يستلزم الوجوب الشديد للتربية، وهو لم يجعله الشارع مع غضّ النظر عن عدم إمكان تطبيقه، والشارع قد اكتفى بالعقاب المالي، باعتباره تلقيه عمد الصبيان خطأ العاقلة. كما أنه لا فرق بين ثبوت القتل والجرح بالبينة

والقرائن أو بالاقرار، ولا فرق كذلك بين تقدّم الملاحقة على الاقرار قياساً لما قبل البلوغ أو تأخر الملاحقة وبين الاقرار بعد البلوغ دون ملاحقة قياساً لما قبل البلوغ وغير ذلك من الصور الأخرى، ويظهر وجه ذلك ممّا تقدّم.

على أي حال جريمة الصبي بسبب عدم تمييزه وإدراكه، وعلى الآخرين الحول دون صدورها منه، فإذا لم يحصل تقع الجريمة، والصبي مسؤول إلى مستوى كونه خاطئاً.

جملة: «عمد الصبييان خطأ تحمله العاقلة» على فرض اختصاصها بغير المميّز تكون متطابقة مع الاعتبار العقلائي، ولا إعمال للتعبّد فيها، ولا تتضمّن حكماً لم نفهم سرّه، وهذا بحدّ ذاته شاهد على الاختصاص؛ لأنّ هذا المعنى سبب للتفاهم العرفي، والعرف لا يقبل الاطلاق في موارد من هذا القبيل، وكأنّه يعدّ الاعتبار العقلائي موجباً للانصراف.

ولا يخفى أنّه على فرض القول - وفقاً للمشهور - بأنّ عمد الصبييان خطأ مطلقاً ولو كانوا مميّزين وأن ديتهم على العاقلة فلا يفرق الحكم في الصور المذكورة في السؤال؛ لأنّه أمر تعبدّي يُعتبر فيه عمد الصبي خطأ، وديته على العاقلة، وفرقه مع خطأ البالغ في تعلق دية الخطأ بنفسه لأجل الإقرار، وتعلقه بالعاقلة إذا ثبت بالبينة والقرائن من حيث الخطأ ذاته؛ باعتبار أن القاتل المقرّ بالخطأ يكون إقراره مضراً بالآخرين، ولذلك لا يكون مسموعاً، هذا مضافاً إلى روايات كثيرة دلّت على عدم سماع الاقرار هنا، أمّا محل بحثنا فالإقرار بالعمد، وهو مثل البينة على العمد، وهو على العاقلة؛ وفقاً لعموم الدليل على العاقلة.

هذا كله بالنسبة إلى غير المميّز، أمّا وجه كون المميّز مدركاً للمحاسن والمساوىء كما مرّ في أول البحث، وأنّ عمده لا يختلف - في الظاهر - عن عمد الآخرين في موارد سبق قصد القتل هو اطلاقات وعمومات القصاص.

أمّا وجوه إلحاقه بغير المميّز فأمر.

منها: حديث عمد الصبيان المتقدّم، ومع غضّ النظر عمّا قد يحتوي عليه السند من ضعف فأنّه قد تقدّم انصرافه عن المميّز واختصاصه بغير المميّز.

ومنها: حديث رفع القلم، وهو مخدوش فيه من الجهات التالية:

١ - القلم ليس القصاص على الأفراد لكي يُرفع، بل هو على الموضوعات، فإنّ القتل موجب للقصاص، كما أنّ البول موجب لنجاسة ملاقيه، كما أنّه ناقض للوضوء، أو أنّ إتلاف المال سبب للضمان، وغير ذلك ممّا يكون وضعاً على الموضوع لا على المكلف.

٢ - بما أنّه جنى وارتكب عملاً مبعوضاً أو محرّماً فينبغي أن يُعاقب، ورغم ارتفاع التكليف عن الصبي قبل البلوغ والاحتلام، لكن يبدو من غير البعيد عدم شمول هذا الرفع للأمر المهمة والمبعوضة من قبيل: قتل النفس الذي يسلب أمان المجتمع ويعرضه للخطر، وأن قتل شخص واحد

بمثابة قتل الناس جميعاً، والصبي المميّز يفهم هذا الشيء. وبعبارة أخرى : حديث الرفع منصرف عن حرمة قتل النفس، والقصاص مبنى على فرض عدم قبول الوجه السابق للجهات التي تقدّم ذكرها التي هي مدلولة للآيات والروايات، وقد حكم العقل وفقها.

٣ - على فرض دلالة حديث رفع القلم على عدم القصاص من باب رفع الحرمة والجناية والسبب أو من باب رفع القصاص والعقاب، فإنّه يتعارض مع عمومات واطلاقات القصاص من الكتاب والسنة، ورغم تقدّم حديث الرفع على الاطلاقات والعمومات الأولية في سائر الموارد ، باعتبار أنّ لسانه لسان الحكومة، ولسان الحاكم يُقدّم على المحكوم حتى في العامّين من وجه، ولو كان أضعف دلالة، لكن بما أنّ لسان مثل الأدلة التالية: (ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب) و (ومن قتل مظلوماً...) و (ومن قتل نفساً فكأنما قتل الناس جميعاً) أب عن التخصيص، والحكومة لئباً نفس التخصيص ، لذلك لا يمكن تقديم الحديث، ولأجل الأظهرية تُقدّم الاطلاقات على حديث رفع القلم .

والوجه الثالث هو الإجماع المنقول عن (الخلافة) و (الغنية)، وهو إجماع على القاعدة لا على الحكم، كما يظهر ذلك من الوجوه المستدلّ بها، مع أنّه منقول في مثل (الخلافة) وعن مثل ابن زهرة. ولا يخفى أنّه لو رُفِض مبناي من باب الاحتياط في الدماء، فإني أقطع بأنّ الدية في المميّز عليه؛ اقتصاراً على القدر المتيقن به من النص في الحكم المخالف للقواعد. ١١ جمادى الأولى ١٤١٩

ملحقات منتخب الأحكام

التأمين

مسألة ٨١٠ - التأمين عقد بين المؤمن (شركة التأمين) والمؤمن عليه (مؤسسة أو شركة أو شخص) الذي يقبل التأمين، وهذا العقد كسائر العقود يفتقر إلى إيجاب وقبول وتجب فيه كلّ شرائط المتعاقدين والعقد المقررة للعقود الأخرى، ويمكن إجراء هذا العقد بأي لغة. ويُذكر هنا أنّ في النصوص الإسلامية ما يشبه التأمين ويقال له عقد ضمان الجريرة.

مسألة ٨١١ - بالإضافة إلى سائر شروط العقود من قبيل البلوغ والعقل والاختيار وغيرها، تشترط في التأمين الأمور التالية:

١ - تعيين الشيء المؤمن عليه، كالشخص أو المحل أو السفينة أو السيارة أو الطائرة.

٢ - تعيين المتعاقدين كالأشخاص أو المؤسسات أو الشركات أو الحكومة.

٣ - تعيين المبلغ الذي يجب دفعه.

٤ - تعيين الأقساط التي يجب دفعها وفتراتها.

٥ - تعيين مدة التأمين من أول الشهر أو السنة إلى كم شهر أو سنة.

٦ - تعيين الأخطار المؤدية إلى الضرر كالحريق أو الغرق أو السرقة أو الوفاة أو المرض، ويمكن إدراج كل أنواع الأخطار والأضرار.

مسألة ٨١٢ - لا يلزم في عقد التأمين تحديد نسبة الخسارة. فإذا أتفق الطرفان على تعويض الأضرار أيّاً كانت صح العقد. كما يبدو أنّ كل أنواع التأمين الجارية اليوم في إيران، بل في كل العالم إذا كانت عقوداً عقلائية، هي مشمولة بعمومات وإطلاقات العقود والشروط، وليس فيها غرر بشكل يجعلها معاملة غير عقلائية وأكل للمال بالباطل، فالغرر بمعنى مطلق الجهل إنّما يضرُّ في صحة عقد البيع فقط، بل الإجارة، لا في مطلق العقود. وكيف نعتبر التأمين عقداً باطلاً والحال أنّه يشبه ضمان الجريرة الذي لصحته في الإسلام والفقهاء ماض لا يُشكُّ فيه.

التشريح وزرع الأعضاء

مسألة ٨١٣ - تحرم الجناية على الميت بتقطيعه، لأنّ حرمة الإنسان في حياته تبقى له من بعد مماته، وتقطيع الميت هناك لحرمة، وهو حرام. وأما التشريح الذي ليس فيه شيء من هناك الحرمة ويجري لأغراض عقلائية، كتطوير علم الطب وزرع الأعضاء وإثبات حق ما وأمثال ذلك، فهو وإن كان جائزاً بحدّ ذاته ولا دليل على حرمة، إلا أنّه يجب رضی أولياء الميت والعمل بوصيته وعدم مخالفتها. فإنّ لا مانع من التشريح إذا تمّ بوصية الميت أو رضی به الورثة باعتباره عمل خير.

مسألة ٨١٤ - يجوز قطع عضو من أعضاء إنسان محترم بهدف زرعه حيث يعتبر ذلك إحساناً ومعروفاً وبراً وخيراً، إلا أنّ يكون الميت قد أوصى بعدم فعل ذلك أو لم يرضَ أولياؤه به.

مسألة ٨١٥ - إذا توقفت حياة إنسان محترم النفس على زرع عضو من أعضاء الميت، جاز قطع ذلك العضو وزرعه، ولا يبعد أنّ تكون فيه دية، وهي على المريض المنتفع، «ومن له الغنم فعليه الغنم». ولكن إذا كان الميت قد أذن بذلك في حياته، فالظاهر لا دية فيه، كما يمكن لأولياء الميت الإذن بذلك بعد موته ولا تسقط الدية عن القاطع على الأحوط، بل الأقوى.

مسألة ٨١٦ - لا يحرم قطع عضو ميت غير مسلم بهدف زرعه وليس فيه دية، إلا أنّه إذا كان ميتهم محترماً بحسب الأعراف الجارية في مجتمعهم فلا يجوز هناك حرمة، كما أنّه يجب الاستئذان من أوليائه. ولكن إذا تمّ زرع العضو برز إشكال نجاسته بالنسبة إلى النجسين من الكفار وكونه ميتة ترافق المصلي في الصلاة، لو فرضنا وجود إشكال في ميتة الإنسان في الصلاة. وعلى هذا، فهناك إشكال أيضاً في ميتة المسلم وفي نجاسة الميت المسلم إذا قطع منه العضو قبل الغسل. ولكن يمكن القول أنّه إذا دبت الحياة في العضو الميت بعد زرعه، خرج عن كونه عضواً لميت وأصبح عضواً لحي فلا يكون ميتة ولا نجساً، بل لو زرع عضو حيوان نجس العين في إنسان لخرج عن كونه عضو حيوان وأصبح عضو إنسان.

مجالس العزاء

س ٨١٧ - ما حكم لطم الصدور بالشفرات أو ضرب الزناجير التي تحتوي قطعاً حادة، ممّا يؤدي إحداث الجراح ونزف الدماء، وإن لم يكن فيها خطر على الحياة؟

ج - إقامة مجالس العزاء لسيد الشهداء كقراءة العزاء ومجالس الوعظ ولطم الصدور والتعزية التقليدية هي من أفضل الأعمال وفيها أجر وثواب كبير، إلا أنه يجب التنبّه إلى كون العدو يقارن أعمالنا كلّها بأعمال غيرنا ليهاجمها مستهدفاً المذهب أو الإسلام، وإذا رأنا نتراجع عن الموقف الإسلامي لن يدعنا، بل سيضاعف من هجماته أكثر فأكثر لعننا نتخلّى عن حركتنا وفرائضنا وشعائرننا وإعلامنا بالكامل. ولكن العدو سييوء بالفشل تلو الفشل بحول الله وقوته وبوعي أمثالكم من المسلمين، فلا نفتح للعدو ثغرة يتخلّل منها، ونصون عزّة الإسلام وعظمته، وسوف لن يبلغ الأعداء مآربهم بإعلامهم ودعاياتهم، فإنّ «الإسلام يعلو ولا يُعلى عليه». ١١ شوال ١٤١٦